



وضع صندوق النقود وتضمين رقم الحساب البنكي في الزواج: الدراسة الشرعية في منظور التسول
Hanifatunnabilah; Anas Burhanuddin

رفض إثبات النكاح بسبب عدم صحة ولي النكاح
(دراسة تحليلية لقرار المحكمة الدينية بجاكرتا الجنوبية رقم (821/Pdt.P/2024/PA.JS)
Abdul Rahman Ramadhan

تحليل قوانين حقوق الإنسان بشأن المساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين
في الزواج من منظور الشريعة الإسلامية
Muhammad Faishal Yassar

اختلاف الفقهاء في كون الخلع طلاقاً أو فسخاً وتطبيقه في جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا
Atma Nurseto; Akhmad Husaini

المعوقات في الالتزام بأحكام العدة
(دراسة حالة مجتمع سومبرساري، جمبر، جاوى الشرقية)
Fatimah Rahma Zubaidi; Muhammad Nurul Fahmi



An-Nikah
Jurnal Pernikahan Islam

المجلد الأول العدد الأول، يوليو ٢٠٢٥

Program Studi Hukum Keluarga Islam
Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
East Java -Indonesia

رئيس التحرير

Bayu Kasa Pranata, S.Pd., M.Pd.

الهيئة المحكمة

Dr. Febriansyah Ramadhan, SH., M.H

Muhammad Nurul Fahmi, S.H., M.H.

Triadi Wicaksono, Lc, M.Pd

Jumadi Washo, M.Pd.

Andy Fahmi Halim, M.H.

Muhammad Wahid Abdullah, M.A.

هيئة التحرير

Hastowohadi, M.Pd

Muhammad Tsalis Ramadlani, B.A.

Muchammad Chanif Setiawan, S.Ag.

Hanna Yusuf, S.Ag.

Imam Rohhani, M.Pd.

عنوان هيئة التحرير

Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
JL. MH Thamrin Gang Kepodang No 5 Jember, Jawa Timur -Indonesia
Telp/Fax 0331-326831. Email: an.nikah,ejournal@gmail.com

مقدمة

الحمد لله الودود الكريم، الذي يسر صدور هذا العدد من مجلة النكاح : مجلة الزواج الإسلامي ، المجلد الأول، العدد الأول، في شهر يوليو سنة ٢٠٢٥ م. تصدر مجلة النكاح، بإذن الله، عن هيئة التحرير مرتين في كل عام، في شهري يناير ويونيو.

وقد تضمن هذا العدد خمسة أبحاث علمية في مجالات تتعلق بالأحوال الشخصية وفقه النكاح والقوانين الوضعية المتعلقة بالزواج و العادات والتقاليد المرتبطة بالزواج والقضايا المعاصرة في شؤون النكاح.

ونحن في هيئة تحرير مجلة النكاح نتوجه بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساهم وشارك في إخراج هذا العدد. نسأل الله أن تكون هذه المجلة إضافة نافعة إلى رصيد المعرفة الإسلامية، وأن ينفع بها الباحثين والمهتمين. آمين.

جمبر، ١٨ يوليو ٢٠٢٥ م
رئيس تحرير مجلة النكاح
مجلة الزواج الإسلامي

Bayu Kasa Pranata, S.Pd., M.Pd.

دليل كتابة المقالات العلمية

١. تقبل المجلة المقالات ذات الطابع التصوري، ويفضل أن تكون مبنية على نتائج بحوث ميدانية أو مكتبية في نطاق الأحوال الشخصية.
 ٢. تُكتب المقالة باستخدام برنامج Microsoft Word على ورق بحجم A4، بخط Sakkal Majalla، حجم ١٤، وتباعده ١,٥، ويتراوح طول المقالة بين ١٥ إلى ٢٥ صفحة ويتراوح عدد كلماته بين ٦٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ كلمة.
 ٣. تتبع المقالة النظامية التالية في الكتابة:
 - العنوان: أن يكون موجزًا، وواضحًا، ومعبرًا عن مضمون البحث.
 - المؤلف: الاسم الكامل، البرنامج الدراسي، المؤسسة، والبريد الإلكتروني.
 - الملخص: يُكتب باللغتين الإنجليزية والعربية، ويتراوح عدد كلماته بين ١٥٠ و ٢٠٠ كلمة لكل منهما.
 - الكلمات الرئيسية: من ٣ إلى ٥ كلمات.
 - أ. المقدمة: تتضمن عرضًا للمشكلة البحثية وأهميتها مدعومة بالإطار النظري والمعطيات التجريبية، ويكون الطرح بأسلوب متدرج من العام إلى الخاص.
 - ب. منهجية البحث: تتضمن وصف المنهج المتبع، من حيث النهج ونوع البحث.
 - ت. النتائج والمناقشة: عرض النتائج في شكل سردي ومنهجي، يركز على التحليل والاكتشافات العلمية في ضوء الإطار النظري المعتمد.
 - ث. الخاتمة: خلاصة موجزة للإجابة عن إشكالية البحث.
 - ج. قائمة المراجع: تتضمن جميع المراجع المستخدمة في البحث.
٤. تُكتب المصطلحات الأجنبية أو المحلية بخط مائل (italic).
 ٥. تُستخدم الحواشي السفلية لتوثيق المصادر، باستخدام برامج إدارة المراجع مثل Mendeley أو Zotero، بخط Times New Arabic، حجم ١٠، وتباعده مفرد (١). أما المقالات بالعربية فتستخدم خط Sakkal Majalla، حجم ١٤، وتباعده مفرد، وفق النماذج التالية:

^١ محمد الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٥م)، ج ٣، ص ٤١.

^٢ الزرقاني، شرح الزرقاني، ج ٣، ص ٣٥.

^٣ بصري توجان، "تأثير فكر ابن تيمية على فكر محمد بن عبد الوهاب في مسألة الشرك (دراسة مقارنة)"، المجالس: مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٦م.

^٤ تم الاطلاع عليه في ٢٠ يونيو ٢٠٢٥م. <http://www.sunnah.net>

^٥ إسكاندار، مقابلة (جمبر، ٢٤ أغسطس ٢٠١٤م)

٦. تُكتب قائمة المراجع في نهاية المقال وفق الترتيب الأبجدي، متضمنة اسم العائلة، عنوان

المرجع، المدينة، دار النشر، وسنة النشر، دون ذكر رقم الصفحة، مثل:

البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. ط ١؛ القاهرة: مكتبة الإمام مسلم،

١٤٣٦هـ.

باروانتو، ويندي. "لاهوت الكوارث في منظور الحديث: بين الناقد والمعتدل"، البخاري:

مجلة علم الحديث، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠١٩م.

<http://www.sunnah.net>.

فهرس

V	فهرس
1	وضع صندوق النقود وتضمين رقم الحساب البنكي في الزواج الدراسة الشرعية في منظور التسول Hanifatunnabilah; Anas Burhanuddin
25	رفض إثبات النكاح بسبب عدم صحة ولي النكاح (دراسة تحليلية لقرار المحكمة الدينية بجاكرتا الجنوبية رقم Pdt.P/2024/PA.JS/821) Abdul Rahman Ramadhan
45	تحليل قوانين حقوق الإنسان بشأن المساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين في الزواج من منظور الشريعة الإسلامية Muhammad Faishal Yassar; Misbahuzzulam
71	اختلاف الفقهاء في كون الخلع طلاقاً أو فسخاً وتطبيقه في جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا Atma Nurseto; Akhmad Husaini
99	المعوقات في الالتزام بأحكام العدة (دراسة حالة لمجتمع سومبرساري، جمبر، جاوى الشرقية) Ahmad Nauffal Kurniawan



An-Nikah: Jurnal Pernikahan Islam

Volume 1 Nomor 1 Juli 2025

Email Jurnal : an.nikah.ejournal@gmail.com

Website Jurnal : <https://ejournal.stdiis.ac.id/index.php/an-nikah/>



وضع صندوق النقود وتضمين رقم الحساب البنكي في الزواج: الدراسة الشرعية في منظور التسول

Hanifatunnabilah

Program Studi Hukum Keluarga Islam
Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
hanifatunnabilah03@gmail.com

Anas Burhanuddin

Program Studi Hukum Keluarga Islam
Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
anasburhanuddin@mail.stdiis.ac.id

الملخص

تتناول هذه الدراسة ظاهرةً شائعةً في المجتمع الإندونيسي، وهي وضع صندوق النقود عند باب حفلات الزواج، وتضمين رقم الحساب البنكي في بطاقات الدعوة الإلكترونية، وهل تُعدّ هذه الممارسات من أشكال المسألة المحرّمة في الشريعة. تهدف الدراسة إلى بيان الحكم الشرعي لهاتين الظاهرتين في ضوء الأدلة الشرعية، ومراعاة المقاصد، والاعتبارات الاجتماعية، من خلال المنهج الوصفي التحليلي وتحليل الواقع الميداني، مع رصد انعكاسات هذه الظواهر على ثقافة المجتمع والتعاملات بين أفرادها. وقد توصلت الدراسة إلى أن وضع صندوق النقود في حفلات الزواج لا يُعدّ من المسألة المحرّمة إذا قُصد به التيسير وتنظيم الهدايا، ويُعدّ جائزاً أو مستحبّاً ما دام لا يُصاحبه إكراه أو محاسبة عرفية، أما إن قُصد به طلب المال أو رد التكاليف فهو محرّم، لما فيه من معنى التسوّل المذموم. كما أن تضمين رقم الحساب البنكي ليس محرّماً في أصله، ويكون جائزاً إن قُصد به التيسير وتمّ بطريقة لائقة وفق العرف، ويكون محرّماً إن تضمّن نية التسوّل أو الإلزام الضمني، ويكره إن حسنت النية لكن أُسيء عرضه أو سبّب الحرج أو الضغط النفسي على المدعويين.

الكلمات الرئيسية: صندوق النقود، رقم الحساب البنكي، حفلات الزفاف، التسوّل، العادات، النية.

أ- المقدمة

يتميز المجتمع الإندونيسي بثقافة التعاون والاهتمام بعضهم بعضاً. هذا الاهتمام يدفع أفراد المجتمع للمشاركة ومساعدة بعضهم في المناسبات السعيدة.¹ تقليد تقديم الهدايا في حفلات الزفاف هو تقليد إندونيسي قديم لا يزال المجتمع يحافظ عليه حتى يومنا هذا،² ويمثل هذا التقليد شكلاً من أشكال المشاركة والمساعدة المتبادلة في مناسبة وليمة العرس، سواء كانت في صورة سلع أو جهد أو نقود في مظاريف.³ ولا يزال تقديم الهدايا العينية منتشراً في القرى، بينما في المدن الناس يفضلون تقديم النقود للهدية.⁴ وبالتالي أصبحت صناديق النقود جزءاً أساسياً من حفلات الزواج في إندونيسيا.

الأصل أن تقديم المال في حفلات الزفاف تعتبر هدية أو هبة دون توقع المقابل من المستلم. ولكن في بعض المناطق مثل قرية بانجانج جيوو، مدينة سورابايا، جاوة الشرقية⁵ وقرية بوتونغان، منطقة كاليتينججاه، محافظة لامونغان⁶ وقرية مونغو، منطقة مادابانغا، بيما،⁷ يُنظرون إلى هذا التقليد كمعاملة دين، حيث يجب رد هذه العطية بقيمة مساوية أو أكبر عندما يقيم المعطي مناسبة مماثلة. تنشئ هذه الهدايا التزاماً بالرد المتبادل في حياة المجتمع، ويظهر هذا الأمر غالباً في المناسبات المهمة في حياة الإنسان مثل الزواج والولادة أو الوفاة.⁸

¹ "Filosofi Pemberian Amplop Pada Acara Pernikahan Di Indonesia - Viding," <https://viding.co/blog/filosofi-pemberian-amplop-pada-acara-pernikahan-di-indonesia> تم الاطلاع عليه في ١١ يونيو ٢٠٢٥ م.

² Farid Muzaki, "Interpretasi Hukum Menyumbang dalam Resepsi Pernikahan pada Masyarakat Kabupaten Karawang," Skripsi (Jakarta: UIN Syarif Hidayatullah Jakarta, 2024).

³ Syaiful Umam, "TINJAUAN HUKUM ISLAM TERHADAP TRADISI BUWUHAN DALAM WALIMAH AL-URSY DI DESA BUTUNGAN KEC. KALITENGAH KAB.LAMONGAN," *TIJAROTANA: Jurnal Ekonomi Dan Bisnis Syariah* 2, no. 01 (2021): 4, accessed May 9, 2025, <https://ejournal.sticsbabussalam.ac.id/index.php/tijarotana/article/view/19>.

⁴ Isro Puad and Sasmita Nurfaradisa, "View of TRADISI SUMBANGAN PADA PESTA PERKAWINAN (Benang Tipis Antara Respon Resiprositas, Adat - Hutang)," accessed May 9, 2025, <https://journal.ibrahimy.ac.id/index.php/alhukmi/article/view/5442/2289>.

⁵ Farid Muzaki, "INTERPRESTASI HUKUM MENYUMBANG DALAM RESEPSI PERNIKAHAN PADA MASYARAKAT KABUPATEN KARAWANG," no. 2 Oktober 2024 (n.d.): 63.

⁶ Umam, "TINJAUAN HUKUM ISLAM TERHADAP TRADISI BUWUHAN DALAM WALIMAH AL-URSY DI DESA BUTUNGAN KEC. KALITENGAH KAB.LAMONGAN."

⁷ Tati Haryati and A. Gafar Hidayat, "Makna Sumbang (Mbolo Weki) Pada Acara Pernikahan Masa Kini (Studi Kasus) Di Desa Monggo Kecamatan Madapangga Kabupaten Bima," *Seminar Nasional Taman Siswa Bima 1*, no. 1 (September 23, 2019): 397-404.

⁸ Isro Puad and Sasmita Nurfaradisa, "View of TRADISI SUMBANGAN PADA PESTA PERKAWINAN (Benang Tipis Antara Respon Resiprositas, Adat - Hutang)."

التسول لغة هو مشتق من الفعل "تَسَوَّلَ وَسَوَّلَ وَسَأَلَ واستعطى"⁹ وهو يشير إلى طلب المساعدة أو العطاء من الآخرين. وجاء تعريف التسول في القاموس الكبير للغة الإندونيسية (KBBI) بأنه طلب مع إذلال النفس وبملاء الأمل،¹⁰ أو طلب (صدقة، مساعدة، وما إلى ذلك) مع إذلال النفس أمام الآخرين؛ التسول.

التسول من الأعمال المذمومة التي نهى عنها الله سبحانه وتعالى لما فيها من التزلل للنفس والإهانة. مع أن الإسلام حرص على حفظ كرامة الإنسان، وصون نفسه عن الابتذال والتعرض للإهانة، فحذّر من التسول الذي يتنافى مع الكرامة الإنسانية التي خصها الله تعالى للإنسان¹¹، قال تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) [الإسراء: ٧٠]. وهذا ما أكدته في قوله تعالى: (لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ۝) [البقرة: ٢٧٣] قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره: وقوله: "لا يسألون الناس إلحافاً أي لا يلحون في المسألة ويكلفون الناس ما لا يحتاجون إليه، فإن سأل وله ما يغنيه عن المسألة، فقد ألحف في المسألة."¹²

وقد جاء وعيد شديد عن ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: "مَا زَالَ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ لَحْمٍ"¹³ فالتحريم هو الأصل في باب المسألة إلا أن الشارع أباحه في بعض الأحوال المذكورة في حديث أبي بشر قبيصة بن المخارق¹⁴: قال صلى الله عليه وسلم: "إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة، فحللت له المسألة حتى يصيبها، ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله، فحللت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداداً من عيش - ورجل أصابته فاقة، حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجي من قومه: لقد أصابت فلانا فاقة."

⁹ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، إعداد نخبة من اللغويين، الطبعة الثانية (القاهرة: دار الدعوة ودار الفكر، ١٩٧٢).

¹⁰ "Emis," in Kamus Besar Bahasa Indonesia (KBBI), <https://kbbi.web.id/emis>, accessed May 12, 2025.

¹¹ دار الإفتاء المصرية، "حكم التسول في الإسلام"، نُشر بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٣، تاريخ الوصول ١٧ أبريل ٢٠٢٥.

<https://www.aliftaa.jo/article/220/%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85>.

¹² ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، الطبعة الأولى (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٢)، ١:٣١١.

¹³ مذعة لحم أي: قطعة يسيرة من اللحم

¹⁴ رواه البخاري برقم ١٤٧٤ ومسلم برقم ١٠٤٠

¹⁵ هو أبو بشر بن مخارق الهلالي البصري، صحابي الجليل فد على النبي صلى الله عليه وسلم وروي عنه

فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش، أو قال: سدادا من عيش، فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحت، يأكلها صاحبها سحتاً¹⁶ وما عدت هذه الأحوال الثلاثة فالحكم يرجع إلى حكم الأصل للمسألة وهو التحريم.

وهذا النهي ليست منصوصة في الشريعة فقط، بل إن التسول محظور أيضاً بموجب قوانين دولة إندونيسيا،

وفي المادة ٥٠٤ من القانون الجنائي الإندونيسي (KUHP)، النص الآتي:

Pasal 504 KUHP:

1. *Barang siapa mengemis di muka umum. diancam karena melakukan pengemisian dengan pidana kurungan paling lama enam minggu.*
2. *Pengemisian yang dilakukan oleh tiga orang atau lebih. yang berumur di atas enam belas tahun. diancam dengan pidana kurungan paling lama tiga bulan.*

"المادة ٥٠٤ من القانون الجنائي:

١. من يتسول في الأماكن العامة، يعاقب بسبب قيامه بالتسول بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أسابيع.
٢. إذا قام بالتسول ثلاثة أشخاص أو أكثر، تزيد أعمارهم عن ستة عشر عاماً، فإنهم يعاقبون بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.

والمادة ٥٠٥ من القانون الجنائي الإندونيسي تنص على:

Pasal 505 KUHP:

1. *Barang siapa bergelandangan tanpa pencarian. diancam karena melakukan pergelandangan dengan pidana kurungan paling lama tiga bulan.*
 2. *Pergelandangan yang dilakukan oleh tiga orang atau lebih. yang berumur di atas enam belas tahun diancam dengan pidana kurungan paling lama enam bulan.*
١. من يتشرد دون وسيلة للكسب، يعاقب بسبب قيامه بالتشرد بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.
 ٢. إذا قام بالتشرد ثلاثة أشخاص أو أكثر، تزيد أعمارهم عن ستة عشر عاماً، فإنهم يعاقبون بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر.

¹⁶ أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، الطبعة الأولى (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٥)، رقم الحديث ١٠٤٤.

ورغم أن هذه الممارسة ممنوعة في الشرع والقانون، مازلنا نشاهده في حياتنا، سواء في الشوارع أو الأماكن العامة بطرق مختلفة، أو عبر الإنترنت. وللأسف شاع في وقتنا الحاضر أشكال من المسألة والتسول، وآخرها التسول الإلكتروني في الفضاء الرقمي كأداة لتحقيق أهداف غير مشروعة عبر وسائل تقنية المعلومات ومنصات التواصل الاجتماعي بهدف استعطف الآخرين.^{١٧} وهذا يجعلنا نتساءل: هل وضع صندوق المال في حفلات الزواج يعتبر من التسول المحرم؟ وأيضا، هل كتابة رقم الحساب البنكي في بطاقات الدعوة الإلكترونية يعتبر من التسول غير المسموح به كسائر أشكال التسول؟".

يسعى هذا البحث إلى دراسة وتحليل الحكم الشرعي لممارسة توفير صندوق الأموال وتدوين رقم الحساب في المناسبات الزوجية من منظور الشريعة الإسلامية، وهل يعتبر وضع صندوق النقود وتدوين رقم الحساب البنكي على بطاقة دعوات الزفاف التي يمارسها الأندونيسيون بشكل شائع من أشكال التسول المحرمة في نظر الشارع؟ يهدف هذا البحث إلى توضيح الأحكام الشرعية المتعلقة بممارسة تقديم النقود في حفلات الزفاف، حتى تتوافق التقاليد القائمة في إندونيسيا مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ويتمحور البحث حول الإجابة على الأسئلة التالية:

١. هل توفير الصندوق في باب الحفلة من أشكال التسول المحرمة؟

٢. هل تضمين رقم الحساب البنكي في بطاقة الدعوة من أشكال التسول المحرمة؟

تحليل البحوث السابقة:

من خلال مراجعة البحوث السابقة، لم أجد حتى الآن دراسة تتناول ظاهرة توفير صناديق النقود في حفلات الزفاف وتوفير رقم الحساب البنكية في بطاقات الدعوة من منظور هل يكون شكلاً من أشكال التسول المحرم في الإسلام. لم تحلل الدراسات السابقة بعمق ظاهرة وضع صناديق المال وتضمين رقم الحساب البنكي في دعوات الزفاف، وتأثيرها على المجتمع، والمنظور الشرعي الإسلامي الذي يصنفها كشكل من أشكال التسول المحرم مع تحليل شامل للواقع الميداني. وفيما يلي نتائج مراجعة الدراسات السابقة:

^{١٧} أمل سمير نزال مرجعي، "موقف الشريعة الإسلامية والتشريع الإماراتي من ظاهرة التسول الإلكتروني دراسة مقارنة ومقاربة"، الدوريات المصرية ٣٤ (أكتوبر ٢٠٢٢). https://lr.journals.ekb.eg/article_265973_b0e60441afd729a6c7cd03e730c4dc13.pdf

أ) نشرت كتسياتور رحمة (*Kutsiyatur Rahmah*) دراسة بعنوان "تحليل تحول المعنى والجوهر في تقديم المظاريف في وليمة العرس بقرية سوكوليلاه، كادور، باميكاسان (*Kadur.Desa Sokolelah*) ، (*Pamekasan*)" عام ٢٠٢٤. استخدمت منهجاً قانونياً-تجريبياً بنهج سوسيولوجي وشرعي، وجمعت البيانات من الملاحظات والمقابلات والوثائق. أظهرت النتائج أن تقليد تقديم المظاريف في وليمة العرس بقرية سوكوليلاه (*Desa Sokolelah*) غير معنى الوليمة من الشكر إلى توقع التبرعات النقدية. يُعد هذا التقليد عرفاً صحيحاً لعدم تعارضه مع الشريعة، وتُصنّف المظاريف هبةً إذا كانت خالصة، أو ديناً إذا كان يُتوقع مقابلها. وأثاره الإيجابية: التعاون وصلة الرحم. ومن أثارها السلبية: العبء المالي والخجل لمن لا يستطيع الدفع. تتشابه هذه الدراسة مع هذا البحث في تناول التبرعات النقدية في وليمة العرس وأثارها الاجتماعية ومدى مطابقتها للشريعة، لكنها تختلف إذ ركزت كتسياتور رحمة (*Kutsiyatur Rahmah*) على تحول معنى الوليمة بسبب المظاريف كعرف صحيح في قرية سوكوليلاه (*Desa Sokolelah*)، بينما تدرس هذا البحث توفير صندوق النقود وتضمين رقم الحساب البنكي كشكل محتمل للتسول المحرم مع تحليل الواقع الميداني.¹⁸

ب) قامت فطرية نور رحمة في رسالتها بعنوان "دراسة الشريعة الإسلامية حول إلزامية التبرع في احتفالات الزواج (دراسة في قرية أمباراوا الشرقية، منطقة أمباراوا، مقاطعة برينجسيو)" (٢٠٢٢) باستخدام المنهج النوعي الميداني مع مقارنة وصفية معيارية. تم جمع البيانات من خلال المقابلات والملاحظة والتوثيق. أظهرت النتائج أن تقليد التبرع في وليمة العرس في قرية أمباراوا الشرقية أصبح إلزامياً، ويتضح ذلك من خلال توفير صناديق النقود، وتسجيل التبرعات، وحتى التبرع دون دعوة. يعتبر هذا التقليد عرفاً صحيحاً لأنه يدعم التعاون والتواصل الاجتماعي دون مخالفة الشريعة، رغم أنه يشكل عبئاً مالياً على بعض أفراد المجتمع. يتشابه هذا البحث مع هذا البحث في دراسة التبرعات في وليمة العرس، وتأثيراتها الاجتماعية، ودراستها من منظور الشريعة، لكنه يختلف في كون فطرية ركزت على إلزامية التبرع كعرف صحيح في قرية أمباراوا الشرقية، بينما

¹⁸ Kutsiyatur Rahmah. 2024. "Analisis Pergeseran Makna Dan Esensi Dalam Pemberian Amplop Pada Walimatul Urs Di Desa Sokolelah Kadur Pamekasan". *Al-Manhaj: Journal of Indonesian Islamic Family Law* 6 (1), 96-116. <https://doi.org/10.19105/al-manhaj.v6i2.15758>.

يدرس هذا البحث صناديق النقود وأرقام الحسابات المصرفية باعتبارها إمكانية للتسول المحرم مع تحليل للظروف الميدانية¹⁹.

ت) خير الرزال في رسالته بعنوان "دعوة وليمة العرس عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع تضمين رقم الحساب المصرفي من منظور علماء الدين" (٢٠٢٣) استخدم منهجاً وصفيًا نوعياً مع طريقة المقابلة والتوثيق في منطقة مترو الشرقية (Kecamatan Metro Timur)، مدينة مترو (Kota Metro). تبحث هذه الدراسة في ظاهرة دعوات الزفاف الرقمية التي تتضمن أرقام الحسابات المصرفية، والتي تُعتبر تقليداً جديداً لتسهيل التبرعات غير النقدية، خاصة للأقارب الذين لا يستطيعون الحضور. سمح علماء الدين المحليون بهذه الممارسة طالما لا تتعارض مع الشريعة، لكن البعض اعتبرها غير لائقة لأنها قد تخلق إحساساً بالإجبار على الضيوف. تتشابه هذه الدراسة مع هذا البحث في دراسة ممارسة التبرعات في وليمة العرس، وخاصة تضمين رقم الحساب البنكي، وتأثيراتها الاجتماعية، ودراستها من منظور الشريعة. ومع ذلك، ركزت دراسة خير الرزال على الدعوات الرقمية وآراء علماء الدين حول أخلاقياتها وحكمها الشرعي، بينما يركز هذا البحث على توفير صناديق النقود وأرقام الحسابات المصرفية كإمكانية للتسول المحرم.²⁰

ث) قامت الباحثة في رسالتها بعنوان "هبة الثواب في وليمة العرس (دراسة مقاصدية)" باستخدام المنهج النوعي التحليلي من خلال جمع البيانات من المصادر الفقهية، وتحليل الواقع الاجتماعي في ضوء مقاصد الشريعة. أظهرت النتائج أن تقليد هبة الثواب في مناسبات الزواج في المجتمع الإندونيسي يُعد مقبولاً شرعاً إذا بقي في إطار العطاء الطوعي، ويُعتبر من العادات المحققة للمصالح مثل التعاون وصلة الرحم. إلا أن هذه الممارسة قد تتحول في بعض السياقات إلى عرف ملزم يُوقع الناس في الحرج، خاصة إذا ارتبطت بردّ العطايا بنفس القيمة أو بتسجيل التبرعات، مما قد يُخرجها من باب الهبة إلى باب المعاملة أو الإلزام العرفي. تتشابه هذه الدراسة مع هذا البحث في تناول التبرعات في وليمة العرس، وتحليلها من منظور الشريعة، وأثارها الاجتماعية، لكنها تختلف

¹⁹Fitria, Nur Rahmah, "Tinjauan Hukum Islam Terhadap Keharusan Nyumbang dalam Hajatan Pernikahan (Studi di Desa Ambarawa Timur Kecamatan Ambarawa Kabupaten Pringsewu)" (Diploma thesis, UIN RADEN INTAN LAMPUNG, 2022).

²⁰ Khoirurrizal, "Undangan Walimatul 'Ursy Melalui Media Sosial dengan Mencantumkan Nomor Rekening Perspektif Tokoh Agama' (Studi Kasus Di Kecamatan Metro Timur Kota Metro)" (Skripsi, INSTITUT AGAMA ISLAM NEGERI (IAIN) METRO, 2023).

في كون الباحثة ركزت على هبة الثواب كعرف اجتماعي مقبول ما لم يصاحبه إلزام، بينما يدرس هذا البحث صناديق النقود وأرقام الحسابات البنكية باعتبارها احتمالاً للمسألة المحرمة، مع تحليل للواقع الميداني وظروف التطبيق.^{٢١}

ج) قام حبان متبع الحق في رسالته بعنوان "ظاهرة هبة الثواب في ولائم العرس (دراسة حالة في قرية غوموك باغو بمحافظة جمبر)" (٢٠٢٣) باستخدام المنهج الكيفي مع المدخل الفقهي والتحليلي، حيث جمعت البيانات من خلال المقابلات والملاحظة الميدانية في قرية غوموك باغو بمحافظة جمبر. أظهرت نتائج البحث أن هبة الثواب في وليمة العرس أصبحت عادة اجتماعية مترسخة، يُتوقع فيها من المدعوين تقديم الهدايا المالية أو العينية، وغالبًا ما تُسجل لُتُرد في وقت لاحق بقيمة مماثلة أو أكثر، مما يجعلها أقرب إلى المعاملة العرفية المشروطة. يرى الباحث أن هذا العرف، رغم كونه وسيلة من وسائل التعاون والمساعدة المتبادلة، إلا أنه قد يشكل عبئًا ماليًا على بعض أفراد المجتمع، ويخرج الهبة عن مفهوم التبرع المجاني إذا ارتبط بالمعاوضة. يتشابه هذا البحث مع هذا البحث في دراسة ظاهرة هبة الثواب في مناسبات الزواج، وتحليلها من منظور الشريعة، وبيان آثارها الاجتماعية، لكنه يختلف في أن حبان ركز على دراسة الحالة في قرية غوموك باغو كمجتمع محلي وظروفهم الخاصة، بينما يركز هذا البحث على تحليل صناديق النقود وأرقام الحسابات البنكية في بطاقات الدعوة كوسيلة قد تؤول إلى المسألة المحرمة.^{٢٢}

ب- منهج البحث

يعتمد هذا البحث على منهج الدراسة المكتبية (البحث المكتبي) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. تم جمع البيانات من المصادر الفقهية القديمة والمعاصرة، والمقالات العلمية، والفتاوى، والبحوث السابقة ذات الصلة. وقد تم

^{٢١} فطرية نور رحمة، "هبة الثواب في وليمة العرس (دراسة مقاصدية)"، رسالة جامعية (جمبر: كلية الدراسات الإسلامية إمام الشافعي، ٢٠٢٢م).

^{٢٢} حبان متبع الحق، "ظاهرة هبة الثواب في ولائم العرس (دراسة حالة في قرية غوموك باغو بمحافظة جمبر)"، رسالة جامعية (جمبر: كلية الدراسات الإسلامية إمام الشافعي، ٢٠٢٣م).

تحليل الظاهرة المتعلقة بوضع صناديق النقود وأرقام الحسابات البنكية في دعوات الزواج من الناحية الشرعية والاجتماعية والنظم المعتمدة في الفقه الإسلامي.

ت- البحث ونتائجه

الباب الأول: هل توفير الصندوق في باب الحفلة من أشكال المسألة المحرمة؟

إن تقديم التبرعات في حفلات الزفاف في شكل ظروفٍ من العادات الاجتماعية الراسخة في مناطق إندونيسيا. رغم عدم وجود قواعد تُلزم الضيوف بالتبرع أو تُحدّد مقدارها²³، إلا أن الواقع هناك عرف اجتماعي غير مكتوب تُلزم الضيوف بالأداء يأتوا إلى الحفل بأيدي فارغة، حيث تُفرض عقوبة اجتماعية معينة على من لا يُقدّم التبرعات، كأن يُصبح موضع غيبة من قِبَل المجتمع المحلي.²⁴ وغالبًا أن تحديد مقدار التبرع يرجع إلى العرف المحلي، ويختلف من منطقة إلى أخرى.

في الأصل تؤدي هذه الممارسة تطوعًا ولكنها تطورت في بعض المناطق إلى علاقة تبادلية شبيهة بالدين، حيث يتم تسجيل أسماء المتبرعين ومبالغهم. ففي قرية بانجانج جيُوو، مدينة سورابايا، جاوة الشرقية²⁵ وقرية بوتونغان، منطقة مقاطعة كالي تينجها، محافظة لامونغان²⁶ مثلاً، أصبحت هذه الممارسة يشبه المعاملة المالية، إذ يُتوقع من الشخص أن يُعيد على الأقل نفس القيمة التي تلقاها أو أكثر منها عند دعوة المتبرع إليه لاحقًا.

إضافة إلى ذلك، فقد ترسخت فكرة التبرع – سواءً كان مألوفًا أو عينيًا – حتى أصبحت تُعدّ واجبًا اجتماعيًا، ففي بعض القرى يضطر كثير من الناس إلى الاقتراض المالي من أجل الوفاء بهذا الواجب كما في قرية "جاي مُوكّي" بمحافظة

²³Asrizal Saiin et al., "Tradisi Pemberian Sumbangan Dalam Hajatan Pernikahan Perspektif Fiqhul Islam," *TERAJU* 1, no. 02 (2019): 59–72.

²⁴ FITRIA NUR RAHMAH, "Tinjauan Hukum Islam Terhadap Keharusan Nyumbang Daam Hajatan Pernikahan (Studi Di Desa Ambarawa Timus Kecamatan Ambarawa Kabupaten Prigsewu)."

²⁵ Muhammad Ilham Nur Hasan Husain and Abdullah Afif, "Tradisi Buwuh Pernikahan Di Desa Panjang Jiwo : Dalam Perspektif Hukum Islam," *SHAKHSIYAH BURHANIYAH: Jurnal Penelitian Hukum Islam* 9, no. 1 (January 30, 2024): 37–48.

²⁶ Umam, "Tinjauan Hukum Islam Terhadap Tradisi Buwuh dalam Walimah Al-Ursy di Desa Butungan Kec. Kalitengah Kab.Lamongan."

كزواًنغ. كما يقوم أصحاب الحفل بتسجيل التبرعات بدقة. بل إن الضيف الذي لا يستطيع الحضور يُتَوَقَّع منه أن يُرسل تبرعه عبر أحد أقاربه أو جيرانه.²⁷

ومع تطور هذه الممارسة وانتشارها الواسع في المجتمع الإندونيسي، يحتاج النظر إلى حكمها في الشريعة الإسلامية، حيث أن هذه العادة من ناحية تضمنت معاني إيجابية مثل التضامن الاجتماعي والتعاون. ومن ناحية أخرى هناك تخوف من تَضَمُّنِها معنى الإكراه وهل هي تعتبر من أشكال التسول المحرم؟ فمن المهم دراسة هذه الظاهرة من المنظور الشرعي من أجل الوصول إلى حكمها في نظر الشريعة.

١. الجوانب السلبية لهذه الممارسة

هذه الممارسة لها جوانب سلبية، وهي:

أ. أن فيما معنى التسول

وضع صندوق المال على طاولة استقبال الضيوف عند باب الحفل²⁸ يمكن فهمه كإشارة

للضيوف بأنهم يجب عليهم أن يتبرعوا، وهذا قد يبدو كشكل من أشكال التسول الممنوع. لما فيها من معنى الإكراه، لاسيما في المناطق التي تسجل التبرعات، مما يزيد الضغط على الضيوف.

ب. أنها تسبب العبء والضغط المعنوي

يؤكد هذا ما ذكره أريزال في بحثه حيث قال إن كثيراً من الناس يشكون من التكاليف المالي

عند تلقي دعوات كثيرة. فكلما زادت الدعوات، زاد المال الذي يجب تخصيصه للتبرع.²⁹ هذه العادة

تخالف أصل الصدقة في الإسلام، وهو أن تكون تطوعاً ولا تسبب مشقة، كما قال النبي صلى الله عليه

²⁷ Farid Muzaki, "Interprestasi Hukum Menyumbang dalam Resepsi Pernikahan pada Masyarakat Kabupaten Karawang" (Skripsi, UIN Syarif Hisayatullah Jakarta, 2024), <https://repository.uinjkt.ac.id/dspace/handle/123456789/81946>.

²⁸ Muhammad Ilham Nur Hasan Husain and Abdullah Afif, "Tradisi Buwuh Pernikahan Di Desa Panjang Jiwo : Dalam Perspektif Hukum Islam," *SHAKHSIYAH BURHANIYAH: Jurnal Penelitian Hukum Islam* 9, no. 1 (January 30, 2024): 37–48.

²⁹ "Apa nama kotak kartu ucapan pernikahan? – blog MargoAndBees," October 24, 2023, accessed June 10, 2025, <https://blog.margoandbees.com/what-is-a-wedding-card-box-called/>.

³⁰ Saiin et al., "Tradisi Pemberian Sumbangan Dalam Hajatan Pernikahan Perspektif Fiqhul Islam."

وسلم: "لَا يَجِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ"^{٣١}. "وأجمع العلماء على أن من شروط صحة

الهبة أن تكون عن تراض، فلا يصح الإكراه على الهبة.^{٣٢}

وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ قال

ابن كثير في تفسيره: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أي وأن تتركوا رأس المال بالكلية وتضعوه عن

المدين وقال ﷺ: "من سره أن يظله الله يوم لا ظل إلا ظله، فلييسر على معسر أو ليضع عنه."^{٣٣} دلت هذه

الآية على أنه حتى في الدين الذي هو الواجب، فإن الله يأمر بإعطاء المهلة وعدم التشديد فيه، فكيف

بالتبرعات التي تجب أن تكون من القلب تطوعاً.

٢. الجوانب الإيجابية لهذه الممارسة

وقد أصبحت هذه الممارسة عرفاً مقبولاً في المجتمع الإندونيسي لأنها تعتبر أكثر مصلحة، فمن المصالح

المحققة من هذه الممارسة:

أ. اعتبارها عرفاً مقبولاً لما فيها من الإحسان والتسهيلات

(١) السهولة والتسهيل : صندوق المال هو وسيلة آمنة ومنظمة ويسهل وصول الضيف إليه لتقديم

التبرعات أو الهدايا^{٣٤}، وهذا بالطبع يسهل على الشخص فعل الخير، وهو ما يتماشى مع قول الله تعالى

في سورة المائدة الآية ٢: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَىٰ الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ أي ليعن بعضكم بعضاً على البر وهو: اسم جامع

لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال الظاهرة والباطنة من حقوق الله وحقوق الأدميين فإن العبد

مأمور بفعلها بنفسه، وبمعاونة غيره من إخوانه المؤمنين عليها.^{٣٥}

^{٣١} صهيب عبد الجبار، الجامع الصحيح للسنن والمسند، ج٣٣، ص٢٤٥، [الكتاب غير مطبوع].

^{٣٢} موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، إعداد: عزيز بن فهد بن محمد الجبني العنزي، ج٨ (الرياض: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م)، ص٢٦٣.

^{٣٣} عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

^{٣٤} "Apa nama kotak kartu ucapan pernikahan? – blog MargoAndBees," October 24, 2023, accessed May 14, 2025, <https://blog.margoandbees.com/what-is-a-wedding-card-box-called/>.

^{٣٥} عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحي، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، ص٢١٨.

٢) التنظيم والحماية من الضياع^{٣٦}: بواسطة صندوق المال يمكن تنظيم الهدايا المالية بشكل جيد وأكثر

تنظيماً، مما يسهل إدارتها وحسابها بعد انتهاء الحفل. وأيضاً يقلل من خطر فقدان أو تلف التبرعات

لأنه عادة ما يوضع في مكان يسهل مراقبته.^{٣٧}

٣) التركيز على الضيوف: وجود صندوق المال يسمح للعروسين بالتركيز على استقبال الضيوف والتفاعل

معهم دون الانشغال باستلام المال مباشرة. "وبدون مثل هذه الوسيلة سيتحير الناس الذين يرغبون

المساعدة، وأحياناً تقديم المال مباشرة للعروسين يكون غير مريح سواء للمعطي حفاظاً على نيته أو

للعروسين.^{٣٨}

ب. القياس على ثوب بلال

ويمكن قياس هذه الممارسة على قصة ثوب بلال الذي كان وعاءاً للصدقات في زمن الرسول صلى

الله عليه وسلم، لأن كليهما يعمل كوسيلة لتسهيل عملية العطاء.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ: " شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْعِيدِ . فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ

الْحُطْبَةِ . بَعْدَ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ . ثُمَّ قَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى بِلَالٍ . فَأَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ . وَحَثَّ عَلَى طَاعَتِهِ . وَوَعظَ النَّاسَ .

وَذَكَرَهُمْ . ثُمَّ مَضَى . حَتَّى أَتَى النَّبِيَّ . فَوَعظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ . فَقَالَ: تَصَدَّقْنَ . فَإِنَّ أَكْثَرَكُمْ حَطَبُ جَهَنَّمَ ، فَقَامَتِ

امْرَأَةٌ مِنْ سِطَةِ النَّبِيِّ سَفْعَاءُ الْخَدَّيْنِ . فَقَالَتْ: لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: لِأَنَّكَ تَكْثُرِينَ الشَّكَاةَ . وَتَكْفُرِينَ الْعَشِيرَ ،

قَالَ: فَجَعَلَنَ يَتَصَدَّقَنَّ مِنْ حُلِيِّنَّ . يُلْقِينَ فِي ثُوبِ بِلَالٍ مِنْ أَقْرَظِيْنٍ وَخَوَاتِمِيْنٍ " .^{٤٠}

ج. الحفاظ على الإخلاص

³⁶ "Apa nama kotak kartu ucapan pernikahan? – blog MargoAndBees," October 24, 2023, accessed May 12, 2025, <https://blog.margoandbees.com/what-is-a-wedding-card-box-called/>.

³⁷ "Apa nama kotak kartu ucapan pernikahan?"

³⁸ Syafiq Riza Hasan Basalamah *Hukum Meletakkan Kotak Uang Diacara Pernikahan???*, Youtube, 2021, https://youtu.be/7BySKV9IyMo?si=mrTilz_sWop5H4jv.

³⁹ "Berapa banyak kartu yang dapat ditampung dalam kotak kartu pernikahan? – blog MargoAndBees," October 31, 2023, accessed June 10, 2025, <https://blog.margoandbees.com/how-many-cards-can-a-wedding-card-box-hold/>.

^{٤٠} مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، الجامع الصحيح "صحيح مسلم"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محمد زهير الناصر، ط ١ (بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٣٣هـ)، ج ٣، ص ١٩.

إن عادة وضع المال في مظروف قبل وضعه في صندوق المال تحافظ على إخلاص المتبرع، لأن هوية المتبرع ومبلغ التبرع غالباً لا يُعرفان علناً من قبل المستلم أو الضيوف الآخرين. إذ يُوضَع في الصندوق المخصص دون أن يعرف أحد مقدار المال فيه سوى المتبرع والمستلم.^{٤١} وهذا يتماشى مع قول الله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^{٤٢}

فبناءً على الأوصاف والتحليلات التي تم طرحها يمكن الاستنتاج أن توفير صندوق النقود في حفلات الزفاف تعتبر أمر مشروع في الشريعة حيث أن هذه الممارسة أصبحت عرفاً في المجتمع الإندونيسي لما فيها من الإحسان والتسهيلات التي يقدمها منظمو الحفل للضيوف وقد تقررت القاعدة الفقهية: "العادة محكمة"، يعنى أن العادة عامة كانت أو خاصة تجعل حكماً لإثبات حكم شرعي لم ينص على خلافه بخصوصه، فلو لم يرد نص يخالفها أصلاً، أو ورد عما.^{٤٣}

ومن المصالح المحققة من هذه العادة: التسهيل والتنظيم في تقديم الهدايا المالية، حيث إن وجود صندوق المال هو وسيلة آمنة ومنتظمة للضيوف لتقديم التبرعات، مما يسهل فعل الخير ويقلل الحرج، وهذا يتماشى مع قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾.

وقد لا تكون هذه الممارسة غريبة في نظر الشريعة حيث يشبه ما فعله الصحابة في عهد النبي ﷺ، إذ جعلوا ثوب بلال وعاءاً للصدقات، مما يدل على مشروعية تخصيص وسيلة لجمع التبرعات. كما ورد في حديث جابر رضي الله عنه:

"فَجَعَلْنَا يَتَصَدَّقْنَ مِنْ حُلِيِّنَا، يُلْقَيْنَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ مِنْ أَقْرَابِنَا وَخَوَاتِمِنَا"^{٤٤}

⁴¹ NtvNews.ID, "Viral Isi Amplop Kondangan Diumumkan Langsung Pakai Pengeras Suara di Tempat Acara - Ntvnews.id," accessed June 10, 2025, <https://www.ntvnews.id/news/0122957/viral-isi-amplop-kondangan-diumumkan-langsung-pakai-pengeras-suara-di-tempat-acara>.

^{٤٢} سورة البقرة: ٢٧١

^{٤٣} أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، حققه وعلق عليه مصطفى أحمد الزرقا، راجعه عبد الستار أبو غدة، ط ٢ (دمشق: دار القلم، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م)، ص ٢١٩.

^{٤٤} الحافظ شيخ الإسلام الإمام عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي رحمه الله، عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ﷺ، حرر بعد صلاة العصر يوم الإثنين الموافق ٢٦ / ٣ / ١٤٢٥ هـ، رقم. ١٢٥.

وقد دعم هذا التوجه ما قاله شفيق رزّي حسن بسلمة حين سُئل عن حكم وضع صندوق المال في حفلات

الزواج وهل يُعدّ من التسوّل المحرم، فأجاب:

"إذا كانت النية هي التعاون المتبادل، فإن الصندوق يكون وسيلة للتعاون بين الإخوة. فمنظمو الحفل لا يطلبون من كل

شخص إجباراً، لكنهم يفتحون المجال لمن يرغب في العطاء، لأن بدون وسيلة واضحة سيتحير الناس الذين يرغبون في

المساعدة، وأحياناً تقديم المال مباشرة للعروسين يكون غير مريح سواءً للمعطي حفاظاً على نيته أو للعروسين".

شفيق ريزا بن حسن بن عبد القادر بن سليم بسلمة هو داعيةٌ إندونيسيةٌ نال درجةً الدكتوراه من الجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة في تخصصّ الدعوة وأصول الدين. ويُعرّف باهتمامه بموضوعات الزواج وشؤون الأسرة، حيث يُلقي

دروسه من خلال المحاضرات المباشرة ومنصّات التواصل الاجتماعي.^{٤٥}

فتعتبر هذه الممارسة أمراً مشروعاً في الشريعة ما دام القصد منها التسهيل والتيسير على الضيوف وهي تطوع،

ولكن إذا كان الهدف من وضع صندوق المال هو التسوّل أو رجاء المقابل المادي للحفل كما يسمى عادة "استرجاع

التكاليف أو رد رأس المال" فإن هذه العمل يصبح محرماً كحرمة التسوّل في الإسلام. قال صلى الله عليه وسلم "إنّما

الأعمال بالنيّات، وإنّما لكلّ أمرٍ ما نوى"^{٤٦} وقال صلى الله عليه وسلم في حديث قبيصة: "إنّ المسألة لا تحلّ إلاّ لأحدٍ

ثلاثة: رجلٍ تحمّل حمالةً أو رجلٍ أصابته جائحةٌ اجتاحت ماله أو رجلٍ أصابته فاقةٌ" في حين أن نفقات العرس ليست من

الحاجات الطارئة التي تبيح التسوّل كما في حديث قبيصة.^{٤٧}

قد يسبب وضع الصندوق عند المدخل بعض الضغط الاجتماعي على الضيوف، وهذه مفسدة، لكن المصالح

المرتبة عليه أكبر. ومن هذه المصالح: تسهيل عملية التبرع، وتنظيم الهدايا المالية، وتقليل خطر ضياع التبرعات، وإتاحة

الفرصة للعروسين للتركيز على استقبال الضيوف، والحفاظ على إخلاص المتبرع.

⁴⁵ Fadhila Tunnisa and Muhammad Arifin Badri, "REFLEKSI KARAKTER DASAR SUAMI ISTRI DALAM ISLAM UNTUK MENGHINDARI PERCERAIAN PERSPEKTIF SYAFIQ RIZA BASALAMAH" Vol. 12 No. 1 Februari 2025 (n.d.).

^{٤٦} محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق جماعة من العلماء، ط. ١، (بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٣هـ)، ج ١، ص ٦.

^{٤٧} أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، الطبعة الأولى (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٥)، رقم الحديث

١٠٤٤.

فتوفير صندوق النقود في حفلات الزفاف تعتبر أمرا مشروعاً في الشريعة لما فيها من من الإحسان والتسهيلات التي يقدمها منظمو الحفل للضيوف. ومن حيث أن هذه الممارسة أصبحت عرفاً في المجتمع الأندونيسي ما دام القصد منها التسهيل والتيسير على الضيوف، فإذا قصد به التسول فيعتبر حراماً كحرمة التسول في الإسلام فالعبرة في الأمور بمقاصدها، وليس بصورها الظاهرة فقط، والله أعلم.

الباب الثاني: هل تضمين رقم الحساب البنكي في بطاقة دعوة الزفاف من أشكال المسألة المحرمة؟

التطور في التكنولوجيا يؤثر كثيراً على جوانب حياة المجتمع، ومن ضمنها تقاليد الزواج. وإعلان النكاح مشروع في الإسلام، قال صلى الله عليه وسلم: "أَعْلِنُوا النِّكَاحَ"^{٤٨} وقال عبد العزيز بن باز، "إشهار النكاح واجب، حتى يتميز حتى لا يكون زناً، إشهاره وإعلانه بصنع وليمة بدعوة الجماعة من الأقارب يحضرون الزواج"^{٤٩} فنشر دعوات الزفاف من أشكال الإعلام المشروع، وقد تطورت دعوات الزفاف من شكلها المادي إلى الإلكتروني. وفي تطورها، فإن الدعوات الإلكترونية لا تعمل فقط كوسيلة إعلام للمناسبة، ولكن بدأت تتضمن أرقام الحسابات المصرفية لتكون وسيلة جمع التبرعات. رقم الحساب البنكي وصندوق المال لهما نفس الوظيفة، فهما وسيلة لجمع الهدايا والتبرعات. غير أن صناديق النقود عادة تكون موجودة في مكان حفل الزواج، أما كتابة رقم الحساب فتهدف أكثر للضيوف الذين لا يحضرون الحفل لكن يريدون إعطاء التبرعات. وهذا الأمر صار شائعاً من زمن جائحة كورونا^{٥٠} لما كانت هناك قيود اجتماعية شديدة، وهذا العمل لا يزال شائعاً إلى الآن. فمنذ ذلك الوقت تغير بعض طرق الزواج: كالدعوات الإلكترونية، ونقل العقد عبر وسائل التواصل، والتبرع غير النقدي أصبح أمراً عادياً^{٥١}.

ممارسة تضمين أرقام الحسابات في دعوات الزفاف الإلكترونية تعتبر ظاهرة جديدة نسبياً ولم تلق قبولا تاماً من المجتمع الإندونيسي. وقد أدى هذه الممارسة جدلاً واسعاً فمن الناس من يؤيدها ومنهم من يعارضها. كما يظهر ذلك

^{٤٨} محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني [ت ١١٨٢ هـ]، *سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام* (دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - السعودية، n.d.)،

^{٤٩} عبد العزيز بن عبد الله بن باز، "حكم إشهار النكاح"، *الموقع الرسمي لسماحة الشيخ ابن باز*.

^{٥٠} "New Normal, Undangn Nikah Cantumkan Nomor Rekening - Harian Haluan," *New Normal, Undangn Nikah Cantumkan Nomor Rekening - Harian Haluan*, accessed May 26, 2025, <https://www.harianhaluan.com/lifestyle/pr-10238047/new-normal-undangn-nikah-cantumkan-nomor-rekening>; "Viral Undangn Nikah Saat Pandemi, Tak Bisa Datang Diminta Transfer Uang," accessed May 26, 2025, https://www.suara.com/news/2020/07/19/203834/viral-undangn-nikah-saat-pandemi-tak-bisa-datang-diminta-transfer-uang?utm_source=chatgpt.com.

^{٥١} "Undangn Digital hingga Angpau Non-Tunai" *tempo.co*, *Tempo*, last modified November 14, 2021, accessed May 26, 2025, <https://www.tempo.co/arsip/tren-pernikahan-berubah-akibat-covid-19-843790>.

في بيض المقالات مثل: "تضمين رقم الحساب في دعوة الزواج يجعل الضيف يشعر وكأنه يُجَبَى منه المال بلطف"⁵²، و"هل من اللائق تضمين رقم الحساب في دعوة الزواج؟"⁵³، وكذلك ناقشه الناس على منصات كمنصة "Quora"⁵⁴. آراء المجتمع في الجملة تنقسم إلى قسمين، فريق منهم يرى أن الأمر مقبول وفريق آخر يعارضه، ولكل من الفريقين حججهم وأدلتهم. ومن هنا تبرز أهمية دراستها لمعرفة موقف الشريعة الإسلامية منها.

١. حجج الفريق الذي يرفض هذه الممارسة

حجج الفريق الذي يرفض هذه الممارسة بأدلة منها:

أ. أن فيها زيادة العبء والضغط المعنوي

أحد الانتقادات الرئيسية لممارسة تضمين رقم الحساب هو الانطباع بوجود إكراه خفي⁵⁵، مما يؤدي إلى زيادة الضغط النفسي والعبء المعنوي على الضيوف المدعويين "لأن وجود رقم الحساب هذا يشبه تشجيع الضيوف وإلزامهم بالتبرع حتى لو لم يحضروا الحفل"⁵⁶. قال بودي (مستخدم موقع Quora) "يبدو أن صاحب الدعوة يرجو المال كثيرًا، وكأن الضيف يجب أن يرسل المال حتى لو لم يأت". وأضاف "م. تري ويناركو"، أحد مستخدمي موقع Quora قائلاً "إن تضمين رقم الحساب البنكي وما شابه أمر مُخزِن، لأن الضيف يطالب بالمساهمة حتى لو لم يخضر، مما يعطي الشعور بأنه لا بأس إذا لم تخضر، فقط قُم بالتحويل للتبرع". فهذا النقد يبرز هذه الممارسة على تغير جوهر الخضور في الحفل من مشاركة إجتماعية على مجرد إلتزام مالي.

⁵² "Undangan Nikah Dengan Nomor Rekening: Dipalak Secara Halus?," accessed May 26, 2025, <https://mojok.co/terminal/mencantumkan-nomor-rekening-di-undangan-nikah-pemalakan-secara-halus/>.

⁵³ Kompasiana.com, "Etiskah Mencantumkan Nomor Rekening di Undangan Pernikahan?," *KOMPASIANA*, last modified August 3, 2023, accessed May 25, 2025, <https://www.kompasiana.com/adiansaputra/64caf5e708a8b5358a2dcb24/etiskah-mencantumkan-nomor-rekening-di-undangan-pernikahan>.

⁵⁴ "Bagaimana pendapat kalian mengenai undangan pernikahan digital yang menampilkan nomor rekening mempelai?," *Quora*, accessed May 26, 2025, <https://id.quora.com/Bagaimana-pendapat-kalian-mengenai-undangan-pernikahan-digital-yang-menampilkan-nomor-rekening-mempelai>.

⁵⁵ Iqbal AR, "Undangan Nikah Dengan Nomor Rekening: Dipalak Secara Halus?," *Terminal Mojok*, July 11, 2024, accessed May 25, 2025, <https://mojok.co/terminal/mencantumkan-nomor-rekening-di-undangan-nikah-pemalakan-secara-halus/>.

⁵⁶ Khoirurrisal, "Undangan Walimatul 'Ursy Melalui Media Sosial dengan Mencantumkan Nomor Rekening Perspektif Tokoh Agama' (Studi Kasus Di Kecamatan Metro Timur Kota Metro)" (Skripsi, INSTITUT AGAMA ISLAM NEGERI (IAIN) METRO, 2023).

ويزيد الضغط في هذه الممارسة بالواقع للإجتماعي حيث أن التبرع في حفلات الزفاف يعتبر واجبا في نظر كثير من الإندونيسيين بل إن بعض الناس قد يستدينون أو يبيعون أشياءهم من أجل التبرع فيه، أو يختار عدم حضور حفلات الزفاف بدلا من الخضوع بيد فارغ.⁵⁷

ب. أن فيما انطباع التسول بشكل علني

يرى بعض الناس أن في تضمين الحساب البنكي في بطاقة الدعوة انطباع التسول بشكل علني، وانطباع أنهم يرجون المال أكثر من حضور المدعوين،⁵⁸ حيث لا يمكن إنكار أن إقامة حفل الزفاف في الغالب يتطلب تكلفة مالية كبيرة، فلذلك من الطبيعي أن يرجو المنظمون أن تغطي التبرعات في الزفاف بعض هذه التكاليف أو كلها.⁵⁹

قالت "أنا ري" مستخدم موقع *Quora* "يشبه الأمر نشر شَبَاكٍ لجمع التبرعات، تحت ذريعة: إن أعطيتَ فجزاك الله خيرا، وإن لم تُعْطِ فلا بأس. وأرى أن من يعرض رقم حسابه دون أن يُطلب منه، عليه أن يعترف بأنه ينتظر ويرجو تبرعات". (أنا ري، ٢٠٢٢) *Quora* أما "عفيفة يا"، فقد عبّرت عن رأيها بصراحة، فقالت: "فيه الانطباع بأنهم يُطالبون، وهذا ليس لائقًا، بل يُشبه نوعًا من الإكراه!" (عفيفة يا، ٢٠٢٢) *Quora* وقد استخدمت كلمة "الإكراه" لتعكس شعور البعض بأنهم مضطرون أو مُجبرون على تقديم المال في أمر يفترض أن يكون تطوعيًا.

ويبدو أن الأمر أشبه ما يكون بالمطالبة، وهي مخالفة للأدب الإسلامي لاشتمالها على الطلب بالإكراه. (عفيفة إيايا، ٢٠٢٢، *Quora*). ويعكس استخدام كلمة "*ditodong*" في هذا السياق شعورًا بالإجبار أو الضغط لإعطاء شيء ينبغي أن يكون طوعيًا. ويقول إراسي: "الانطباع مثل "لا داعي للمجيء، فقط أرسل المال إلى هنا، نحن بحاجة إلى رأس مال للزواج! حسناً، اليد العليا خير من اليد السفلى!" (إراسي، ٢٠٢٢،

⁵⁷ Khoirurrizal, "UNDANGAN WALIMATUL 'URSY MELALUI MEDIA SOSIAL DENGAN MENCANTUMKAN NOMOR REKENING PERSPEKTIF TOKOH AGAMA' (Studi Kasus Di Kecamatan Metro Timur Kota Metro)."

⁵⁸ "Undangan Nikah Dengan Nomor Rekening: Dipalak Secara Halus?," accessed May 29, 2025, <https://mojok.co/terminal/mencantumkan-nomor-rekening-di-undangan-nikah-pemalakan-secara-halus/>.

⁵⁹ "Undangan Nikah Dengan Nomor Rekening: Dipalak Secara Halus?"

Quora). وقال "إيزاسي" أيضًا في تعليقه: "كأنهم يقولون: لا داعي للحضور، فقط أرسلوا المال، فنحن نحتاج

إلى تكاليف الزواج! يا للأسف! اليد العليا خير من اليد السفلى" (إيزاسي، ٢٠٢٢، *Quora*)

٢. حجج الفريق الذي يقبل هذه الممارسة

واحتج الفريق الذي يقبل هذه الممارسة بحجج منها:

أ. أن فيها التخفيف من العبء النفسي على الضيوف غير قادرين على الحضور

إن تضمين رقم الحساب البنكي في دعوة الزفاف يعتبر تيسيرا على من لم يقدر على الحضور، خاصة من قبل الأقرباء أو الأصدقاء الذين تعذر عليهم الحضور والمساهمة المباشرة بسبب ظروفهم أو شغلهم وما إلى ذلك، فتوفير رقم الحساب يساعدهم على المشاركة والمساعدة وتقديم الدعم للعروسين إما هدية وإما تبرعا "إن ذلك أيسر وأكثر فاعلية من إرسال الهدية أو ظرف النقود لدى شخص آخر".^{٦٠}

ب. أن الغرض الأساسي منها هو التسهيل

يوم الزفاف يعتبر من أسعد اللحظات في حياة العروسين. ومن العادة الشائعة أن الناس يرغبون في تقديم الهدايا مشاركة في الفرح، فتوفير رقم الحساب البنكي يسهل هذه العملية الطيبة المشروعة، قال صلى الله عليه وسلم "تَهَادُوا تَحَابُّوا"^{٦١} وقال صلى الله عليه وسلم: "من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة.. الحديث"^{٦٢}.

⁶⁰ Khoirurrizal, "Undangan Walimatul 'Ursy Melalui Media Sosial dengan Mencantumkan Nomor Rekening Perspektif Tokoh Agama (Studi Kasus Di Kecamatan Metro Timur Kota Metro)" (Skripsi, INSTITUT AGAMA ISLAM NEGERI (IAIN) METRO, n.d.).

^{٦١} محمد بن إسماعيل البخاري، الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: المطبعة السلفية ومكنتها، الطبعة الثانية، ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م)، ص ٢٠٨.

^{٦٢} محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، الأربعون النووية، تحقيق: قُصي محمد نورس الحلاق، أنور بن أبي بكر الشبخي، ط ١ (بيروت: دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م)، الحديث رقم ٣٦، ص ١١٥.

فتضمينه وتوفيره "يعتبر وسيلة وتسهيلا لمن يرغب في تقديم الهدايا أو التبرع لكنه لا يقدر على تسليمه مباشرة بالخضور، فالهدف الأساسي من ذلك ليس مجرد الحصول على المال من الضيوف بل خضورهم مباركتهم هو الأولى وأرجى عند صاحب الوليمة.⁶³"

يشير هذا التركيز أن الجانب المادي ليس أولويا، وأن رقم الحساب هنا يعد إختياريا ويمكن عرضه بطريقة لائقة حتى لا يرى كالإكراه ولا يبدو من أشكال التسول الذي يضغط ويضيق على الناس. كما أوضح أحد مطوّري برنامج تصميم المغلفات الرقمية، "هذه الميزة اختيارية فإذا كنت لا تريد استخدامها يمكنك إزالتها من صفحة الدعوة، من أجل إعطاء انطباع مهذب جعلنا ميزة المغلف الرقمي هذه لا تظهر مباشرة." (أبو بكر هاليد ٢٠٢٢ Quora) وأوضح كذلك أن " في الحقيقة لا يقصد من تضمين رقم الحساب في

الدعوات إجبار أحد من المدعويين، بل يعتبر تتبّع تطورات العصر في مجال التكنولوجيا المالية فقط.⁶⁴ فبناء على دراسة الواقع الاجتماعي وبعض اللقاط من آراء الناس يمكن الاستنتاج أن هذه الممارسة تعدّ من الظواهر المعاصرة تجتمع فيها معانٍ من المصالح الإيجابية والمفاسد السلبية التي تم توضيحها سابقا. وعليه، فإن الحكم الشرعي المتعلق بهذه الممارسة لا يمكن تعميمها، فحكمها يختلف باختلاف القصد وطريقة التنفيذ وأثره على الضيوف المدعويين، ويمكن تفصيل حكمها بذكر الصور والحالات الآتية:

١. أن تكون نيّة صاحب الحفل هي التسول أو رجاء المقابل المادي للحفل كما يسمى عادة ب "استرجاع التكاليف.

إذا كان الهدف في تضمين رقم الحساب قصداً جمع أموال التبرعات أو الطمع في الحصول على أكبر قدر ممكن من الأموال رجاء عودة تكاليف الحفل، وتم ذلك علانية دون مراعاة الآداب الاجتماعية في التطبيق فالحكم في هذه الحالة هو التحريم، وذلك لأمرين:

⁶³ khoirurrizal, "Undangan Walimatul 'Ursy Melalui Media Sosial dengan Mencantumkan Nomor Rekening Perspektif Tokoh Agama (Studi Kasus Di Kecamatan Metro Timur Kota Metro)."

⁶⁴ Khoirurrizal, "Undangan Walimatul 'Ursy Melalui Media Sosial dengan Mencantumkan Nomor Rekening Perspektif Tokoh Agama (Studi Kasus Di Kecamatan Metro Timur Kota Metro)."

أ. أنه من باب التسول المنهي عنه شرعاً إلا في باب الضرورة كما ورد في حديث قبيصة: قال صلى الله عليه وسلم "إنَّ المسألة لا تحلُّ إلا لأحدٍ ثلاثة: رجلٍ تحمَلُ حمالةً... أو رجلٍ أصابتهُ جائحةٌ اجتاحتُ مالهُ أو رجلٍ أصابتهُ فاقةٌ" الحديث، في حين أن نفقات العرس ليست من الحاجات الطارئة التي تبيح التسول كما في حديث قبيصة.^{٦٥}

ب. أن في ذلك نوع من الإكراه والضغط على الضيوف المدعويين خاصة على من لا يتمكن من الخضوع فإنه يخالف معنى الرضا والاخلاص في الهبة والهدية. قال ﷺ "لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه"^{٦٦} وورد الإجماع على أن من شروط صحة الهبة أن تكون عن تراضٍ، فلا يصح الإكراه على الهبة.^{٦٧}

٢. أن تكون نيّة صاحب الحفل هي التيسير المقترن بحسن الأدب عرفاً

إذا كان الهدف هو التسهيل والتيسير على الضيوف الذين يرغبون في تقديم الهدايا والتبرعات دون أي نوع من الضغط أو الإكراه وتم بطريقة حسنة حسب العرف، فإن الحكم في هذه الحالة هي الاستحباب حيث يعتبر هذه الممارسة تيسيراً وتوسعة للخير وتدخّل في باب التعاون على البر والتقوى، فيسهل الراغبين على فعل الخيرات. قال تعالى في سورة المائدة الآية ٢: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ أي لِيُعِين بعضكم بعضاً على البر، وهو اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه، من الأعمال الظاهرة والباطنة، من حقوق الله وحقوق الأدميين، فإن العبد مأمور بفعلها بنفسه، وبمعاونة غيره من إخوانه المؤمنين عليها.^{٦٨}

٣. أن تكون النية صحيحة (بمقصد التيسير) لكن التطبيق لم يكن حكيماً عرفاً.

إذا كانت نيّة صاحب الحفل هي التيسير وتسهيل الأمر على الضيوف، لكنّ طريقة التنفيذ تتم بطريقة بسبب الضغط على المدعويين حسب العرف الحالي كإبراز أرقام الحساب البنكي بشكل بارز أو بأضافة عبارات

^{٦٥} أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، الطبعة الأولى (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٥)، رقم الحديث ١٠٤٤.

^{٦٦} صهيب عبد الجبار، الجامع الصحيح للسنن والمسند، ج ٣٣، ص ٢٤٥، [الكتاب غير مطبوع].

^{٦٧} موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، إعداد: عزيز بن فهد بن محمد الجني العنزي، ج ٨ (الرياض: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م)، ص ٢٦٣.

^{٦٨} عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحي، ط ١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م)، ص ٢٠٨.

تعطي إحساساً بالضغط المعنوي على المدعويين بقرائته، فالحكم حينئذ يكون مكروهاً. وذلك لأن النية وإن كانت حسنة، إلا أن الأسلوب قد يُسبب إحراجاً وضغطاً يخالف أصل الصدقة في الإسلام بحيث يجب أن تكون تطوعاً ولا تسبب مشقة، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لَا يَحِلُّ مَالُ أَمْرِي مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ"^{٦٩}.

ث- الخاتمة

تتمثل نتائج هذا البحث في الإجابة عن الأسئلة التي تمّ طرحها، وهي كما يلي:

١. بعد الدراسة والتحليل، تبين أن وضع صندوق النقود في حفلات الزفاف لا يُعدّ من المسألة المحرّمة في الشريعة الإسلامية إذا كان المقصود منه هو التيسير وتنظيم الهدايا المالية، وليس التسوّل أو استرجاع تكاليف الحفل، وذلك لأن هذه الممارسة قد أصبحت من الأعراف السائدة المقبولة في المجتمع الإندونيسي، فما دامت النية طيبة ولا يُقصد بها المعاوضة أو رد الجميل. كما أن هذه الممارسة تُحقق مصالح معتبرة مثل تسهيل العطاء، وتنظيم التبرعات، والحفاظ على نية المتبرع، وتخفيف العبء عن أصحاب الحفل من جهة التنسيق الشخصي. وهي أقرب إلى الوسائل الإدارية لتنظيم العطاء، لا إلى صورة المسألة الممنوعة، خصوصاً إذا لم يُرافقها تسجيل قسري أو محاسبة اجتماعية صارمة على المانعين. ومع ذلك، يجب الحذر من تطوّر هذه العادة إلى إلزام عرفي يؤدي إلى الإكراه غير المباشر، مما يُخرجها من باب التطوع إلى باب التسوّل المُقنّع. فإن الشريعة وإن راعت العادات، إلا أنها قدّمت حفظ الكرامة على التقاليد.

٢. وأما تضمين رقم الحساب البنكي في بطاقة الدعوة الإلكترونية، فهو أيضاً ليس من المسألة المحرّمة شرعاً في أصله، لأنّ حكمه يتبع للنية والطريقة في التطبيق. فإن قُصد به جمع الأموال لتعويض نفقات الحفل، أو وُضع بطريقة توجي بالإلزام أو الضغط على المدعويين، فإن ذلك يُعدّ من المسألة المحرّمة. أما إذا قُصد به التيسير على من أراد أن يُهدي ولم يتمكن من الحضور، وتم بطريقة لطيفة محترمة لا تُوهم الإكراه، فهو جائز بل يُستحب لما فيه من التعاون على البر والتقوى.

^{٦٩}. صهيب عبد الجبار، الجامع الصحيح للسنن والمسانيد، ج٣٣، ص٢٤٥، [الكتاب غير مطبوع].

وإِراعى في ذلك السياق الاجتماعي والعرف المحلي، إذ إنَّ ما يُعتبر لائقًا في بيئةٍ ما قد يُعدّ مستهجنًا في أخرى، لذا لا يمكن تعميم الحكم إلا بعد النظر في المقاصد والمآلات. ولذا فإنَّ الحُكم في هذه المسائل المعاصرة يُبنى على دقة القصد، وحكمة الأسلوب، وسلامة الأثر في نفوس الناس، والله أعلم.

ج- المراجع

القرآن الكريم.

أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، الطبعة الأولى (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٥).

أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، حققه وعلق عليه مصطفى أحمد الزرقا، راجعه عبد الستار أبو غدة، ط٢ (دمشق: دار القلم، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

أمل سمير نزال مرجعي، "موقف الشريعة الإسلامية والتشريع الإماراتي من ظاهرة التسول الإلكتروني دراسة مقارنة ومقارنة"، الدوريات المصرية ٣٤ (أكتوبر ٢٠٢٢)،

الحافظ شيخ الإسلام الإمام عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي رحمه الله، عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ﷺ، حرر بعد صلاة العصر يوم الإثنين الموافق ٢٦ / ٣ / ١٤٢٥ هـ، رقم ١٢٥.

النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف. الأربعون النووية. تحقيق: قُصي محمد نورس الحلاق، أنور بن أبي بكر الشيشي. ط١. بيروت: دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

دار الإفتاء المصرية، "حكم التسول في الإسلام"، نُشر بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٣، تاريخ الوصول ١٧ أبريل ٢٠٢٥،

<https://www.aliftaa.jo/article/220/%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85>

صهيب عبد الجبار، الجامع الصحيح للسنن والمسانيد، ج٣٣

عبد العزيز بن عبد الله بن باز، "حكم إشهار النكاح"، الموقع الرسمي لسماحة الشيخ ابن باز.

عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م).

فطرية نور رحمة، "هبة الثواب في وليمة العرس (دراسة مقاصدية)"، رسالة جامعية (جُمبَر: كلية الدراسات الإسلامية، إمام الشافعي، ٢٠٢٢ م).

محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق جماعة من العلماء، ط. ١، (بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٣ هـ).

محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام) دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - السعودية، (n.d.).

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، إعداد نخبة من اللغويين، الطبعة الثانية (القاهرة: دار الدعوة ودار الفكر، ١٩٧٢).

موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، إعداد: عزيز بن فهد بن محمد الجهني العنزي، ج ٨ (الرياض: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م).

Asrizal Saiin et al., "Tradisi Pemberian Sumbangan Dalam Hajatan Pernikahan Persfektif Fiqhul Islam," *TERAJU* 1, no. 02 (2019): 59–72.

Farid Muzaki, "Interpretasi Hukum Menyumbang dalam Resepsi Pernikahan pada Masyarakat Kabupaten Karawang," Skripsi (Jakarta: *UIN Syarif Hidayatullah Jakarta*, 2024).

Fadhila Tunnisa and Muhammad Arifin Badri, "Refleksi Karakter Dasar Suami Istri Dalam Islam Untuk Menghindari Perceraian Perspektif Syafiq Riza Basalamah," vol. 12 no. 1 (Februari 2025).

FITRIA, NUR RAHMAH, "TINJAUAN HUKUM ISLAM TERHADAP KEHARUSAN NYUMBANG DALAM HAJATAN PERNIKAHAN (Studi Di Desa Ambarawa Timur Kecamatan Ambarawa Kabupaten Pringsewu)" (Diploma thesis, *UIN RADEN INTAN LAMPUNG*, 2022).

Isro Puad and Sasmita Nurfaradisa, "View of TRADISI SUMBANGAN PADA PESTA PERKAWINAN (Benang Tipis Antara Respon Resiprositas, Adat - Hutang)," accessed May 9, 2025.

Khoirurrizal, "UNDANGAN WALIMATUL 'URSY MELALUI MEDIA SOSIAL DENGAN MENCANTUMKAN NOMOR REKENING PERSPEKTIF TOKOH AGAMA (Studi Kasus Di Kecamatan Metro Timur Kota Metro)" (Skripsi, *INSTITUT AGAMA ISLAM NEGERI (IAIN) METRO*, 2023).

-
- Kutsiyatur Rahmah. 2024. “Analisis Pergeseran Makna Dan Esensi Dalam Pemberian Amplop Pada Walimatul Urs Di Desa Sokolelah Kadur Pamekasan.” *Al-Manhaj: Journal of Indonesian Islamic Family Law* 6 (1), 96–116.
- Muhammad Ilham Nur Hasan Husain and Abdullah Afif, “Tradisi Buwuh Pernikahan Di Desa Panjang Jiwo: Dalam Perspektif Hukum Islam,” *SHAKHSIYAH BURHANIYAH: Jurnal Penelitian Hukum Islam* 9, no. 1 (January 30, 2024): 37–48.
- Syafiq Riza Hasan Basalamah, *Hukum Meletakkan Kotak Uang Diacara Pernikahan?*, Youtube, 2021, https://youtu.be/7BySKV9IyMo?si=mrTilz_sWop5H4jv.
- Syafiul Umam, “Tinjauan Hukum Islam Terhadap Tradisi Buwuhan dalam Walimah Al-Ursy di Desa Butungan Kec. Kalitengah Kab.Lamongan,” *TIJAROTANA: Jurnal Ekonomi Dan Bisnis Syariah* 2, no. 01 (2021): 4, accessed May 9, 2025.
- Tati Haryati and A. Gafar Hidayat, “Makna Sumbang (Mbolo Weki) Pada Acara Pernikahan Masa Kini (Studi Kasus) Di Desa Monggo Kecamatan Madapangga Kabupaten Bima,” *Seminar Nasional Taman Siswa Bima* 1, no. 1 (September 23, 2019): 397–404.
- “Bagaimana pendapat kalian mengenai undangan pernikahan digital yang menampilkan nomor rekening mempelai?,” *Quora*, accessed May 26, 2025, <https://id.quora.com/Bagaimana-pendapat-kalian-mengenai-undangan-pernikahan-digital-yang-menampilkan-nomor-rekening-mempelai>.
- “Emis,” in *Kamus Besar Bahasa Indonesia (KBBI)*, <https://kbbi.web.id/emis>, accessed May 12, 2025.



An-Nikah: Jurnal Pernikahan Islam

Volume 1 Nomor 1 Juli 2025

Email Jurnal : an.nikah.ejournal@gmail.com

Website Jurnal : <https://ejournal.stdiis.ac.id/index.php/an-nikah/>

رفض إثبات النكاح بسبب عدم صحة ولي النكاح

(دراسة تحليلية لقرار المحكمة الدينية بجاكرتا الجنوبية رقم ٨٢١/Pdt.P/2024/PA.JS)

Abdul Rahman Ramadhan

Program Studi Hukum Keluarga Islam

Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember

abdulrahmanramadhan95@gmail.com**ABSTRACT**

This research aims to analyse the legal considerations of the panel of judges in the South Jakarta Religious Court Decision Number 821/Pdt.P/2024/PA.JS, which rejected a request for marriage validation due to the invalidity of the marriage guardian. This research employs a qualitative approach using case study and normative analysis methods on court decisions, legal regulations, and fiqh literature. The findings reveal that the appointment of an ustaz as a marriage guardian without following the official procedures of the Religious Affairs Office (KUA) does not comply with Islamic law and positive law, particularly Minister of Religion Regulation No. 30 of 2005 and the Compilation of Islamic Law. This non-compliance resulted in the marriage contract being declared invalid, directly leading to the rejection of marriage legalisation. This finding underscores that the wali hakim is not merely an administrative officer but holds a significant legal status in ensuring legal protection, especially for female converts who lack a blood-related guardian. This study contributes to understanding the legal framework of guardianship in marriage validation and highlights the importance of marriage law education in society to ensure the validity of marriages both religiously and legally.

Keywords: marriage validation, guardian judge, compilation of islamic law, religious court decisions, legality of marriage

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل الاعتبارات القانونية التي استند إليها مجلس القضاة في قرار المحكمة الدينية بجاكرتا الجنوبية رقم ٨٢١/Pdt.P/2024/PA.JS الذي رفض طلب إثبات النكاح بسبب عدم صحة ولي الزواج. يستخدم هذا البحث نهجاً نوعياً مع طريقة بحث الحالة وتحليلاً معيارياً لقرار المحكمة، واللوائح التشريعية، والأدبيات الفقهية. أظهرت

نتائج البحث أن تعيين الأستاذ كولي للزواج دون المرور عبر الآلية الرسمية لمكتب الشؤون الدينية (*KUA*) لا يستوفي أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، لا سيما لائحة وزير الأوقاف والشؤون الدينية رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٥ ومجموعة أحكام الشريعة الإسلامية. وقد أدى هذا التناقض إلى إعلان بطلان عقد الزواج، مما أدى مباشرة إلى رفض إضفاء الشرعية على الزواج. تؤكد هذه النتائج أن ولي القاضي ليس مجرد جهاز إداري، بل له مكانة قانونية مهمة في ضمان الحماية القانونية، خاصة بالنسبة للنساء المعتنقات للدين الجديد اللواتي لا يملكن ولي نسب. يساهم هذا البحث في فهم البناء القانوني للوصاية في إثبات النكاح، كما تشجع على أهمية التثقيف القانوني في مجال الزواج في المجتمع لضمان صحة الزواج من الناحيتين الدينية والدولة.

الكلمات الرئيسية: إثبات النكاح، ولي حاكم، جمع الأحكام الإسلامية، قرار المحكمة الدينية، شرعية الزواج.

أ- المقدمة

تتعلق عملية إثبات النكاح في إندونيسيا بالتحقق القانوني أو التصديق على الزواج، خاصةً إذا لم يتم تسجيله رسميًا في الدولة. وتعد هذه العملية مهمة للغاية لضمان الاعتراف والحماية القانونية بموجب القانون الإندونيسي، خصوصًا بالنسبة للزواج الذي تم قبل سريان قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الزواج، الذي ينص على ضرورة تسجيل الزواج من أجل صحته القانونية.^{٧٠} يتم التعامل مع عملية إثبات النكاح بشكل رئيسي من قبل محكمة الشريعة، وتستند إلى بعض الأطر القانونية، بما في ذلك جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية، رغم أن جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية نفسه لا يُعترف به رسميًا في التسلسل الهرمي للقانون الإندونيسي.^{٧١}

جوهر إثبات النكاح هو توفير اليقين والحماية القانونية، ويعد بمثابة سياسة قانونية لمعالجة الجوانب الإدارية الخاصة بالتصديق على الزواج.^{٧٢} في الممارسة العملية، يُطبق إثبات النكاح أيضًا على الزيجات المتعددة غير المسجلة، على الرغم من أن التعميم الصادر عن المحكمة العليا لعام ٢٠١٨ يحظر هذا التطبيق، مما يعكس التوتر بين الأحكام القانونية الرسمية والسياسة القضائية العملية.^{٧٣} يتم تنظيم إثبات النكاح من خلال مرسوم المحكمة العليا رقم ١ لسنة

⁷⁰ E Mardoni, "Problematika Seputar Hukum Isbat Nikah Dalam Sistem Hukum Perkawinan Indonesia," *Al-Qadlāya: Jurnal Hukum Keluarga Islam* 2809 (n.d.): 6681.

⁷¹ Ramdani Wahyu Sururic, "Polemik Di Seputar Hukum Isbat Nikah Dalam Sistem Hukum Perkawinan Indonesia," *Al-Manahij: Jurnal Kajian Hukum Islam* 11, no. 2 (2017): 233–246.

⁷² Mardoni, "Problematika Seputar Hukum Isbat Nikah Dalam Sistem Hukum Perkawinan Indonesia."

⁷³ Alfitri Alfitri, Rijal Imanullah, and Aulia Rahman, "Unregistered Polygamy Validation: Isbat Nikah, Polygamy Permit, and Due Process of Law in Indonesian Religious Courts," *Ulumuna* 28, no. 1 (2024): 313–344; Nadhifa Salsabilla Syafa and Nur Lailatul Musyafaah, "Isbat Nikah Pernikahan Poligami Secara Siri

٢٠١٥، الذي يهدف إلى تعزيز الوصول إلى الخدمات القانونية من خلال محاكم متحركة، مما يسهل تسجيل الزيجات لأولئك الذين يواجهون صعوبات في الحصول على الموارد.^{٧٤} تم تصميم هذا النهج المتكامل ليكون بسيطاً وسريعاً وغير مكلف، مما يضمن أن الأفراد، خصوصاً النساء والأطفال، يتلقون الحقوق القانونية والحماية المتعلقة بتسجيل الزواج.^{٧٥}

على الرغم من الإطار التنظيمي المتاح، تظل تطبيقات إثبات النكاح معقدة، وغالباً ما تتضمن اعتبارات دينية ومبادئ قانونية مثل الاستصحاب، الذي يركز على استمرارية حالة الزواج ما لم يثبت خلاف ذلك.^{٧٦} بشكل عام، يعد إثبات النكاح آلية هامة للتعامل مع التحديات القانونية والاجتماعية الناتجة عن الزيجات غير المسجلة في إندونيسيا، حيث يوازن بين الشكلية القانونية والاحتياجات العملية للسكان.^{٧٧}

غالباً ما تثير الزيجات التي تعتبر صحيحة دينياً ولكن غير مسجلة قانونياً مشكلات قانونية معقدة، خاصة فيما يتعلق بإثبات وتحديد الوضع القانوني من خلال إثبات النكاح. ويعد عدم صحة ولي الزواج أحد الأسباب الرئيسية لرفض طلبات إثبات النكاح في محكمة الشريعة.^{٧٨} وغالباً ما تنشأ هذه المشكلة من جهل المجتمع بشروط صحة الولي وفقاً لتجميع القانون الإسلامي،^{٧٩} أو من حالات يكون فيها الولي غير معروف أو لا يستوفي المؤهلات اللازمة، أو حتى يرفض أن يكون ولياً.^{٨٠}

Dalam Putusan Nomor 3401/Pdt. G/2022/PA. Sby,” *Ma’mal: Jurnal Laboratorium Syariah dan Hukum* 5, no. 1 (2024): 50–72.

⁷⁴ Ninda Sari Sri Rejkinah and Encep Abdul Rojak, “Implementasi Perma Nomor 1 Tahun 2015 Tentang Pelayanan Terpadu Sidang Keliling Dalam Sidang Itsbat Nikah Terpadu Tahun 2021,” vol. 2, 2022, 49–55.

⁷⁵ Ismatul Maula and Ahmad Rezy Meidina, “Istishab Analysis of the Decision on Istbat Nikah as an Integrated Service of Mobile Session in Wanemana Religious Courts,” *Interdisciplinary Journal of Social Science and Education (IJSSE)* (2024): 43–58.

⁷⁶ Maula and Meidina, “Istishab Analysis of the Decision on Istbat Nikah as an Integrated Service of Mobile Session in Wanemana Religious Courts.”

⁷⁷ Siska Lis Sulistiani, “Analisis Yuridis Aturan Isbat Nikah Dalam Mengatasi Permasalahan Perkawinan Sirri Di Indonesia,” *Tahkim (Jurnal Peradaban Dan Hukum Islam)* 1, no. 2 (2018).

⁷⁸ Fibriyanti Karim and Sofyan Piyo, “Eksistensi Lembaga Negara Pada Pelaksanaan Sidang Itsbat Terpadu Terhadap Penurunan Jumlah Pernikahan Sirri ABSTRAK (10 PT),” *Jurnal Ilmiah Hukum* 1, no. 2 (2022); Zainuddin Zainuddin and Nur Jaya, “Jaminan Kepastian Hukum Dalam Perkawinan Melalui Itsbat Nikah (Studi Di Pengadilan Agama Makassar Kelas IA),” *Riau Law Journal* 2, no. 2 (2018): 187–206.

⁷⁹ Ady Purwoto et al., “Hukum Perdata Islam Indonesia” (Global Eksekutif, 2023).

⁸⁰ M Khoirur Rofiq, “Dinamika Sengketa Perdata Islam Di Pengadilan Agama Daerah Istimewa Yogyakarta,” *An-Nawa: Jurnal Studi Islam* 3, no. 1 (2021): 108–131.

يعد الزواج مؤسسة مقدسة في الإسلام تتطلب استيفاء أركان وشروط معينة ليكون صحيحًا وفقًا للقانون الديني والدولي. أحد العناصر الأساسية التي تحدد صحة عقد النكاح هو وجود ولي الزواج الشرعي، كما هو موضح في جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية وفي ممارسات الفقه لدى أغلب العلماء. مع زيادة عدد الزيجات غير المسجلة إداريًا، أصبح طلب إثبات النكاح إلى محكمة الشريعة هو الطريق القانوني الذي يلجأ إليه الكثيرون للحصول على الاعتراف القانوني للزواج. ومع ذلك، فإن قضية ولي الزواج غالبًا ما تظهر كعائق رئيسي في عملية الإثبات، سواء بسبب عدم صحة الولي من حيث النسب أو مخالفة للأحكام الشرعية المعمول بها. لقد كانت هذه الظاهرة محط اهتمام طويل في الممارسات القضائية والدراسات الأكاديمية، لأنها تمس الجوانب الحقوقية للأفراد، ووضع الأطفال، وصحة الأسرة من الناحية القانونية.⁸¹

أظهرت العديد من الدراسات السابقة أن عدم صحة ولي الزواج يعد أحد الأسباب الرئيسية لرفض طلبات إثبات النكاح من قبل محكمة الشريعة. وقد ذكر طه ويوسف (٢٠٢٤) أن القاضي سيرفض الطلب إذا ثبت أن الولي الذي تم استخدامه في عقد النكاح لا يستوفي الشروط القانونية للإسلام، مثل عدم وجود علاقة نسب أو عدم وجود شرعية.⁸² كما أشار واهيونو وسيف الله (٢٠٢٥) إلى الحالات التي تم فيها رفض إثبات النكاح بسبب أن الولي المستخدم لم يكن ولي نسب، بل كان ولي محكم دون أساس قانوني.⁸³ وأكد إينيات الله (٢٠٢٤) أن الوضع القانوني للولي يجب أن يعتمد على وضوح خط النسب وكفاءة الولي وفقًا للأحكام الفقهية وجمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية.⁸⁴ وأظهرت دراسات أخرى، مثل إلهام وآزور (٢٠٢٢) وفوزي (٢٠٢١)، أن مشكلة عدم موافقة الولي أو تزوير وضعه تعد أيضًا من

⁸¹ Rizky Amelia Fathia and Dian Septiandani, "Dampak Penolakan Itsbat Nikah Terhadap Pemenuhan Hak Anak," *Jurnal USM Law Review* 5, no. 2 (2022): 606–617; Bhalqis N Firmansyah, Ni Ketut Sari Adnyani, and Muhamad Jodi Setianto, "Akibat Hukum Penolakan Itsbat Nikah Karena Perkawinan Siri Oleh Wali Muhakkam Terhadap Status Anak Ditinjau Dari Penetapan Pengadilan Agama Singaraja No. 73/Pdt. P/2020/PA. SGR.," *Jurnal Komunitas Yustisia* 6, no. 1 (2023): 447–457.

⁸² Muzakkir Muhsin Thaha and Rizal Muhamad Yusuf, "Studi Putusan Hakim Tentang Penetapan Isbat Nikah Di PA Kuningan:(Studi Kasus No. 414/Pdt. P/2022/PA. Kng Dan No. 350/Pdt. P/2022/PA. Kng)," *Al Mashalih-Journal of Islamic Law* 5, no. 01 (2024): 1–16.

⁸³ Aura Akillah Putri Wahyono, Saefullah Saefullah, and Adham Adham, "Permohonan Isbat Nikah Dalam Perkawinan Siri Yang Ditolak Oleh Pengadilan Agama: Studi Kasus Pada Putusan Nomor 49/Pdt. P/2021/PA. Mkm," *Begawan Abioso* 16, no. 1 (2025): 23–31.

⁸⁴ Revi Inayatillah, "Status Keabsahan Wali Nikah Menurut Hukum Islam," *ACTA DIURNAL Jurnal Ilmu Hukum Kenotariatan* 8, no. 1 (2024): 82–98.

الأسباب الرئيسية لرفض القضاة.⁸⁵ في التطور الأخير، ناقش ياشي (٢٠٢٥) مشكلة تزوير وضع الزواج لخداع منصب الولي، مما أدى إلى رفض المحكمة بسبب عدم استيفاء عنصر الشرعية. لذلك، يعد فهم مفهوم ولي الزواج من الناحيتين الإجرائية والقانونية أمرًا بالغ الأهمية في تقييم صحة طلب إثبات النكاح في محكمة الشريعة.⁸⁶

في هذا الإطار، تعكس قرار المحكمة الدينية بجاكرتا الجنوبية رقم Pdt.P/2024/PA.JS/٨٢١ مشكلة قانونية هامة، حيث تم رفض طلب إثبات النكاح لأن الولي القاضي الذي عقد النكاح لم يستوفِ الشروط كولي وفقًا للقانون الإسلامي واللوائح المعمول بها. تمثل هذه القضية مثالًا حقيقيًا على أن الخطأ في تحديد الولي القاضي يمكن أن يكون أساسًا قويًا لرفض المحكمة شرعية الزواج، حتى وإن تم عقد النكاح وفقًا للشرعية. ومن ثم، فإن صحة الولي ليست مجرد مسألة إدارية، بل تمس جوهر العدالة وصحة القانون في النظام القضائي الشريعة الإندونيسية.

في هذا السياق، تعد قرار المحكمة الدينية بجاكرتا الجنوبية رقم Pdt.P/2024/PA.JS /٨٢١ ذات أهمية كبيرة للدراسة، حيث تم رفض طلب إثبات النكاح بسبب عدم صحة الولي. يركز هذا البحث على التحليل القانوني للأسباب القانونية التي اعتمد عليها القاضي في القضية لفهم البناء القانوني الذي أدى إلى رفض الطلب.

أظهرت نتائج التتبع الذي قام به الباحث في الدراسات السابقة أنه لم يُعثر على بحثٍ تناول المسألة التي يتناولها هذا البحث تحديدًا. ومع ذلك، وُجدت بعض البحوث العلمية التي تتقارب في موضوعها مع القضية التي تُعالجها هذا البحث، ومنها:

أولاً، مقال بعنوان " *Permohonan Isbat Nikah dalam Perkawinan Siri yang Ditolak oleh "Pengadilan Agama* (العربية: طلب إثبات النكاح في الزواج غير الرسمي الذي رُفض من قبل المحكمة الدينية). للباحثين: وحيونو، سيف الله، وأدهام. (2025) استخدمت هذا البحث منهج بحث الحالة من خلال قرار المحكمة رقم Pdt.P/2021/PA.Mkm٤٩، حيث سلطت الضوء على الآثار القانونية لرفض طلب إثبات النكاح في حالات الزواج غير

⁸⁵ Aldianto Ilham and Zainal Azwar, "Penolakan Permohonan Itsbat Nikah Oleh Hakim Di Pengadilan Agama Kelas 1A Padang," *Al-Qisthu: Jurnal Kajian Ilmu-Ilmu Hukum* 20, no. 1 (2022): 77–96; Ahmad Fauzi, "Pertimbangan Hukum Hakim Terhadap Penolakan Itsbat Nikah Karena Wali Yang Tidak Menyetujui (Studi Putusan Hakim Nomor: 0346/Pdt. P/2018/PA/. Kab. Kdr)" (2021).

⁸⁶ Maulidia Yasashi, "Isbat Nikah Setelah Suami Meninggal Dunia Dengan Pemalsuan Status Perspektif Teori Gustav Radbruch: Studi Kasus Perkara Penetapan Nomor 111/Pdt. P/2022/PA. Mr" (2025).

الرسمي. وقد بيّنت النتائج أن هذا الرفض يؤدي إلى حالة من انعدام اليقين القانوني، خصوصًا فيما يتعلق بوضعية

الأطفال وحقوق الإرث، الأمر الذي يؤثر بشكل خطير على الحماية القانونية للزوجة والأبناء.⁸⁷

أما بحث برامودهيت (2024)، الموسومة بـ " *Penolakan Isbat Nikah terhadap Aparatur Sipil* "،

العربية: *Negara yang Masih Terikat Pernikahan dengan Istri Pertama* (العربية: رفض إثبات النكاح لموظف

حكومي لا يزال مرتبطًا بزوجه الأولى)، فقد استخدمت المنهج القانوني لتحليل قرار المحكمة الدينية في تشييبينونغ. تؤكد

هذا البحث أن مبدأ العدالة القانونية يجب أن يكون أساسًا في رفض طلبات إثبات النكاح من قِبَل موظف حكومي

يمارس تعدد الزوجات دون إذن من الزوجة الأولى. وتُبرز البحث دور القاضي في إصدار أحكام تُجسد العدالة الجوهرية.⁸⁸

كما أن بحث لنادانا (2025)، بعنوان " *Dampak Penolakan Isbat Nikah pada Penentuan Jalur* "،

العربية: *Nasab Anak* " (العربية: أثر رفض إثبات النكاح على تحديد النسب)، اعتمدت على منهج بحث الحالة من خلال قرار

المحكمة الدينية في بنجرماسين رقم 583/Pdt.P/2023. وتركز هذا البحث على الأثرين الاجتماعي والقانوني المترتبين على

الطفل، حيث إن رفض إثبات النكاح يحول دون حصول الطفل على وضع قانوني واضح سواء من حيث النسب أو من

الناحية الإدارية.⁸⁹

وفي بحث آخر للباحثين دوتوتينغي، بيولا، وموزين (2024)، بعنوان " *Tinjauan Yuridis atas Faktor* "،

العربية: *Penyebab Penolakan Isbat Nikah dan Konsekuensinya terhadap Hak Istri dan Anak* " (العربية:

بحث قانونية حول أسباب رفض إثبات النكاح وتبعاته على حقوق الزوجة والطفل)، تم تحليل اتجاهات رفض طلبات

إثبات النكاح في مدينة تيرنات. وباستخدام المنهج القانوني التجريبي، تبين أن عددًا كبيرًا من الطلبات تم رفضها بسبب

⁸⁷ Wahyono, Saefullah, and Adham, "Permohonan Isbat Nikah Dalam Perkawinan Siri Yang Ditolak Oleh Pengadilan Agama: Studi Kasus Pada Putusan Nomor 49/Pdt. P/2021/PA. Mkm."

⁸⁸ Diandra Pramudhita, "Penolakan Isbat Nikah Terhadap Aparatur Sipil Negara Yang Masih Terikat Pernikahan Dengan Istri Pertama" (Universitas Islam Negeri Saizu, 2024).

⁸⁹ Nanda, "Dampak Penolakan Isbat Nikah Pada Penentuan Jalur Nasab Anak (Studi Penetapan Pengadilan Agama Banjarmasin Nomor 583/Pdt. P/2023)" (Universitas Islam Negeri Sunan Kalijaga, 2025), <https://digilib.uin-suka.ac.id/id/eprint/71356/>.

نقص الوثائق الإدارية أو لعدم استيفاء أركان الزواج الشرعي، مما يؤدي إلى حرمان الزوجة والأبناء من حقوقهم القانونية.⁹⁰

أما بحث اللومولا، رجاك، ومونتي (2025)، بعنوان " *Analisis Penolakan Permohonan Isbat Nikah dan Akibat Hukumnya* " (العربية: تحليل رفض طلب إثبات النكاح وآثاره القانونية)، فقد تناولت قرارات المحكمة الدينية في كواندانغ، باستخدام منحج وصفي-تحليلي. وقد أظهرت أن رفض الطلبات لا يترتب عليه ضرر إداري فحسب، بل يُفاقم من صعوبة حصول المرأة على حقوقها المدنية، مثل شهادة ميلاد الطفل وتقسيم الإرث.⁹¹

وأخيراً، تأتي بحث لزينوري (2024)، الموسومة بـ " *Penolakan Isbat Nikah karena Perselingkuhan dalam Perspektif Maqashid Syariah Al-Syatibi* " (العربية: رفض إثبات النكاح بسبب الخيانة من منظور مقاصد الشريعة عند الشاطبي)، حيث استخدم الباحث المقاربة النظرية لمقاصد الشريعة لفهم الحكمة القضائية وراء رفض إثبات النكاح في حال وجود مؤشرات على وقوع خيانة. وقد خلصت البحث إلى أن القاضي لا يعتمد فقط على الشروط الشكلية، بل يأخذ بعين الاعتبار أيضاً الجانب الأخلاقي عند إصدار الأحكام القضائية.⁹²

إن هذا العرض الأدبي يُظهر أن رفض طلب إثبات النكاح ليس مجرد قرار إداري، بل يحمل في طياته آثاراً قانونية عميقة تمس الوضع القانوني، وحماية المرأة والطفل، فضلاً عن تأثيره على سلامة النظام الأسري القانوني بوجه عام. وتنعكس كلٌّ من هذه الأحكام تعقيد العلاقة بين الشريعة الإسلامية، والأعراف الاجتماعية، ومبادئ العدالة الرسمية.

تُظهر المراجعة الأدبية أعلاه أنه رغم كثرة الدراسات التي تناولت موضوع رفض إثبات النكاح من زوايا قانونية، اجتماعية، وعدلية مختلفة، إلا أن هناك قصوراً ملحوظاً في تناول مسألة رفض إثبات النكاح بسبب عدم صحة الولي الاجتماعي، في سياق القانونين الوضعي والشرعي على حد سواء. فقد ركزت معظم الدراسات القائمة على غياب الولي أو على

⁹⁰ Sanri J Dotutinggi, Riska Piola, and Nopiana Mozin, "Tinjauan Yuridis Atas Faktor Penyebab Penolakan Isbat Nikah Dan Konsekuensinya Terhadap Hak Istri Dan Anak (Studi Di Kota Ternate)," *Lex Veritatis* 3, no. 3 (2024): 89–99.

⁹¹ Adelia Nurfatma Ainiyyah Lumula, Arafik Rajak, and Roy Marthen Moonti, "Analisis Penolakan Permohonan Isbat Nikah Dan Akibat Hukumnya (Studi Kasus Di Pengadilan Agama Kwardang)," *Jembatan Hukum: Kajian ilmu Hukum, Sosial dan Administrasi Negara* 2, no. 2 (2025): 400–412.

⁹² BS Zainuri, "Penolakan Isbat Nikah Karena Perselingkuhan Dalam Perspektif Maqashid Syariah Al-Syatibi: Studi Kasus Penetapan PA Situbondo Nomor 360/Pdt. P/2023/PA. SIT" (Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim, 2024).

شروط فنية أخرى دون التعمق في تحليل كيفية تأثير بطلان الولاية من الناحية القانونية على الوضع القانوني للزوجين، وعلى حقوق الزوجة والطفل، وكذلك على مدى انسجام ذلك مع مبادئ العدالة الجوهرية.

بالإضافة إلى ذلك، لم تحظ مسألة تقييم المحاكم الشرعية لعدم صحة الولي في سياق اجتماعي وأخلاقي باهتمام كافٍ، رغم أن هذه الأبعاد قد تؤثر تأثيراً مباشراً على حيثيات الأحكام القضائية. فالبحث في كيفية إدراك القضاة للجوانب الأخلاقية والاجتماعية المتعلقة بالولي يُعدّ أمراً جوهرياً لفهم خلفية القرارات القضائية بشكل أكثر شمولية.

وتأتي هذا البحث لتقديم إسهام علمي جديد، من خلال التركيز على تحليل معمق لحالات رفض إثبات النكاح بسبب عدم صحة الولي، وهي زاوية لم تحظَ بقدر كافٍ من الدراسة، لاسيما في سياق قرار المحكمة الدينية بجاكرتا الجنوبية رقم *Pdt.P/2024/PA..JS/٨٢١*. لا تقتصر هذا البحث على الجانب القانوني البحت، بل تسعى كذلك إلى استكشاف كيفية تجسيد القرار القضائي لمبدأ العدالة الجوهرية عند تقييم بطلان الولاية، مع الوقوف على آثاره على الحقوق المدنية والحماية القانونية الممنوحة للزوجة والطفل. ومن خلال هذا المدخل، تسعى البحث إلى سدّ الفجوة القائمة في الأدبيات السابقة التي غالباً ما تركز على الجوانب الشكلية أو الإجرائية، دون أن تُعير اهتماماً كافياً للجوانب الأخلاقية ومبادئ العدالة الجوهرية في تفسير الأحكام القضائية ذات العلاقة بإثبات النكاح.

تهدف هذا البحث إلى تحليل الأسس القانونية التي اعتمد عليها القاضي في رفض طلب إثبات النكاح في قرار المحكمة الدينية بجاكرتا الجنوبية رقم *Pdt.P/2024/PA..JS/٨٢١*، وبشكل خاص فيما يتعلق بعدم صحة ولي الزواج وفقاً للقانون الإسلامي والتشريعات السارية في إندونيسيا. بالإضافة إلى ذلك، تسعى البحث إلى بحث تداعيات عدم صحة ولي الزواج في عملية إثبات النكاح من الناحية الإجرائية.

يقدم هذا البحث مساهمة نظرية هامة في إثراء مجال قانون الأسرة الإسلامي، خاصة في فهم مفهوم صحة ولي الزواج بشكل أكثر تنظيماً من المنظورين المعياري والإجرائي. من خلال فحص دقيق لقرار المحكمة الدينية بجاكرتا الجنوبية رقم *Pdt.P/2024/PA..JS/٨٢١*، تشرح البحث كيفية تطبيق القواعد الفقهية والقانون الإيجابي في ممارسات المحاكم الشرعية، مما يملأ الفجوات في الأدبيات المتعلقة بصحة الولي في قضايا إثبات النكاح التي ما زالت غير مستكشفة بشكل تفصيلي. من الناحية العملية، تقدم هذا البحث أسساً قانونية قوية للقضاة والمحامين وصناع السياسات للتعامل مع قضايا مشابهة، فضلاً عن زيادة وعي المجتمع بأهمية قانونية الولي في عملية الزواج. كما يمكن أن

تُستخدم نتائج هذا البحث كمرجع لصياغة السياسات المتعلقة بتطوير قانون الزواج وتعزيز آليات التحقق من صحة الولي من قبل المؤسسات المعنية مثل مكتب شؤون الدينية والمحكمة الدينية.

ب- منهج البحث

يستخدم هذا البحث منهجاً نوعياً مع تصميم بحث حالة ذو طابع وصفي-تحليلي. تم اختيار هذا المنهج لأن البحث يهدف إلى فحص الأسباب القانونية وراء رفض طلب إثبات النكاح في قرار المحكمة الدينية بجاكرتا الجنوبية رقم *Pdt.P/2024/PA.JS/821*، وبشكل خاص فيما يتعلق بعدم صحة ولي الزواج وفقاً للقانون الإسلامي والتشريعات السارية. تركز هذا البحث على التحليل المعياري للمستندات القانونية وكذلك التفسير القانوني لحكم المحكمة كموضوع رئيسي للدراسة.

تم جمع البيانات في هذا البحث من خلال بحث الوثائق التي تشمل حكم المحكمة، والتشريعات ذات الصلة (مثل تجميع القانون الإسلامي، قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الزواج، ومرسوم المحكمة العليا)، بالإضافة إلى الأدبيات العلمية التي تناقش مفهوم صحة ولي الزواج وإجراءات إثبات النكاح. تم اختيار الوثائق بشكل هادف، أي بناءً على مدى صلتها وتعلقها بمشكلة البحث. الأدوات المستخدمة في البحث هي دليل تحليل الوثائق الذي تم وضعه بناءً على صيغ مشكلة البحث وأهداف الدراسة، ويشمل تحديد عناصر النظر القانوني، وبنية القانون، والأسس التي أدت إلى رفض الطلب.

في عملية جمع البيانات، يؤكد الباحث من مصداقية وصحة البيانات من خلال القيام بالتثليث بين المصادر عبر مقارنة مختلف المراجع القانونية وآراء الخبراء. تم إجراء التحليل باستخدام تقنية تحليل المحتوى التي تركز على استخراج المعنى القانوني من حكم المحكمة بشكل منهجي. تشمل هذه العملية مراحل تحديد الفئات، التصنيف، التفسير، والاستنتاج للحقائق القانونية والحجج القانونية الموجودة في مستند الحكم.

ت- البحث ونتائجه

استنادًا إلى حكم محكمة الشريعة في جاكرتا الجنوبية رقم ٢١/JS/Pdt.P/2024/PA. بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٢٤ وقراءة الحكم في ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٤، رفضت الهيئة القضائية التي ترأسها القاضي *H. Enas Nasrudin* مع الأعضاء *Suyadi* و *Mashudi* طلب إثبات النكاح بين الزوجين *Rizky Febian Andriansyah bin Sutisna* و *LK Mahalini Ayu Raharja binti I Gede Suraharja*، وجاء الحكم بعبارة "غير مقبول"، مع تحميل المدعي رسوم القضية بمقدار ٢٢٠,٠٠٠ روبية. الوقائع التي ظهرت خلال جلسات المحكمة هي:

(١) تم عقد عقد النكاح في ١٠ مايو ٢٠٢٤ في أحد الفنادق في جنوب جاكرتا دون تسجيله في مكتب شؤون الدينية. لم يكن لدى *Mahalini* ، التي أسلمت قبل يومين من عقد الزواج، وليّ نسب مسلم، ولذلك عينت إمامًا كوليّ للزواج.

(٢) تم تقديم طلب إثبات النكاح في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٤ للحصول على سجل زواج رسمي كمرجع لإجراءات الوثائق المدنية.

(٣) أكدت المحكمة أن عقد النكاح صحيح من حيث النطق والشهود، ولكن باطل قانونيًا بسبب عدم استيفاء شروط عقد النكاح التي تتطلب وجود ولي للزواج. لم يكن الإمام الذي قام بالزواج وليّ نسب أو وليّ قاضٍ رسمي تم تعيينه من قبل وزير الشؤون الدينية، حيث إن سلطة ولي القاضي يمكن أن تُنفذ فقط من قبل موظفي مكتب شؤون الدينية وفقًا للمرسوم رقم ٣٠/٢٠٠٥، وبالتالي تم اعتبار العقد غير قانوني بموجب القانون الإيجابي في إندونيسيا.

(٤) أوصت المحكمة بأن يعقد المدعي عليهما الزواج مجددًا في مكتب شؤون الدينية باستخدام وليّ قاضٍ رسمي لتكون العلاقة صحيحة دينيًا وقانونيًا.

وجود ولي الزواج في هيكل قانون الزواج الإسلامي يعد شرطًا أساسيًا لا يمكن الاستغناء عنه. يشكل الولي أحد أركان الزواج التي تحدد صحة عقد الزواج. وفقًا للقانون الإيجابي في إندونيسيا، خاصةً في المجتمع المسلم، تم تحديد شروط ولي الزواج بشكل صريح في عدة لوائح، منها جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية (*Kompilasi Hukum Islam*)، مرسوم وزير الشؤون الدينية (*Peraturan Menteri Agama (PMA)*) رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٥ بشأن ولي القاضي، وكذلك في الإجراءات التنفيذية التي تم تحديدها عبر قرارات مدير عام الشؤون الإسلامية.

وفقاً للمادة ١٩ من جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية، إذا كانت المرأة المتزوجة غير مملوكة لوليّ نسب أو لا يعرف مكان وليها، فإن سلطة الولي تنتقل إلى ولي القاضي. وفي المادة ٢٠ من نفس القانون، يوضح أن ولي القاضي يمكنه التفاعل فقط إذا كان هناك عدم وجود وليّ نسب، أو إذا كان الولي غير راغب أو غير قادر على أداء واجباته، أو إذا لم يُعرف مكان الولي. هذا يعني أن تعيين ولي القاضي ليس أمراً تعسفياً، بل يجب أن يتم بناءً على مبررات قانونية وموضوعية وكذلك إجراءات إدارية قانونية.

وفقاً للتنظيمات المؤسسية، يوضح مرسوم وزير الشؤون الدينية الإندونيسي رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٥، في المادة ١ الفقرة (٢)، أن ولي القاضي هو موظف من مكتب شؤون الدينية يتم تعيينه من قبل وزير الشؤون الدينية عبر تفويض السلطة. لا يمكن لشخص أو شخصية اجتماعية لا تحمل تفويضاً رسمياً من وزارة الشؤون الدينية أن يقوم بأداء وظيفة ولي القاضي، حتى وإن كان له مكانة اجتماعية أو علمية دينية عالية. يتماشى هذا مع المادة ٢ من نفس المرسوم، التي تشير إلى أن رئيس مكتب شؤون الدينية في المنطقة هو الذي يتصرف كولي قاضي في نطاق عمله للنساء اللواتي لا يملكن وليّ نسب أو لا يُعرف مكانه.

في الممارسة العملية، لتعيين ولي القاضي، يجب على المرأة المعنية تقديم طلب خطي إلى رئيس مكتب شؤون الدينية في المكان الذي سيتم فيه الزواج. يجب أن يرفق الطلب بالأدلة التي تثبت عدم وجود وليّ نسب أو عدم معرفة مكانه. بعد التحقق، يمكن لرئيس مكتب شؤون الدينية أن يتصرف كولي قاضي ويتم عقد النكاح وفقاً للقانون. لذلك، إذا لم يتم تعيين ولي القاضي وفقاً لهذه الإجراءات، مثل تعيين إمام أو شخصية دينية دون وجود تفويض رسمي من مكتب شؤون الزواج، فإن الزواج يُعتبر غير قانوني بموجب القوانين الإندونيسية.

أكثر من ذلك، في قرار وزير الشؤون الدينية رقم ٤٧٧ لعام ٢٠٠٤ (*Keputusan Menteri Agama*) *No. 477 Tahun 2004*)) بشأن إرشادات تسجيل الزواج، يتم التأكيد على أن ولي القاضي يجب أن يؤدي مهمته وفقاً للتعليمات المعمول بها، ومنع من توكيل هذه المهمة إلى أطراف خارج مكتب شؤون الزواج. تهدف هذه الأحكام إلى ضمان نزاهة الزواج ضمن النظام القانوني الرسمي وتجنب ظهور زيجات غير مسجلة (الزواج السري)، التي قد تؤثر بشكل كبير على الوضع القانوني للزوج والزوجة والأطفال في المستقبل.

في قرار المحكمة الدينية بجاكرتا الجنوبية رقم *Pdt.P/2024/PA.JS/٨٢١*، تعود أسباب غياب الولي النسبي إلى الخلفية الدينية المختلفة لوالدي "محالييني"، إذ أنها لم تعتنق الإسلام إلا قبل يومين فقط من عقد النكاح. في مثل هذا الوضع، تعتبر حالة محالييني مستوفية للشروط التي تؤهلها للحصول على ولي حاكم. إلا أن الخطأ وقع في اختيار الولي، حيث لم يتم ذلك وفقاً للأحكام القانونية الرسمية. إن تعيين أستاذ ديني كولي نكاح، رغم أنه قد تم بناءً على الثقة الشخصية، لا يفي بالمعايير المنصوص عليها لولي الحاكم حسب أحكام اللائحة الوزارية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥، وكذا وفقاً لما ورد في جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية. بناءً عليه، فإن رفض هيئة القضاة لطلب إثبات النكاح يُعد قرارًا صائبًا من الناحية القانونية، لأنه يهدف إلى الحفاظ على سلطة المؤسسة الرسمية وضمان أن كل عقد زواج يتمتع بصلاحيات قانونية يمكن الرجوع إليها لاحقًا.

علاوة على ذلك، من المهم التأكيد على أن وظيفة الولي الحاكم ليست مجرد وظيفة إدارية، بل تحمل بعدًا قانونيًا وأخلاقيًا لحماية حقوق المرأة في عقد الزواج. وبالاستناد إلى تعيين ولي رسمي من مكتب الشؤون الدينية، يمكن تعزيز حماية المرأة باعتبارها الطرف الأكثر عرضة للانتهاك في العلاقة الزوجية. وفي سياق حالات مثل محالييني، والتي تعد حديثة العهد بالإسلام ولا تمتلك شبكة عائلية مسلمة تدعمها قانونيًا أو اجتماعيًا، فإن هذه الحماية تكتسب أهمية مضاعفة.

تُبرز هذه الواقعة وجود فجوة واضحة بين المعرفة الفنية بمسائل الزواج لدى الجمهور وبين المتطلبات التنظيمية الرسمية. فكثير من الناس، بمن فيهم الشخصيات العامة ومنظمو حفلات الزواج المحترفين (*Wedding Organizer*)، لا يدركون أن صحة الزواج لا تكتمل فقط باستيفاء الجوانب الدينية الجوهرية مثل الإيجاب والقبول والشهود، بل يجب أيضًا الالتزام بالإجراءات الإدارية الشكلية. ومن هنا، يجب أن تكون شركات تنظيم حفلات الزواج شريكًا تنسيقياً بين العروسين والمؤسسات الرسمية كـ"مكتب الشؤون الدينية" لضمان شرعية الزواج دينيًا وقانونيًا. لذا، من الضروري أن تبادر وزارة الشؤون الدينية إلى تنفيذ استراتيجيات توعوية أوسع تستهدف الجمهور والعاملين في قطاع الزواج لفهم الدور القانوني الذي يلعبه الولي الحاكم في النظام القانوني الإندونيسي.

ومن زاوية النظر القانونية النظرية، تعكس هذه الحالة أهمية تحقيق التناغم بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. فالشريعة الإسلامية في إندونيسيا يتم استيعابها في شكل جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية واللوائح الفنية

الصادرة عن وزارة الشؤون الدينية. ومع ذلك، فإن تنفيذ الأحكام الدينية دون اتباع الإجراءات القانونية المعتمدة من قبل الدولة قد يؤدي إلى فقدان الحدث القانوني لمشروعته. وفي هذا السياق، تُثبت نظرية المركزية القانونية (*Legal Centralism*) التي تعطي الأولوية لنظام قانوني رسمي واحد تعترف به الدولة. أنها المرجعية الأساسية التي استندت إليها المحكمة في إصدار الحكم. وهذه النتيجة تمثل درسًا هامًا للمجتمع المسلم في إندونيسيا بآلا يفصل بين التطبيق الديني والالتزام بالقانون المدني في مسائل الزواج.

وبالتالي، فإن مناقشة مسألة الولي الحاكم في هذه القضية لا تقتصر على الجوانب القانونية الشكلية، بل تمتد لتشمل قضايا الأخلاق العامة، وتوعية المجتمع، وحماية المرأة، وتوافق القيم الدينية مع القانون الوطني. ولا تكفي الجهود المستقبلية لتصحيح الوضع عبر تشديد اللوائح، بل ينبغي أن تُرفق بتعزيز الفهم الشامل لقانون الأسرة الإسلامي في جميع فئات المجتمع.

في بنية عقد النكاح وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، يُعد وجود الولي ركنًا أساسيًا من أركان العقد. وبمعنى آخر، فإن غياب الولي الشرعي يُفضي إلى بطلان النكاح وعدم صحته. وقد وردت أدلة شرعية قطعية تُبين أن الولي ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو جزء جوهري من الشرعية الدينية لعقد النكاح نفسه. فعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ:

«لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»^{٩٣}

بل ورد ما هو أوضح من ذلك في حديث السيدة عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال، «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ

إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»^{٩٤}

وقد أكد الإمام الهوتي على هذا المبدأ، مشيرًا إلى عدم جواز قيام الولي البعيد أو الأجنبي (من غير الأقارب) بعقد النكاح إذا كان هناك ولي أقرب لا يزال حيًّا ومتوفرًا لشروط الولاية. حيث قال، «وإن زوج الأبعد أو زوج أجنبي ولو حاكمًا من غير عذر للأقرب لم يصح النكاح لعدم الولاية من العاقد عليها مع وجود مستحقها»^{٩٥}

^{٩٣} محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي، *سنن الترمذي* (مصر، ١٣٩٥ هـ).

^{٩٤} علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود الدارقطني، *سنن الدارقطني* (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤ هـ).

^{٩٥} منصور بن يونس الهوتي، *الروض المربع شرح زاد المستقنع* (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧ هـ).

ويفهم من ذلك أن نظام الولاية في الزواج وفق الشريعة الإسلامية نظام منظم وهرمي، وأن مخالفة هذا الترتيب ليست فقط مخالفة إدارية بل تؤدي إلى بطلان العقد نفسه.

وفي حال عدم وجود ولي نسب، أو عند وقوع خلاف بين الولي والمخطوبة، فتفتح الشريعة بابًا بديلًا وهو اللجوء إلى الولي الحاكم. وقد دلت على ذلك رواية السيدة عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال، «فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالْسلْطَانُ وُلِيٌّ مَنْ لَا وُلِيَّ لَهُ»^{٩٦}

وقد أوضح الدكتور أحمد ريان في كتابه *فقه الأسرة* أن دور الحاكم في النكاح لا يتحقق إلا بعد انتفاء وجود الولي الخاص (النسي)، حيث قال، "إن للسلطان دورًا في التزويج، ولكنه يأتي بعد الولاية الخاصة"^{٩٧}

وفي السياق المؤسسي للدولة، فسّرت كلمة "السلطان" هنا من قبل الإمام ابن قدامة بأنها تشمل الإمام، أو القاضي، أو من ينوبه الحاكم للقيام بهذا الدور، حيث قال، "السلطان في ولاية النكاح هو الإمام أو الحاكم أو من فوضا إليه ذلك"^{٩٨}

وفي السياق القانوني الإندونيسي، فإن تنفيذ وظيفة الولي الحاكم يتولاها رئيس مكتب الشؤون الدينية، كما ورد في اللائحة الوزارية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥، وهو تفويض صادر عن وزير الشؤون الدينية. وهذا يعني أن الشخص الوحيد المخول قانونًا للقيام بدور الولي الحاكم هو الموظف الرسمي لمكتب الشؤون الدينية، وبصفته المؤسسية، لا الشخصية.

وعليه، فإن المسار الصحيح، من الناحية الشرعية والقانونية، في مثل هذه الحالات هو تقديم طلب رسمي إلى مكتب الشؤون الدينية لتعيين ولي حاكم، ثم يُجرى عقد النكاح بشكل رسمي بوجود الولي الشرعي. وبما أن هذا الإجراء لم يُتبع في القضية محل النظر، فإن قرار المحكمة الدينية بجاكرتا الجنوبية رقم *Pdt.P/2024/PA.JS/٨٢١* برفض دعوى إثبات النكاح كان قرارًا صائبًا ومتوافقًا مع أحكام الشريعة والقانون.

^{٩٦} أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، *بلوغ المرام من أدلة الأحكام* (الرياض: دار الفلق، ١٤٢٤ هـ).

^{٩٧} أحمد علي طه ريان، *فقه الأسرة*. n.d., <https://shamela.ws/book/8638>.

^{٩٨} أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، *المغني* (الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٧ هـ).

وبناءً على الأحكام الشرعية واللوائح القانونية الإندونيسية، فإن تولي الولي الحاكم لا يكون إلا في سياق زواج رسمي وموثق ومُعترف به من قبل الدولة. وهذا يعني أن ولاية الحاكم لا يمكن تطبيقها في حالات الزواج غير المسجل (الزواج العرفي أو السري)، لأن صلاحية تعيين الولي الحاكم تتطلب إجراءات إدارية من قبل موظف رسمي من موظفي الدولة، كرئيس مكتب الشؤون الدينية أو موظف مفوض بذلك رسميًا من خلال آلية إدارية واضحة.

وبناءً على ذلك، فإن استخدام مصطلح "النكاح السري بولي حاكم" يُعدّ تركيبًا لغويًا متناقضًا من حيث الاصطلاح الشرعي والمعنى القانوني. إذ إن النكاح السري، باعتباره زواجًا غير موثّق رسميًا، يُلغى تلقائيًا أي دور للمؤسسة الرسمية للدولة في إجراءات العقد. وبالتالي، لا يمكن حضور الولي الحاكم الشرعي في عقد زواج غير رسمي، لأن مشاركته تقتضي وجود وثائق قانونية وإجراءات إدارية تُشرف عليها الجهات المختصة في الدولة.

وعلى هذا الأساس، فإن أي زواج يُدعى فيه وجود "ولي حاكم"، دون مشاركة موظف رسمي من مكتب الشؤون الدينية يتصرف ضمن صفته المؤسسية الرسمية، لا يُعدّ زواجًا بولي حاكم حقيقي، بل هو زواج بولي غير شرعي أو ولي مُزَيّف. ومثل هذا الشخص لا يستند إلى أي مشروعية فقهية أو قانونية، وتترتب على حضوره في عقد النكاح بطلان مباشر لعقد النكاح، لافتقاده إلى الشرط الأساسي المتعلق بولي النكاح المعتمد. وبالتالي، فإن وجود ما يُسمّى بـ"الولي الحاكم" في سياق زواج غير رسمي هو ادعاء باطل لا قيمة له من منظور الشريعة ولا القانون، ويُفضي إلى عدم صحة العقد وعدم ترتب آثاره الشرعية والقانونية.

تؤكد النتائج الرئيسة لهذا البحث أن رفض دعوى إثبات النكاح من قبل المحكمة الدينية بجاكرتا الجنوبية ناتج عن عدم تطابق تعيين ولي النكاح مع أحكام القانون الإيجابي الساري، حيث إن الأستاذ الذي تولى دور الولي لا يملك الصلاحية الرسمية كولي حاكم، كما هو منصوص عليه في اللائحة الوزارية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ وجمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية. ويعزز هذا ما يوصل إليه بحث لحتي (٢٠٢٥) التي أظهرت أن تعيين الولي الحاكم من قبل مكتب الشؤون الدينية يجري وفق الإجراءات القانونية،⁹⁹ في حال غياب الولي النسبي، ويتوافق مع ما أكدته بوتري (٢٠٢٥) أن دعوى

⁹⁹ Muhammad Hatta, "Implementasi Wali Hakim Dalam Pernikahan Di Kantor Urusan Agama Kesamber Tahun 2022-2024," *QOSIM: Jurnal Pendidikan Sosial & Humaniora* 3, no. 2 (2025): 919–926.

إثبات النكاح لا تُقبل إلا عند استيفاء جميع الشروط الشكلية،^{١٠٠} بما في ذلك تعيين ولي حاكم رسمي. كما تدعم النتائج ما ورد في بحث لإرناواتي (٢٠٢٥) التي شددت على أهمية آلية المحكمة في نقل ولاية النكاح لمنع سوء الاستخدام.^{١٠١}

ورغم ذلك، تختلف هذه النتائج جزئياً مع بحث لجوهري (٢٠٢٤) التي أظهرت أن المجتمعات الريفية لا تزال تلجأ إلى استخدام الولي العرفي أو "الولي المحكم" في حالات الزواج غير الرسمي (الزواج السري)، بسبب ضعف الوصول إلى الآليات القانونية الرسمية، مما يدل على وجود تفاوت في فهم القانون.^{١٠٢} ومن منظور مقاصد الشريعة، كما أشار فوزان (٢٠٢٤)، يُعترف بالولي الحاكم كحل شرعي في حالات الضرورة لتحقيق المصلحة العامة، وهذا يتوافق مع ما كشفته هذا البحث من أهمية الحماية القانونية للمرأة المُعلنة إسلامها حديثاً مثل محاليبي.^{١٠٣} كما أكد كوسار (٢٠٢٥) على الوظيفة الحمائية للولي الحاكم في سياق الإعفاءات من سن الزواج القانوني، مما يعزز الفهم بأن الولي الحاكم ليس مجرد عنصر إداري، بل هو أداة قانونية تُستخدم لحماية الفئات الضعيفة.^{١٠٤} وتؤكد البحث كذلك ما ذهبت إليه كالليستا (٢٠٢٥) من أن القضاة في إصدار أحكامهم يضعون المصلحة العامة وأحكام الشريعة الإسلامية فوق الاعتبارات التقليدية أو التفسيرات الشخصية غير المعتمدة قانوناً.^{١٠٥} وبناءً على ذلك، فإن الإسهام الأساسي لهذا البحث يكمن في تعزيز أهمية التكامل بين الممارسة الدينية والشرعية القانونية الرسمية للدولة، إلى جانب إبراز الحاجة الملحة إلى توعية المجتمع بقانون الأسرة والزواج بطريقة شاملة ومنهجية.

ث- الخاتمة

¹⁰⁰ Wahyono, Saefullah, and Adham, "Permohonan Isbat Nikah Dalam Perkawinan Siri Yang Ditolak Oleh Pengadilan Agama: Studi Kasus Pada Putusan Nomor 49/Pdt. P/2021/PA. Mkm."

¹⁰¹ Ernawati Ernawati, "Kedudukan Wali Nasab Yang Dinyatakan Adhal Berdasarkan Penetapan Pengadilan Agama Bukit Tinggi," *Sakato Law Journal* 3, no. 1 (2025): 77–86.

¹⁰² Ari Ahmad Jauhari, "Perkawinan Siri Dengan Wali Muhakkam: Studi Kasus Perkawinan M Dan R Di Cikatomas Tasikmalaya" (Universitas Islam Negeri Sunan Gunung Djati, 2024).

¹⁰³ Irsyad Nur Fauzan, "Tinjauan Maqasid Syariah Tentang Wali Tahkim Menurut Ulama Empat Mazhab Fikih" (Universitas Islam Negeri Syarif Hidayatullah, 2024).

¹⁰⁴ Syarifah Nadia Kausar, "Pedoman Hakim Dalam Mengadili Permohonan Dispensasi Kawin Anak Dibawah Umur Menurut Peraturan Mahkamah Agung Nomor 5 Tahun 2019 (Studi Putusan Hakim Mahkamah Syar'iyah Banda Aceh)." (UIN Ar-Raniry Banda Aceh, 2025).

¹⁰⁵ Nabiela Rafa Callysta, "Ratio Decidendi Hakim Dalam Penetapan Wali Adhal Faktor Tradisi Larangan Perkawinan Gotong Dino Perspektif Kaidah Fiqh Ad Dhararu Yuzalu: Studi Penetapan Pengadilan Agama Blitar Nomor 0119/Pdt. P/2024/PA. BL" (Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim, 2025).

تتوقف صحة عقد النكاح في سياق الشريعة الإسلامية والنظام القانوني الإندونيسي بشكل كبير على تحقق وجود ولي نكاح شرعي معترف به قانونًا. ففي القضية التي نُوقِشت ضمن قرار المحكمة الدينية بجاكرتا الجنوبية رقم Pdt.P/2024/PA.JS/821، رفضت هيئة المحكمة طلب إثبات النكاح بسبب استخدام ولي غير مخوّل رسميًا، وهو أستاذ ديني لا يشغل منصبًا رسميًا في مكتب الشؤون الدينية وقد اعتُبر هذا التعيين الأحادي للولي، دون المرور عبر إجراءات تصديق الولي الحاكم من قبل مكتب المحكمة الدينية مخالفًا للوائح اللائحة الوزارية رقم 30 لسنة 2005 و جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية، مما أدى إلى بطلان عقد النكاح قانونيًا، رغم أن عقد الإيجاب والقبول قد تم دينيًا وبحضور الشهود.

ويُفهم من هذا الحكم أن وظيفة الولي الحاكم لا تقتصر على الجوانب الإدارية فحسب، بل تحظى أيضًا بمكانة قانونية لحماية حقوق المرأة، خاصة في حالات عدم وجود ولي نسب أو دخول المرأة حديثًا في الإسلام. وتتوافق هذه النتيجة مع نظرية المركزية القانونية (*Legal Centralism*) ومقاصد الشريعة الإسلامية، حيث تؤكدان أهمية التناغم بين القانون الديني والقانون المدني لضمان المصلحة العامة (المصلحة المرسلّة). وانطلاقًا من هذه المعطيات، تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز الوعي القانوني في المجتمع، لا سيما فيما يتعلق بإجراءات تعيين الولي وتوثيق الزواج، حتى لا تفقد الممارسات الدينية شرعيتها القانونية. وتُسهم هذا البحث في تأكيد أن شرعية الزواج لا تقتصر على الطقوس الدينية، بل تعتمد أيضًا على تنفيذ السلطة وفقًا لنظام قانوني رسمي ومُعتمد من الدولة. وبالتالي، فإن الفهم المتكامل لمفهوم الولاية في الزواج، من حيث الشرع والقانون، يمثل ركيزة أساسية لضمان صحة العقود الزوجية، وحماية الطرف الأضعف فيها، وتعزيز ثقة المجتمع بالنظام القضائي والديني معًا.

ج- المراجع

- البهوتي، منصور بن يونس. *الروض المربع شرح زاد المستقنع*. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1417 هـ.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك. *سنن الترمذي*. مصر، 1395 هـ.
- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود. *سنن الدارقطني*. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424 هـ.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. *بلوغ المرام من أدلة الأحكام*. الرياض: دار الفلق، 1424 هـ.

ريان, أحمد علي طه. *فقه الأسرة*. n.d. <https://shamela.ws/book/8638>.

قدامة, أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن. *المغني*. الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع, ١٤١٧ هـ.

- Alfitri, Alfitri, Rijal Imanullah, and Aulia Rahman. “Unregistered Polygamy Validation: Isbat Nikah, Polygamy Permit, and Due Process of Law in Indonesian Religious Courts.” *Ulumuna* 28, no. 1 (2024): 313–344.
- Callysta, Nabiela Rafa. “Ratio Decidendi Hakim Dalam Penetapan Wali Adhal Faktor Tradisi Larangan Perkawinan Gotong Dino Perspektif Kaidah Fiqh Ad Dhararu Yuzalu: Studi Penetapan Pengadilan Agama Blitar Nomor 0119/Pdt. P/2024/PA. BL.” Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim, 2025.
- Dotutinggi, Sanri J, Riska Piola, and Nopiana Mozin. “Tinjauan Yuridis Atas Faktor Penyebab Penolakan Isbat Nikah Dan Konsekuensinya Terhadap Hak Istri Dan Anak (Studi Di Kota Ternate).” *Lex Veritatis* 3, no. 3 (2024): 89–99.
- Ernawati, Ernawati. “Kedudukan Wali Nasab Yang Dinyatakan Adhal Berdasarkan Penetapan Pengadilan Agama Bukit Tinggi.” *SAKATO LAW JOURNAL* 3, no. 1 (2025): 77–86.
- Fathia, Rizky Amelia, and Dian Septiandani. “Dampak Penolakan Itsbat Nikah Terhadap Pemenuhan Hak Anak.” *Jurnal USM Law Review* 5, no. 2 (2022): 606–617.
- Fauzan, Irsyad Nur. “Tinjauan Maqasid Syariah Tentang Wali Tahkim Menurut Ulama Empat Mazhab Fikih.” Universitas Islam Negeri Syarif Hidayatullah, 2024.
- Fauzi, Ahmad. “Pertimbangan Hukum Hakim Terhadap Penolakan Itsbat Nikah Karena Wali Yang Tidak Menyetujui (Studi Putusan Hakim Nomor: 0346/Pdt. P/2018/PA/. Kab. Kdr)” (2021).
- Firmansyah, Bhalqis N, Ni Ketut Sari Adnyani, and Muhamad Jodi Setianto. “Akibat Hukum Penolakan Itsbat Nikah Karena Perkawinan Siri Oleh Wali Muhakkam Terhadap Status Anak Ditinjau Dari Penetapan Pengadilan Agama Singaraja No. 73/Pdt. P/2020/PA. SGR.” *Jurnal Komunitas Yustisia* 6, no. 1 (2023): 447–457.
- Hatta, Muhammad. “Implementasi Wali Hakim Dalam Pernikahan Di Kantor Urusan Agama Kesamber Tahun 2022-2024.” *QOSIM: Jurnal Pendidikan Sosial & Humaniora* 3, no. 2 (2025): 919–926.
- Ilham, Aldianto, and Zainal Azwar. “Penolakan Permohonan Itsbat Nikah Oleh Hakim Di Pengadilan Agama Kelas 1A Padang.” *Al-Qisthu: Jurnal Kajian Ilmu-Ilmu Hukum* 20, no. 1 (2022): 77–96.
- Inayatillah, Revi. “Status Keabsahan Wali Nikah Menurut Hukum Islam.” *ACTA DIURNAL Jurnal Ilmu Hukum Kenotariatan* 8, no. 1 (2024): 82–98.

-
- Jauhari, Ari Ahmad. “Perkawinan Siri Dengan Wali Muhakkam: Studi Kasus Perkawinan M Dan R Di Cikatomas Tasikmalaya.” Universitas Islam Negeri Sunan Gunung Djati, 2024.
- Karim, Fibriyanti, and Sofyan Piyo. “Eksistensi Lembaga Negara Pada Pelaksanaan Sidang Itsbat Terpadu Terhadap Penurunan Jumlah Pernikahan Sirri ABSTRAK (10 PT).” *Jurnal Ilmiah Hukum* 1, no. 2 (2022).
- Kausar, Syarifah Nadia. “Pedoman Hakim Dalam Mengadili Permohonan Dispensasi Kawin Anak Dibawah Umur Menurut Peraturan Mahkamah Agung Nomor 5 Tahun 2019 (Studi Putusan Hakim Mahkamah Syar’iyah Banda Aceh).” UIN Ar-Raniry Banda Aceh, 2025.
- Lumula, Adelia Nurfatma Ainiyyah, Arafik Rajak, and Roy Marthen Moonti. “Analisis Penolakan Permohonan Isbat Nikah Dan Akibat Hukumnya (Studi Kasus Di Pengadilan Agama Kwandang).” *Jembatan Hukum: Kajian ilmu Hukum, Sosial dan Administrasi Negara* 2, no. 2 (2025): 400–412.
- Mardoni, E. “Problematika Seputar Hukum Isbat Nikah Dalam Sistem Hukum Perkawinan Indonesia.” *Al-Qadlāya: Jurnal Hukum Keluarga Islam* 2809 (n.d.): 6681.
- Maula, Ismatul, and Ahmad Rezy Meidina. “Istishab Analysis of the Decision on Istbat Nikah as an Integrated Service of Mobile Session in Wanemana Religious Courts.” *Interdisciplinary Journal of Social Science and Education (IJSSE)* (2024): 43–58.
- Nanda. “Dampak Penolakan Isbat Nikah Pada Penentuan Jalur Nasab Anak (Studi Penetapan Pengadilan Agama Banjarmasin Nomor 583/Pdt. P/2023).” Universitas Islam Negeri Sunan Kalijaga, 2025. <https://digilib.uin-suka.ac.id/id/eprint/71356/>.
- Pramudhita, Diandra. “Penolakan Isbat Nikah Terhadap Aparatur Sipil Negara Yang Masih Terikat Pernikahan Dengan Istri Pertama.” Universitas Islam Negeri Saizu, 2024.
- Purwoto, Ady, Ahmad Baihaqi, Iin Hartini, Yulianus Pabassing, Syamsiah Fahriansyah, Nurliana Nurliana, Noor Nurliana, et al. “Hukum Perdata Islam Indonesia.” Global Eksekutif, 2023.
- Rejekinah, Ninda Sari Sri, and Encep Abdul Rojak. “Implementasi Perma Nomor 1 Tahun 2015 Tentang Pelayanan Terpadu Sidang Keliling Dalam Sidang Itsbat Nikah Terpadu Tahun 2021.” 2:49–55, 2022.
- Rofiq, M Khoirur. “Dinamika Sengketa Perdata Islam Di Pengadilan Agama Daerah Istimewa Yogyakarta.” *An-Nawa: Jurnal Studi Islam* 3, no. 1 (2021): 108–131.
- Sulistiani, Siska Lis. “Analisis Yuridis Aturan Isbat Nikah Dalam Mengatasi Permasalahan Perkawinan Sirri Di Indonesia.” *Tahkim (Jurnal Peradaban Dan Hukum Islam)* 1, no. 2 (2018).

-
- Sururie, Ramdani Wahyu. “Polemik Di Seputar Hukum Isbat Nikah Dalam Sistem Hukum Perkawinan Indonesia.” *Al-Manahij: Jurnal Kajian Hukum Islam* 11, no. 2 (2017): 233–246.
- Syafa, Nadhifa Salsabilla, and Nur Lailatul Musyafaah. “Isbat Nikah Pernikahan Poligami Secara Siri Dalam Putusan Nomor 3401/Pdt. G/2022/PA. Sby.” *Ma'mal: Jurnal Laboratorium Syariah dan Hukum* 5, no. 1 (2024): 50–72.
- Thaha, Muzakkir Muhsin, and Rizal Muhamad Yusuf. “Studi Putusan Hakim Tentang Penetapan Isbat Nikah Di PA Kuningan:(Studi Kasus No. 414/Pdt. P/2022/PA. Kng Dan No. 350/Pdt. P/2022/PA. Kng).” *Al Mashalih-Journal of Islamic Law* 5, no. 01 (2024): 1–16.
- Wahyono, Aura Akillah Putri, Saefullah Saefullah, and Adham Adham. “Permohonan Isbat Nikah Dalam Perkawinan Siri Yang Ditolak Oleh Pengadilan Agama: Studi Kasus Pada Putusan Nomor 49/Pdt. P/2021/PA. Mkm.” *Begawan Abioso* 16, no. 1 (2025): 23–31.
- Yasashi, Maulidia. “Isbat Nikah Setelah Suami Meninggal Dunia Dengan Pemalsuan Status Perspektif Teori Gustav Radbruch: Studi Kasus Perkara Penetapan Nomor 111/Pdt. P/2022/PA. Mr” (2025).
- Zainuddin, Zainuddin, and Nur Jaya. “Jaminan Kepastian Hukum Dalam Perkawinan Melalui Itsbat Nikah (Studi Di Pengadilan Agama Makassar Kelas IA).” *Riau Law Journal* 2, no. 2 (2018): 187–206.
- Zainuri, BS. “Penolakan Isbat Nikah Karena Perselingkuhan Dalam Perspektif Maqashid Syariah Al-Syatibi: Studi Kasus Penetapan PA Situbondo Nomor 360/Pdt. P/2023/PA. SIT.” Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim, 2024.



An-Nikah: Jurnal Pernikahan Islam

Volume 1 Nomor 1 Juli 2025

Email Jurnal : an.nikah.ejournal@gmail.com

Website Jurnal : <https://ejournal.stdiis.ac.id/index.php/an-nikah/>



تحليل قوانين حقوق الإنسان بشأن المساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين في الزواج من منظور الشريعة

الإسلامية

Muhammad Faishal Yassar

Hukum Keluarga Islam

Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Syafi'i Jember

mfyassar0@gmail.com

Misbahuzzulam

Hukum Keluarga Islam

Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Syafi'i Jember

misbahuzzulamb5@gmail.com

ABSTRACT

Marriage is a way to build a family and ensure the continuation of future generations. In marriage, both husband and wife have their own rights and responsibilities, which are key to creating a harmonious household. Human Rights principles emphasize the importance of equality between men and women in marriage, as stated in the UDHR. In Indonesia, awareness of gender issues is increasing, influenced by feminist movements and global policies such as CEDAW. On the other hand, Islam also regulates marriage fairly, although there is often a misunderstanding that Islamic rules support gender inequality. This research aims to analyze the concept of equality between husband and wife from a Human Rights perspective, using Islamic law as the main reference. The method used is library research with a normative and qualitative approach. The results of this study show that the understanding of equal rights and responsibilities in Human Rights differs from that in Islamic law. Human Rights emphasize equality regardless of gender, while Islamic law focuses more on justice, meaning the division of roles according to the nature and responsibilities of each partner.

Keywords: *Marriage, Equality, Human Rights, Islamic Law*

الملخص

الزواج وسيلة لتشكيل الأسرة والحفاظ على استمرارية النسل. في الزواج، لكل من الزوج والزوجة حقوق وواجبات خاصة بهما تشكل مفتاحًا لتحقيق الانسجام في الحياة الزوجية. يركز مبدأ حقوق الإنسان على أهمية المساواة بين الرجل والمرأة في الزواج، كما هو مذكور في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد ازداد الوعي بقضايا النوع الاجتماعي في إندونيسيا، ومن أسباب ذلك تأثير حركة النسوية والسياسات العالمية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). من ناحية أخرى، تنظم الشريعة الإسلامية الزواج بعدل، على الرغم من حدوث العديد من المفاهيم الخاطئة بأن قوانين الشريعة تدعم عدم المساواة بين الجنسين. تهدف هذا البحث إلى تحليل مفهوم المساواة بين الزوجين من منظور حقوق الإنسان، وجعل الشريعة الإسلامية إطارًا مرجعيًا له. والمنهج المستخدم هنا البحث المكتبي مع النهج النظامي والنوعي. أظهرت نتائج البحث إن المساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين التي تنظمها حقوق الإنسان تختلف عن الشريعة الإسلامية، حيث إن حقوق الإنسان تركز أكثر على المساواة بغض النظر عن الجنس بين الزوجين، في حين أن الشريعة الإسلامية تركز أكثر على العدالة، أي تقسيم الأدوار بما يتناسب مع الفطرة والمسؤوليات الخاصة بكل منهما.

الكلمات الرئيسية: الزواج، المساواة، حقوق الإنسان، الشريعة الإسلامية

أ- المقدمة

خلق الله سبحانه وتعالى كل شيء على هيئة أزواج، يوجد الرجال والنساء بهدف استمرارية النسل. إن الزواج نعمة من الله سبحانه وتعالى تُمنح للإنسان كطريق للدخول إلى مرحلة حياة جديدة، وفي نفس الوقت يكون وسيلة للحفاظ على استمرارية الأجيال.¹⁰⁶

تتكون الأسرة من خلال عملية الزواج. ومع وجود رابطة الزواج، تنشأ حقوق وواجبات لكل من الزوج والزوجة في حياتهما الأسرية. يمكن تشبيه الأسرة بسفينة تجوب بحرًا واسعًا وتقطع الرحلة طويلة التي بالطبع ستواجه الرياح والعواصف كعقبات في طريقها.¹⁰⁷

ولحفظ الانسجام في مواجهة هذه العقبات، فإن دور كل طرف في الوفاء بالحقوق والواجبات يكون مفتاح أساسي. قوانين حقوق الإنسان تعتبر أن المساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين هي المفتاح لتحقيق هذا الانسجام. العديد من القوانين الدولية لحقوق الإنسان تنص بشكل صريح على المساواة في الزواج. ومن هذه القوانين، ينص المادة

¹⁰⁶ Ali Sibra Malisi, "Pernikahan Dalam Islam," *SEIKAT: Jurnal Ilmu Sosial, Politik dan Hukum* 1, no. 1 (October 31, 2022): 23.

¹⁰⁷ Dian Apriana and Nanda Silvia, "Ketidakseimbangan Hak Dan Kewajiban Suami Istri Dalam Keluarga," *Milrev1*, no. 1 (2022): 215.

١٦ من إعلان حقوق الإنسان العالمي (١٩٤٨) على أن "للرجل والمرأة، متى أدركا سنَّ البلوغ، حقُّ التزوُّج وتأسيس أسرة، دون أيِّ قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين. وهما متساويان في الحقوق لدى التزوُّج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله".^{١٠٨}

في إندونيسيا، ازداد الوعي حول أهمية المساواة بين الجنسين بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة. فقد ساهمت حركة النسوية، والجهود المبذولة في الدفاع عن حقوق النساء، وكذلك تأثير السياسات العالمية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، في دفع المجتمع وصناع القرار للتفكير في تغيير القوانين نحو تطور أكثر تقدماً. بدأت تظهر تغييرات قانونية تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، رغم أن هذه الخطوات لا تزال بعيدة عن أن تكون مثالية بالكامل.^{١٠٩}

من ناحية أخرى، يشرع الإسلام الزواج طريقة لتكوين الأسرة وتحقيق السعادة في الحياة. ينظر الإسلام إلى الزواج على أنه لحظة يجب أن يستقبلها الإنسان بشكر وسعادة. كما أن الإسلام قد وضع مفاهيم واضحة بشأن كيفية وآلية الزواج، وهذه المفاهيم مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.^{١١٠}

تلقي الشريعة الإسلامية أيضاً اهتماماً كبيراً بحقوق وواجبات كل من الزوجين في الزواج. يُمنح الزوج المسؤولية كقائد للأسرة، يتحلى بالعدل ومسؤولية القوامة، بينما تمتلك الزوجة حقوقاً يجب أن تُحترم وتُصان. إن التوازن في الأدوار هو الأساس القوي الذي يقوم عليه تحقيق حياة أسرية متوازنة ومباركة.^{١١١}

على الرغم من أن أحكام الشريعة الإسلامية في الزواج تهدف إلى تحقيق أسرة منسجمة ومباركة، فإنها في سياق الظلم الجنسي يُفترض في كثير من الأحيان أن تعزز التفاوت بين الجنسين. لكن هذه الافتراضات تتأثر في الواقع بنظرة

^{١٠٨} "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، تم الاطلاع عليه في تاريخ 9 يوليو 2025 ميلادية، -<https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights>

^{١٠٩} Muhamad Habib et al., "Implementasi Prinsip Kesetaraan Gender Dalam Undang-Undang Perkawinan Di Indonesia," *Journal of Mandalika Literature* 6, no. 2 (2025): 330.

^{١١٠} Ahmad Atabik and Khoridatul Mudhiiyah, "Pernikahan Dan Hikmahnya Perspektif Hukum Islam," *Yudisia* 5, no. 2 (2014): 287.

^{١١١} Malik Adharsyah, Muhammad Sidqi, and Muhammad Aulia Rizki, "Pernikahan Dalam Perspektif Hukum Islam," *Jurnal Syariah dan Ekonomi Islam* 2, no. 1 (2024): 46.

العالم (*worldview*)¹¹² أو الإطار الفكري الذي يُستخدم عند تفسير أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة عندما يتم ربطها بقضية التفاوت بين الجنسين.¹¹³

وفي هذا البحث، يرغب الباحث في تحليل بشكل عميق لمحتوى وتطبيق القوانين الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين في الزواج، باستخدام الشريعة الإسلامية كإطار تحليلي رئيسي. يركز البحث على تسليط الضوء على ما إذا كان مفهوم المساواة في حقوق الإنسان يمكن ربطه بقيم الشريعة الإسلامية التي تشمل المسؤولية، العدالة، وتوازن الأدوار في الأسرة أم لا.

حتى الآن، لم يجد الباحث أبحاثاً سابقة تتناول تحليل القوانين الدولية لحقوق الإنسان بشأن المساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين في منظور الشريعة الإسلامية. للتحقق من ذلك، يحتاج الباحث إلى عرض بعض الدراسات السابقة، وهي كما يلي:

أولاً، محمد فؤاد مبارك وأغوس هيرمانتو اللذان قاما بدراسة " *Hak dan Kewajiban Suami Istri*

dalam konsep Kesetaraan Gender Perspektif Maqasid Syariah " في عام ٢٠٢٣.¹¹⁴ استخدم هذا البحث منهجاً تقليدياً وتم تحليلها بطريقة نوعية. يؤكد البحث على أن العدالة والتبادل في الأسرة أمران ضروريان لتحقيق التعاون بين الزوجين. فالشريعة الإسلامية لا تميز بين الجنسين وترفض التمييز، كما تشجع على تحقيق الأهداف الرئيسية الخمسة للشريعة. أما أوجه التشابه بين هذا البحث والبحث الحالي فهي أنهما تناقشان حقوق وواجبات الزوجة. الاختلاف يكمن في أن البحث السابق ركز على مفهوم المساواة بين الجنسين وفقاً لمقاصد الشريعة، بينما هذا البحث يحلل القوانين الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة بين الزوجين في الزواج بناءً على الشريعة الإسلامية.

¹¹² "Pandangan dunia," *Wikipedia bahasa Indonesia, ensiklopedia bebas*, April 12, 2025, accessed July 5, 2025, https://id.wikipedia.org/w/index.php?title=Pandangan_dunia&oldid=27134982.

¹¹³ Sippah Chotban and Azis Kasim, "Konsep Ketidakadilan Gender Perspektif Hukum Islam," *Al-Risalah* 20, no. 1 (2020): 37–38.

¹¹⁴ Muhammad Fuad Mubarak and Agus Hermanto, "Hak Dan Kewajiban Suami Istri Dalam Konsep Kesetaraan Gender Perspektif Maqasid Syariah," *The Indonesian Journal of Islamic Law and Civil Law* 4, no. 1 (2023): 93–108.

ثانيًا، بدي سوهارتاوان الذي درس " *Hak dan Kewajiban Suami Istri dalam Perspektif Al-*

Qur'an " في عام ٢٠٢٢.١١٠ استخدم هذا البحث منهج البحث المكتبي. والطريقة المستخدمة في هذا البحث هي الطريقة الوصفية التحليلية. توصل هذا البحث إلى أن للزوج والزوجة واجبات متكاملة، مثل النفقة والحماية من جانب الزوج، والطاعة والحفاظ على الشرف من جانب الزوجة. اتفق هذا البحث والبحث الحالي في أنهما تناقشان حقوق وواجبات الزوجين في الزواج. أما الاختلاف، فإن البحث السابق تركز على البحث المستندة إلى القرآن الكريم، بينما هذا البحث يحلل القوانين الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة بين الزوجين في الزواج وفقًا للشريعة الإسلامية.

ثالثًا، أغوس هيرمانتو، حبيب إسماعيل وإيوان الدين الذين كتبوا عن " *Menjaga Nilai-Nilai*

" *Kesalingan dalam Menjalankan Hak dan Kewajiban Suami Istri Perspektif Fikih Mubadalah*

في عام ٢٠٢٢.١١٦ استخدم هذا البحث منهج البحث المكتبي (البحث المكتبي) النوعي مع نهج المبادر. تشير هذا البحث إلى أن الشراكة بين الزوجين في بناء العدالة في الأسرة يجب أن تكون قائمة على قيم التعاون. وتشمل هذه القيم المشورة في اتخاذ القرارات، تحقيق مبادئ الديمقراطية المشتركة، ومعاملة بعضهم البعض بالخير في حياتهم اليومية. اتفق هذا البحث والبحث الحالي في أنهما تناقشان المساواة في حقوق وواجبات الزوجين في الزواج. أما الاختلاف، فإن البحث السابق استخدم نهج الفقه المبادر الذي يركز على مبدأ التعاون والعدالة بين الجنسين، بينما يبحث هذا البحث في القوانين الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة بين الزوجين في الزواج من منظور الإسلام.

رابعًا، سيف مولييا نوراني التي كتبت عن " *Relasi Hak Dan Kewajiban Suami Istri Dalam*

" *Perspektif Hukum Islam* " في عام ٢٠٢١.١١٧ استخدم هذا البحث منهج البحث المكتبي النوعي. خلصت البحث إلى

أن العلاقة بين حقوق وواجبات الزوجين ستؤدي إلى المساواة في الأسرة. تشمل هذه المساواة حقوق الزوجة تجاه الزوج، وحقوق الزوج تجاه الزوجة، بالإضافة إلى الحقوق المشتركة بينهما. اتفق هذا البحث والبحث الحالي في أنهما تناقشان

¹¹⁵ Budi Suhartawan, "Hak Dan Kewajiban Suami Istri Perspektif Al-Qur'an (Kajian Tematik)," *TAFAKKUR: Jurnal Ilmu Al-Qur'an dan Tafsir* 2, no. 2 (April 30, 2022): 106–126.

¹¹⁶ Agus Hermanto, "Menjaga Nilai-Nilai Kesalingan Dalam Menjalankan Hak Dan Kewajiban Suami Istri Perspektif Fikih Mubadalah," *Al-Mawarid Jurnal Syariah Dan Hukum (JSYH)* 4, no. 1 (2022): 43–56.

¹¹⁷ Sifa Mulya Nurani, "Relasi Hak Dan Kewajiban Suami Istri Dalam Perspektif Hukum Islam (Studi Analitis Relevansi Hak Dan Kewajiban Suami Istri Berdasarkan Tafsir Ahkam Dan Hadits Ahkam)," *Al-Syakhsyiyah: Journal of Law & Family Studies* 3, no. 1 (2021): 98–116.

حقوق وواجبات الزوجين في الزواج. أما الاختلاف، فإن البحث السابق يركز أكثر على دراسة الأحكام الشرعية الإسلامية نفسها، بينما تركز هذا البحث على كيفية تحليل القوانين الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة بين الزوجين باستخدام الشريعة الإسلامية.

خامساً، قوررتول عينية التي كتبت عن " *Prinsip Pernikahan dalam Cedaw Perspektif Hukum Islam* " في عام ٢٠١٨.^{١١٨} استخدم هذا البحث منهج البحث المكتبي النوعي. خلصت البحث إلى أن الشريعة الإسلامية

تهدف إلى الحفاظ على الخير ومنع الضرر. يجب أن تتطور الأفكار حول الشريعة الإسلامية لأن ليس كل المسائل الجديدة يتم شرحها مباشرة في القرآن الكريم والحديث. تركز اتفاقية سيداو على المساواة في الحقوق في الزواج، مثل اختيار الزوج وإدارة المال. بينما ينظر الإسلام إلى الزواج كعلاقة مقدسة تستند إلى المحبة والمعاملة الحسنة، مع الزوجين كرفيقين يتشاركان المسؤوليات المتوازنة وفقاً لدورهما. اتفق هذا البحث والبحث الحالي في أنهما تناقشان الزواج. أما الاختلاف، فإن البحث السابق تركز على مبادئ الزواج في اتفاقية سيداو، بينما يدرس هذا البحث المساوى في حقوق وواجبات الزوجين بناءً على القوانين الدولية لحقوق الإنسان.

ب- منهج البحث

تستخدم هذا البحث منهج البحث المكتبي والمنهجي. البحث المكتبي هو نوع من البحث الذي يعتمد على المصادر الأدبية للحصول على البيانات اللازمة للدراسة. هذا المنهج يقتصر على المواد المكتبية فقط دون الحاجة إلى البحث الميداني.^{١١٩} في هذا البحث، اعتمد الباحث على دراسة الشريعة الإسلامية كأساس رئيسي للبحث. أما البحث المنهجي فهو عملية دراسة وتحليل القانون كقاعدة ونظام وقاعدة قانونية ومبدأ قانوني وعقيدة قانونية ونظرية قانونية ومراجع أخرى للإجابة على المسائل القانونية التي تم دراستها.^{١٢٠} استخدم الباحث قوانين حقوق الإنسان مادة للبحث المنهجي في هذا البحث.

¹¹⁸ Qurrotul Ainiyah, "Prinsip Pernikahan Dalam Cedaw Perspektif Hukum Islam," *Qolamuna: Jurnal Studi Islam* 4, no. 1 (2018): 21–42.

¹¹⁹ Mestika Zed, *Metode Penelitian Kepustakaan* (Jakarta Pusat: Yayasan Pustaka Obor Indonesia, 2014), 1–2.

¹²⁰ Muhaimin, *Metode Penelitian Hukum* (Mataram: Mataram University Press, 2020), 47–48.

المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج النوعي. البيانات المستخدمة هي النصوص والوثائق، وليست البيانات الكمية مثل الأرقام والإحصائيات. وفقاً لموليانا، يعد البحث النوعي نوعاً من البحث الذي يستخدم المنهج العلمي للكشف عن ظاهرة معينة. يتم ذلك من خلال وصف البيانات والحقائق بشكل شامل باستخدام الكلمات، مما يعطي صورة معمقة حول الموضوع المدروس.¹²¹ يتجلى جانب المنهج النوعي في هذا البحث في فهم وتفسير القيم القانونية الواردة في القوانين الدولية لحقوق الإنسان وكذلك الأدبيات القانونية الإسلامية. يتم استخدام المنهج النوعي لفهم مفهوم المساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين في الزواج من منظورين مختلفين، وهما منظور حقوق الإنسان والشريعة الإسلامية. تستمد بيانات هذا البحث من الأدبيات المكتوبة سواء كانت أساسية أو ثانوية. يتم جمع البيانات الأولية من كتب العلماء والوثائق القانونية لحقوق الإنسان الدولية. أما البيانات الثانوية، فتأتي من الأدبيات الأكاديمية مثل الكتب والمقالات الصحفية والأطروحات التي تشرح التفاعل بين الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان، خصوصاً في قضايا النوع الاجتماعي.

ت- البحث ونتائجه

١. تاريخ حقوق الإنسان

ظهرت فكرة حقوق الإنسان لأول مرة في العالم الغربي، وهو في أوروبا. ظهرت هذه الفكرة من خلال أحد الفلاسفة الإنجليز في القرن الأول، وهو جون لوك. فقد أشار هذا الفيلسوف إلى وجود حقوق طبيعية مرتبطة بكل إنسان، وهي حق الحياة، وحق الحرية، وحق الملكية، وهي حقوق مستقلة عن التبرير السياسي الذي يقدمه الدولة لهم. كما كان جون لوك يرى أن هذه الحقوق الطبيعية كانت موجودة قبل تأسيس الدولة، وبالتالي فإن الدولة هي التي ينبغي أن تقرر وتدافع عن هذه الحقوق الطبيعية.¹²²

في عام ١٢١٥، حدثت واقعة "الماجنا كارتا" في إنجلترا، والتي كانت من العوامل الرئيسية والمهمة في تحديد سلطات الدولة. الحدث التالي في نفس البلد كان "الثورة المجيدة" التي وقعت في عام ١٦٦٨، وهي التي أسفرت عن إصدار

¹²¹ Feny Rita Fiantika, *Metodologi Penelitian Kualitatif* (Padang: PT. Global Eksekutif Teknologi, 2022), 4.

¹²² Nurliah and Astika Ummy Athahira, *HAM, Gender Dan Demokrasi (Sebuah Tinjauan Teoritis Dan Praktis)* (Purbalingga: Sketsa Media, 2022), 5.

"وثيقة الحقوق"، وهي ثورة تميزت بسقوط السلطة المطلقة للملوك. وفي عام ١٦٧٩، قدم "قانون هابيبوس كوريبوس" حقًا للمشتبه بهم بعدم احتجازهم دون أساس قانوني واضح، حيث نص على ضرورة أن يُختبر المشتبه به أولاً أمام المحكمة.^{١٢٣}

لكن تطور حقوق الإنسان لم يتوقف عند هذا الحد. ففي عام ١٧٨٩، اندلعت "ثورة فرنسا". وفي هذه الثورة، قاوم الشعب الفرنسي ملكهم لويس السادس عشر، وذلك بسبب طابع الملكية المطلقة والظلم الذي كان يعاني منه الشعب. نتج عن هذه الثورة صدور تشريعات تخص الحقوق، مثل الحق في المساواة والحرية والإخاء.^{١٢٤}

في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، أصدرت الأمم المتحدة واعتمدت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR). يُعدّ هذا الإعلان من الوثائق الهامة في تاريخ تطور مفهوم حقوق الإنسان. وبعد الحرب العالمية الثانية، عملت جميع دول العالم على تجنب وقوع مثل هذه المأساة مرة أخرى، ومن هنا وُلد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يحتوي على ٣٠ مادة يجب على جميع الدول والأفراد احترامها.^{١٢٥}

وفي إطار استمرار الجهود لحماية حقوق الإنسان بشكل أعمق، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) من خلال القرار رقم ٢٢٠٠ (XXI) A، والذي دخل حيز التنفيذ في ٢٣ مارس ١٩٧٦.^{١٢٦}

بدأ قيام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بعد إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨. نظرًا لأن الإعلان كان له طابع إعلاني فقط ولم يكن ملزمًا قانونيًا، شعر أعضاء الأمم المتحدة بضرورة إعداد معاهدة دولية ذات قوة قانونية ملزمة. في أوائل الخمسينات، بدأت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في صياغة

¹²³ Ismi Marhamah, Meri Mardiyani, and Wahyu Maulana, "Sejarah Hak Asasi Manusia Di Indonesia," *Madani: Jurnal Ilmiah Multidisiplin* 1, no. 4 (2023): 245.

¹²⁴ Neli Saputri, "Perkembangan Dan Pelanggaran Hak Asasi Manusia," *Jurnal Pusdansi* 2, no. 2 (2022): 3.

¹²⁵ Atri Waldi, Aisyah Anggraeni, and Katharine Putri Rivelia, *HAM Dan Demokrasi* (Sukoharjo: CV Tahta Media Group, 2024), 11–12.

¹²⁶ "International Covenant on Civil and Political Rights," *IntactiWiki*, accessed July 5, 2025, https://en.intactiwiki.org/wiki/International_Covenant_on_Civil_and_Political_Rights.

معاهدتين منفصلتين: واحدة تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، والأخرى تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.^{١٢٧}

إلغاء التمييز ضد المرأة كان أحد الأهداف الرئيسية لتأسيس حقوق الإنسان. لذلك، في ١٨ ديسمبر ١٩٧٩، أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW). تتناول هذه الاتفاقية إزالة كافة أنواع التمييز ضد النساء، وتمت الموافقة عليها في ٣ ديسمبر ١٩٨١. بشكل عام، تحدد الاتفاقية مبادئ المساواة في الحقوق بين النساء والرجال.^{١٢٨}

الأساس الرئيسي لاتفاقية سيداو هو مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. هذا المبدأ لا يقتصر على المساواة التي تُقرها القوانين بشكل رسمي (*de jure*)، بل يشمل أيضاً المساواة الفعلية (*de facto*) والمساواة الجوهرية، أي تلك المساواة الحقيقية التي يمكن الشعور بها والاستفادة منها في الحياة اليومية.^{١٢٩}

عندما تقرر دولة ما قبول اتفاقية سيداو، فإنها توافق على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويجب على هذه الدولة إزالة كل أنواع عدم المساواة بين الرجال والنساء في قوانينها ونظامها القانوني، وسنّ قوانين وإنشاء مؤسسات تحمي مصالح النساء، وضمان أن لا يتصرف أي شخص أو منظمة بطريقة تمييزية ضد المرأة.^{١٣٠}

لذلك، فإن تطوّر حقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) عام ١٩٤٨ حتى ظهور الصكوك القانونية الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) يعكس تطوّر الوعي العالمي بأهمية حماية كرامة الإنسان بشكل شامل.

٢. مبدأ المساواة في حقوق الإنسان

¹²⁷ “Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos. - Wikipedia, la enciclopedia libre,” accessed July 5, 2025, https://es.wikipedia.org/wiki/Pacto_Internacional_de_Derechos_Civiles_y_Pol%C3%ADticos.

¹²⁸ Enik Setyowati, “Konvensi Internasional Cedaw: Kiprah PBB Dalam Menghapus Diskriminasi Wanita & Dukungan Indonesia Melalui Ratifikasi,” *Jurnal Artefak* 8, no. 2 (October 27, 2021): 129.

¹²⁹ Lusiana Margareth Tijow, *Perlindungan Hukum Bagi Perempuan Korban Janji Kawin* (Malang: Inteligencia, 2017), 144.

¹³⁰ Tuininga, Emma. *The Impact of CEDAW on Women’s Marital Rights: An Overview of Recent International Legislative Developments Bachelor Thesis*, 2018, 29.

حقوق الإنسان هي حقوق أساسية يمتلكها كل فرد بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية. تشمل حقوق الإنسان العديد من الحقوق الأساسية المعترف بها عالمياً، مثل الحق في الحياة، والحق في التعبير عن الرأي، وحرية التعبير، وحرية الدين، والحق في الحماية القانونية، والحق في التحرر من التعذيب، والحق في المساواة أمام القانون.¹³¹

وتؤكد هذه المبادئ بشكل واضح في الوثائق الدولية، مثل المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) التي تنص على: "يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء". كما تتماشى مع المادة الثانية التي تنص على: "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر".¹³²

في هذا السياق، تؤكد "الحرية" على أن من بين خصائص حقوق الإنسان هي المساواة وعدم التمييز. تعني "المساواة" أن حقوق الإنسان تنطبق على جميع الأشخاص دون استثناء وتوفر معاملة متساوية لكل إنسان، بينما تعني "عدم التمييز" أنه لا يجوز تطبيق حقوق الإنسان بشكل غير عادل أو منحاز تجاه أفراد أو مجموعات معينة.¹³³

أحد الأشكال الحقيقية لهذه الخصائص المتمثلة في المساواة وعدم التمييز هو المساواة بين الجنسين. المساواة بين الجنسين هي جزء أساسي من مفهوم حقوق الإنسان. مبدأ "الحقوق المتساوية للرجال والنساء" أصبح أساساً في ميثاق الأمم المتحدة الذي وافق عليه قادة العالم منذ عام 1945. يشمل مصطلح "الإنسان" في حقوق الإنسان جميع جوانب الإنسانية. بعبارة أخرى، حقوق الإنسان تشمل أيضاً حقوق المرأة، وحقوق المرأة هي جزء من حقوق الإنسان دون استثناء.¹³⁴

¹³¹ Hanif Maulana Yusuf et al., "Hak Asasi Manusia (HAM).," *Advances In Social Humanities Research* 1, no. 5 (June 2, 2023): 514.

¹³² <https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights> 9 يوليو 2025 ميلادية. تم الاطلاع عليه في تاريخ

¹³³ Nurliah and Athahira, *HAM, Gender Dan Demokrasi (Sebuah Tinjauan Teoritis Dan Praktis)*, 21.

¹³⁴ Dhea Januastasya Audina, "Kesetaraan Gender Dalam Perspektif Hak Asasi Manusia," *Nomos: Jurnal Penelitian Ilmu Hukum* 2, no. 4 (2022): 512.

في إطار حقوق الإنسان، تعتبر المساواة بين الجنسين ليست فقط قضية اجتماعية هامة، بل هي أيضًا حق يجب ضمانه وحمايته. المساواة بين الجنسين هي حالة يكون فيها للنساء والرجال نفس الفرص والصلاحيات ككائنات بشرية. يشمل ذلك القضاء على التمييز والظلم النظامي ضد كل من النساء والرجال. وفقًا لتري وايودي رمضان، في إطار المساواة بين الجنسين، لا توجد تقسيمات للمهام أو المسؤوليات بناءً على الجنس، ولا توجد تقييمات أو معاملة غير عادلة أو عنف موجه ضد أحد الطرفين، سواء كان امرأة أو رجلًا.¹³⁵

٣. لوائح حقوق الإنسان بشأن المساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين في الزواج

وفقًا للقاموس الكبير للغة الإندونيسية (KBBI)¹³⁶، الحق هو السلطة أو القوة لفعل شيء (لأنه تم تحديده بموجب القوانين أو الأنظمة أو غيرها)، بينما الواجب هو (شيء) مطلوب؛ شيء يجب القيام به؛ ضرورة.¹³⁷ الحقوق دائمًا تترافق مع الواجبات. كلاهما مرتبطان ويمكن القول إنهما علاقة تبادلية. للحصول على حقوقه، يجب على الشخص أولاً أداء الواجبات التي هي من مسؤولياته. وعلى العكس، إذا تم تجاهل هذه الواجبات، فإن الحقوق لا تصبح تلقائيًا ملكًا للفرد المعني، سواء كان الزوج أو الزوجة.¹³⁸

المساواة بين الجنسين كجزء من حقوق الإنسان لا تتعلق فقط بالوصول والمشاركة في المجال العام، ولكنها تشمل أيضًا الحياة الشخصية، مثل السياق العائلي والزواج. في هذا السياق، يُنظر إلى الزواج ليس فقط كعلاقة قانونية أو اجتماعية، بل كعلاقة بين الأفراد المتساوين في المكانة والكرامة. لذلك، فإن قضية المساواة في الزواج، خاصة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات بين الزوجين، تصبح من القضايا الهامة في مناقشات حقوق الإنسان.

تؤكد العديد من الأدوات القانونية الدولية على أهمية المساواة في الحقوق والواجبات في الزواج. وهذه الأدوات القانونية تشمل:

¹³⁵ Syayidah Fitria Lulu'Aniqurrohmah, "Kesetaraan Gender Dan Nilai Nilai Yang Terkandung Di Dalamnya Menurut Hak Asasi Manusia," *Jurnal Dunia Ilmu Hukum (JURDIKUM)* 1, no. 2 (2023): 55.

¹³⁶ "Arti Kata Hak - Kamus Besar Bahasa Indonesia (KBBI) Online," accessed July 5, 2025, <https://kbbi.web.id/hak>.

¹³⁷ "Arti Kata Kewajiban - Kamus Besar Bahasa Indonesia (KBBI) Online," accessed July 5, 2025, <https://kbbi.web.id/kewajiban>.

¹³⁸ Muchimah Muchimah, "Komparasi Hak Istri Pada KHI, HAM Dan Mazhab," *Al-Ahwal: Jurnal Hukum Keluarga Islam* 10, no. 2 (n.d.): 205–206.

أ) المادة ١٦ الفقرة (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (*UDHR*) ، التي تنص على أن " للرجل والمرأة متى أدركا سن البلوغ حق التزوج وتأسيس أسرة، دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين. وهما متساويان في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله."^{١٣٩}

ب) المادة ٢٣ الفقرة (٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (*ICCPR*) ، التي تنص على أن "تتخذ الدول الأطراف في هذا العهد التدابير المناسبة لكفالة تساوي حقوق الزوجين وواجباتهما لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله. وفي حالة الانحلال يتوجب اتخاذ تدابير لكفالة الحماية الضرورية للأولاد في حالة وجودهم."^{١٤٠}

ج) المادة ١٦ الفقرة (١) البند ج من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (*CEDAW*) ، تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة: (...)(ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه.^{١٤١}

وبالتالي، تؤكد هذه الأدوات الثلاثة لحقوق الإنسان الدولية على مبدأ متسق، وهو أن الزواج يجب أن يُبنى على أساس المساواة بين الرجل والمرأة. وفي هذا السياق، تؤكد اتفاقية *CEDAW* بشكل خاص على أهمية المساواة والعدالة بين الرجل والمرأة، أي المساواة في الحقوق والفرص والمعاملة في جميع المجالات والنشاطات، بما في ذلك في الزواج. يُنفذ هذا المبدأ كخطوة لمنع ومنع أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة. أحد الجوانب التي تشملها هذه المبادئ هو المساواة في الحقوق خلال الزواج.^{١٤٢}

٤. مبدأ المساواة في الإسلام

^{١٣٩} "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، تم الاطلاع عليه في تاريخ 9 يوليو 2025 ميلادية. <https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights>

^{١٤٠} "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، تم الاطلاع عليه في تاريخ 9 يوليو 2025 ميلادية. <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights>

^{١٤١} "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، تم الاطلاع عليه في تاريخ 9 يوليو 2025 ميلادية. <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women>

^{١٤٢} Ainiyah, "Prinsip Pernikahan Dalam Cedaw Perspektif Hukum Islam," 40.

أحد التعاليم الرئيسية في الإسلام هو المساواة بين جميع البشر، دون تمييز بناءً على الجنس أو الأصل الوطني أو العرق أو القبيلة أو سلالة النسب. كل فرد له مكانة متساوية. الشيء الوحيد الذي يمكن أن يكون فارقاً في قيمة الشخص هو مستوى إيمانه وتقواه لله. لذلك، فإن وضع المرأة في مكانة أدنى يتعارض مع قيم العدالة التي يعلمها الإسلام.^{١٤٣}

يعلم الإسلام بوضوح أن جميع البشر لهم مكانة متساوية أمام الله، كما هو موضح في سورة الحجرات الآية ١٣:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^{١٤٤}.

الآية المذكورة تنص صراحة على أن عامل النبل في نظر الله هو التقوى، وليس من جنس أو عرق أو قومية أو قبيلة. وفقاً لابن جرير الطبري: قوله ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ أي الذي يطيع الله بأداء الواجبات ويجتنب المعاصي، وليس الذي يملك بيتاً كبيراً أو عائلة كثيرة.^{١٤٥}

باعتبارنا عبداً لله، لا يوجد فرق بين الرجل والمرأة، لأن كل واحد منهما سيحصل على جزاء من الله وفقاً لمستوى العبادة والأعمال التي قام بها. يتفق ذلك مع قول الله تعالى في سورة النحل الآية ٩٧:

﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِمَّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^{١٤٦}.

قال ابن كثير: هذا وعد من الله تعالى لكل من عمل صالحاً من ذكرٍ أو أنثى من بني آدم، وهو العمل الموافق لكتاب الله تعالى وسنة نبيه، وكان قلبه مؤمناً بالله ورسوله، وكان عمله مشروعاً من عند الله – بأن يحييه الله حياةً طيبةً في الدنيا، ويجزيه أحسن ما عمله في الآخرة. والحياة الطيبة تشمل أنواع الراحة من كل وجه.^{١٤٧}

¹⁴³ Fajrul Islam Ats-Tsauri, "Kesetaraan Gender Dalam Islam: Reinterpretasi Kedudukan Perempuan," *Progresiva: Jurnal Pemikiran dan Pendidikan Islam* 9, no. 2 (2020): 110.

^{١٤٤} سورة الحجرات: (٤٩): ١٣.

^{١٤٥} محمد بن جرير الطبري، *تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن* (القاهرة: دار هجر ودار عالم الكتب، ١٤٢٢ هـ)، ج. ٢١، ص. ٣٨٦.

^{١٤٦} سورة النحل (١٦): ٩٧.

^{١٤٧} إسماعيل بن محمد بن كثير القرشي الدمشقي، *تفسير القرآن العظيم* (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٠ هـ)، ص. ١٠٧٥.

لذلك، سواء كان الرجل أو المرأة، فكل منهما لديه نفس الفرصة والإمكانات ليكون خادمًا مثاليًا في نظر الله. الامتيازات الخاصة التي يتم منحها للرجل مثل مكانة الزوج التي هي أعلى من الزوجة، والرجل كحامٍ للمرأة، ونصيب الرجل الأكبر في الميراث، والسماح بتعدد الزوجات، لا تجعله بالضرورة أفضل كعبد لله. هذه الميزات تُعطى في سياق اجتماعي ودور عام أكبر كان يتعين على الرجل أن يتحمله في الفترة التي نزلت فيها آيات القرآن.^{١٤٨}

٥. حقوق الزوجين وواجبتهما حسب الشريعة الإسلامية

يعتبر الإسلام أن الرجل والمرأة متساويان في فرصة نيل التقوى، إلا أنه في الحياة الزوجية، يظل الإسلام يحدد أدوارًا مختلفة بين الزوجين وفقًا لمهام ومسؤوليات كل منهما. فيما يلي حقوق وواجبات الزوجين في الزواج بناءً على أدوار كل منهما:

أ. حقوق الزوج على الزوجة:

(١) الطاعة للزوج في الخير

الطاعة التي يجب على الزوجة إظهارها تجاه زوجها هي واجب، طالما أن الزوج لا يأمر بشيء يؤدي إلى المعصية. لأن الطاعة لا تكون لمخلوق إذا كان ذلك يؤدي إلى المعصية لله سبحانه وتعالى. من أشكال الطاعة هذه على سبيل المثال هي خدمة الزوج بإحسان والاستماع إلى كلامه، طالما أن ذلك لا يتعارض مع تعاليم الإسلام. إن الطاعة في الأمور التي لا تخالف الشريعة هي التي تجلب السلام في الأسرة.^{١٤٩}

الطاعة للزوج قد تؤدي أيضًا إلى دخول الزوجة الجنة، فقد قال النبي ﷺ:

((إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ حَمْسَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا، وَحَفِظَتْ فَرْجَهَا، وَأَطَاعَتْ زَوْجَهَا، قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ

أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتِ)).^{١٥٠}

(٢) الزوجة تلتزم بالبقاء في المنزل

قال الله تعالى:

¹⁴⁸ Jihan Abdullah, "Kesetaraan Gender Dalam Islam," *Musawa Journal for Gender Studies* 1, no. 1 (2009): 111.

¹⁴⁹ Marhani Malik and Andi Alda Khairul Ummah, "Ketaatan Istri Terhadap Suami Perspektif Nabi SAW.(Suatu Kajian Tahlili)," *Jurnal Ushuluddin: Media Dialog Pemikiran Islam* 23, no. 1 (2021): 96.

^{١٥٠} سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط (قاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥ هـ)، ج. ٨، رقم. ٨٨٠٥.

﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.^{١٥١}

وفقاً لابن كثير: معنى "وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ" هو التمسك بالبقاء في المنزل وعدم الخروج إلا إذا كان هناك

حاجة.^{١٥٢}

(٣) الزوجة تزين للزوج

كما ورد عن جابر رضي الله عنه:

قال: فلما قدمنا المدينة، ذهبنا لندخل، فقال: ((سامهوا حتى ندخل ليلاً (أي في العشاء) لكي تتمشط الشعراء وتستحد المغيبات)).^{١٥٣}

هذا الحديث يوضح كيف كان النبي ﷺ يوصي أصحابه بعدم العودة إلى بيوتهم فجأة بعد السفر الطويل. بل كان يوصي بالانتظار حتى المساء ليعطي النساء الوقت لترتيب أنفسهن، مثل تمشيط الشعر أو تنظيف الجسد، حتى يظهرن بمظهر مرتب وجذاب عند استقبال أزواجهن.

(٤) الزوجة ممنوعة من العمل إذا كان يؤثر على مسؤولياتها في المنزل

يفرق العلماء بين أنواع الأعمال التي يمكن أن تضر بالزوج والتي لا تضر. إذا كان العمل يؤدي إلى إهمال حقوق الزوج أو يسبب ضرراً له، أو يتطلب خروج الزوجة بشكل متكرر من المنزل، فإن العلماء اتفقوا على أنه لا يجوز. ولكن إذا كان العمل لا يسبب ضرراً أو تأثيراً سيئاً، فلا يوجد مانع من القيام به.^{١٥٤}

قال ابن عابدين، أحد علماء الفقه من المذهب الحنفي: "ما يجب توضيحه هو أن الزوج يجوز له منع زوجته من أي عمل يؤدي إلى تقليل حقوقه أو يجلب الضرر له أو يتسبب في خروجها من المنزل. أما العمل الذي لا يسبب ضرراً، فلا يوجد سبب لمنعه".^{١٥٥}

^{١٥١} سورة الأحزاب (٣٣): ٣٣.

^{١٥٢} إسماعيل بن محمد بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٠ هـ)، ص. ١٤٦٦.

^{١٥٣} مسلم بن الحجاج بن القشيري النيسابوري، صحيح مسلم (رياض: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، ١٤١٩ هـ)، رقم. ٧١٥.

^{١٥٤} السيد سابق، فقه السنة (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٣٥ هـ)، ج. ٢، ص. ١٣٩.

^{١٥٥} السيد سابق، فقه السنة (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٣٥ هـ)، ج. ٢، ص. ١٣٩.

ب. حقوق الزوجة على الزوج

(١) المهر

أحد الحجج على كيفية حفاظ الإسلام على احترام النساء هو من خلال منحهن حق ملكية المال. في فترة الجاهلية، كانت النساء لا يملكن مثل هذا الحق. كان يتم التحكم في أموالهن من قبل أوليائهن دون منحهن فرصة لتملك المال أو إدارة شؤونهن. بعد ذلك، حرره الإسلام من هذا العبء وقرر أن المرأة لها الحق في المهر. هذا المهر يصبح ملكاً شخصياً للمرأة ويجب أن يُعطى من قبل الرجل. ولا يصبح ملكاً لأبيها أو أقاربها إلا إذا وافقت المرأة على ذلك طواعية.^{١٥٦}

قال الله تعالى:

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾.^{١٥٧}

قال ابن جرير الطبري: إن المراد بقول الله تعالى: "وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً"، هو أن المهر عطية واجبة

وفريضة لازمة على الزوج.^{١٥٨}

(٢) النفقة

النفقة هنا تعني تلبية جميع احتياجات الزوجة من طعام ومسكن ورعاية وعلاج حتى لو كانت الزوجة غنية. وهذه النفقة يجب أن تقدم من الزوج للزوجة.

قال الله تعالى:

﴿أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُمْ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِمْ وَإِنْ كُنَّ أُولِي حِمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِمْ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوا هُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَمْرُهُمْ بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَمَسْرُوعٌ لَهُ أُخْرَى﴾.^{١٥٩}

^{١٥٦} السيد سابق، فقه السنة (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٣٥ هـ)، ج. ٢، ص. ١٠٦.

^{١٥٧} سورة النساء (٤): ٤.

^{١٥٨} محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن (القاهرة: دار هجر ودار عالم الكتب، ١٤٢٢ هـ)، ج. ٦، ص.

.٣٨.

قال ابن عبد الله الشوكاني: هذا القول: "أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ" جملة ابتدائية تتضمن بيان ما يجب على الرجال من إسكان النساء. وكلمة "مِنْ" فيها قولان: قيل إنها للتبعية، أي: أسكنوهن في بعض مواضع سكنناكم. وقيل إنها زائدة، والمعنى: أسكنوهن من قدرتكم وسعتكم. والوجد هو القدرة المالية والطاقة.^{١٦٠}

وقال الله تعالى:

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾.^{١٦١}

قال عبد الرحمن بن ناصر السعدي عن هذه الآية: يبين الله تعالى أن الرجال مسؤولون عن النساء، كما في قوله: الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ، أي أنهم مكلفون بالزامهن بما أوجبه الله من أداء الفرائض، ومنعهن من الوقوع في المعاصي، وهم أيضاً مسؤولون عن الإنفاق عليهن، وتوفير الكسوة والمسكن. وقد ذكر الله سبب هذا القيام في قوله: بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، أي بسبب ما خص الله به الرجال من الفضل على النساء، وذلك في أمور عديدة، مثل تحمُّلهم الولايات، والنبوة، والرسالة، وقيامهم بعبادات لا تكلف بها النساء كالجهاد، وصلاة الجمعة، والعيدين. كما منحهم الله مزايا في العقل والحكمة والصبر وقوة التحمل، وفرض عليهم النفقة، وهي من الخصائص التي يتميزون بها عن النساء.^{١٦٢}

(٣) العدل بين الزوجات في حالة التعدد.

قال الله تعالى:

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعًا فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾.^{١٦٣}

وفقاً لابن مسعود البيهقي: {فَإِنْ خِفْتُمْ} أي إذا خفتم أو علمتم بأنكم {أَلَّا تَعْدِلُوا} بين الزوجات الأربع

في الحقوق والمعاملة، فاختروا {فَوَاحِدَةً} أي تزوجوا امرأة واحدة فقط.^{١٦٤}

^{١٥٩} سورة الطلاق (٦٥): ٦.

^{١٦٠} محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليميني، فتح القدير (دمشق: دار ابن كثير، ١٤٣١ هـ)، ج ٥، ص ٢٩٢.

^{١٦١} سورة النساء (٤): ٣٤.

^{١٦٢} عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ)، ص ١٧٧.

^{١٦٣} سورة النساء (٤): ٣.

و قال العيني: " إذا كان الرجل متزوجًا بامرأتين أو ثلاث أو أربع، وجب عليه أن يعدل بينهن في المبيت، إلا إذا وافقن برضاهن على تفضيل بعضهن على بعض. وينبغي له أن يحسن معاملته لهن، ولا يسمح بوقوع الحسد أو العداوة بينهن، مما يؤدي إلى إفساد العشرة. ويكتمل العدل أيضًا بالتسوية بينهن في النفقة والكسوة والهدايا وما يشبه ذلك..^{١٦٥}"

(٤) حماية الزوج لدين الزوجة

بأن يعلمها ما لم تعرفه، ويساعدها في الطاعة، ويراجع شؤون الدين معها مثل العبادات، الأخلاق، العقيدة، والمعاملات. وكذلك يجب عليه حماية حياها وحجائها.^{١٦٦}

قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾.^{١٦٧}

قال ابن جرير الطبري: إن معنى قول الله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا " هو أن المؤمن مأمور أن يعلم نفسه وأهله طاعة الله، حتى ينجوا جميعًا من عذاب النار. ويكون ذلك بالعلم والعمل: يتناصحون في الخير، ويعملون بأوامر الله، ويرشدون أهلهم إلى الطاعة.^{١٦٨} ومما يدخل في معنى "أهليكم" الزوجة بلا شك.

٦. تحليل قوانين حقوق الإنسان بشأن المساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين في الزواج من منظور

الشريعة الإسلامية

^{١٦٤} الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن (دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١٧ هـ)، ج. ٢٠، ص. ١٦٠.

^{١٦٥} محمود بن أحمد العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (بيروت: دار الفكر، ١٤٣١ هـ)، ج. ٢٠، ص. ١٩٩١.

^{١٦٦} سمير بن أحمد الصباغ، حقوق الزوجين (شبكة الألوكة، ١٤٤٤ هـ)، ص. ١٨.

^{١٦٧} سورة التحريم (٦٦) ٦.

^{١٦٨} محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن (القاهرة: دار هجر ودار عالم الكتب، ١٤٢٢ هـ)، ج. ٢٣، ص.

.١٠٣

كما أوضح الباحث، هناك ثلاث مواد تساوي بين الحقوق والواجبات للزوجين في الزواج، وهي: المادة ١٦ الفقرة (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)، المادة ١٦ الفقرة (١) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والمادة ٢٣ الفقرة (٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR). أحد الأسباب التي يتم من خلالها التأكيد على المساواة في حقوق الإنسان هو القضاء على التمييز ضد المرأة. أحد أشكال التمييز ضد المرأة وفقًا لحقوق الإنسان هو تخصيص الحقوق بناءً على الجنس. على سبيل المثال في ممارسة تعدد الزوجات، يُمنح الرجال فقط الحق في الزواج بأكثر من زوجة، بينما لا تمتلك النساء الحق نفسه في الزواج من أكثر من زوج. يمكن أن تفتح هذه التفرقة المجال لانتهاكات بالتمييز ضد المرأة. وفقًا للمادة ١ من اتفاقية CEDAW، لأغراض هذه الاتفاقية يعنى مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.^{١٦٩}

لذلك، يمكن اعتبار تخصيص الحقوق بناءً على الجنس مثل ممارسة تعدد الزوجات، وخاصة تعدد الزوجات المتعدد، شكلاً من أشكال التمييز ضد المرأة لأنه من الناحية الهيكلية يمنح حقوقاً غير متساوية بين الرجل والمرأة في الزواج.

لذلك، وفقًا لقانون حقوق الإنسان الدولي، فإن تعدد الزوجات ينتهك مبدأ المساواة في الزواج ويجب أن يُمنع. وفي الدول التي لا تزال تسمح وتمارس ذلك، يجب على الدولة ضمان أن تحصل المرأة على حقوق وفوائد متساوية لتلك التي يتم الحصول عليها في الزواج الأحادي.^{١٧٠}

لكن هذا الرأي يختلف مع المفهوم في الإسلام، الذي يرى أن بعض الحقوق والواجبات في الزواج متميزة بناءً على الجنس. في الإسلام، يتم تقسيم بعض الحقوق والواجبات بين الزوجين وفقًا للدور المخصص لكل من الزوج والزوجة. على

¹⁶⁹ Umi Salamah, "Polemik Poligami Dalam Hukum Islam Tinjauan Hak Asasi Manusia," *Khuluqiyya: Jurnal Kajian Hukum dan Studi Islam*, no. 2 (2019): 9.

¹⁷⁰ Lea Mwambene, "What Is the Future of Polygyny (Polygamy) in Africa?," *Potchefstroom Electronic Law Journal/Potchefstroomse Elektroniese Regsblad* 20, no. 1 (2017): 11.

سبيل المثال، يُطلب من الزوجة طاعة زوجها طالما أن ذلك لا يتعارض مع الشرع، بينما يُطلب من الزوج أن يُنفق على زوجته كجزء من مسؤولياته داخل الأسرة. هل يعني ذلك أن الشريعة الإسلامية تهدف إلى التمييز ضد أحد الأطراف؟ عند التدقيق بشكل أعمق، نجد أن التفرقة في الأدوار بين الزوج والزوجة في الزواج التي تفرضها الشريعة الإسلامية تؤدي إلى العدالة بين الزوجين. ويرجع ذلك إلى أن الإسلام يقسم الأدوار بين الزوجين وفقاً للطبيعة والفطرة الخاصة بكل منهما.

يعترف الإسلام بوجود تفرقة بين الرجل والمرأة (*distinction*)، ولكن ليس بالمعنى التمييزي (*discrimination*). هذه التفرقة تنشأ بسبب الاختلافات الجسدية والبيولوجية بين المرأة والرجل. ومع ذلك، لا يُقصد من هذه التفرقة تفضيل أحد الطرفين أو تقليل من مكانة الآخر.^{١٧١}

في الإسلام، يُنظر إلى تفرقة الأدوار بين الزوج والزوجة على أنها شكل من أشكال العدالة الحقيقية، وليس على أنها نوع من التفاوت. هذا مبدأ مهم يجب فهمه بشكل صحيح. الإسلام لا يفهم المساواة على أنها تماثل مطلق في جميع الأمور، بل كموازنة بين الحقوق والواجبات التي تتناسب مع الطبيعة والقدرة والمسؤوليات الخاصة بكل طرف.

المساواة في الإسلام لا تعني أن الرجل والمرأة يجب أن يفعلوا نفس الشيء تمامًا، بل أن كليهما يمتلك نفس الدرجة من الكرامة رغم أن مسؤولياتهم تختلف. الزوج ليس أعلى من الزوجة لمجرد أنه يعمل لكسب الرزق، وكذلك الزوجة ليست أدنى لمجرد أنها تدير شؤون المنزل. كلاهما يحمل دورًا مهمًا يكمل الآخر في بناء أسرة قوية ومتوازنة.

كما ذكر السيد سابق في كتابه "فقه السنة"، أن الرجل أكثر قدرة على العمل والكفاح والسعي وراء الرزق خارج المنزل، بينما تكون المرأة أكثر قدرة على إدارة المنزل وتربية الأطفال وخلق الراحة في الحياة الأسرية وتعزيز الهدوء في الأسرة. لذا، يتم تحميل الرجل بالمهام التي تتناسب معه، بينما تتحمل المرأة المهام التي تتناسب مع طبيعتها. وبهذا الشكل، يسير البيت بشكل منتظم من الداخل والخارج دون أن يكون لأحد الزوجين سببًا يؤدي إلى حدوث انشقاق في الأسرة.^{١٧٢}

التفرقة في الأدوار بين الزوجين في الزواج تتماشى مع قول الله تعالى:

¹⁷¹ Nasaruddin Umar, *Kodrat Perempuan Dalam Islam* (Jakarta: Lembaga Kajian Agama dan Gender, 1999), 23.

¹⁷² السيد سابق، *فقه السنة* (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٣٥ هـ)، ج. ٢، ص. ١٣٦.

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾.^{١٧٣}

وفقاً لابن جرير الطبري، إن معنى قول الله تعالى: "الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ" هو أن الرجال مسؤولون عن نساءهم، أي أن عليهم واجب تربية زوجاتهم، وتوجيههن إلى ما يجب عليهن من حقوق الله تعالى ولأزواجهن، وذلك لأن الله فضّل الرجال على النساء، بأن أوجب عليهم دفع المهور، والإنفاق من أموالهم، وتوفير حاجات زوجاتهم. وهذا هو وجه التفضيل الذي جعله الله تعالى للرجال على النساء، وبسببه صاروا هم القائمين على شؤونهن، المتصرفين في أمورهن، والمطاعين في ما جعل الله إلهم من الحقوق والواجبات.^{١٧٤}

دور الزوج كقوام (قائد ومسؤول) في الأسرة يتماشى أيضاً مع ما أظهرته دراسات علم الأعصاب، وهي العلوم التي تدرس بنية ووظائف دماغ الإنسان. في هذا المجال، يُعرف أن حجم منطقة تحت المهاد في دماغ الرجل أكبر بحوالي ٢,٥ مرة مقارنة بالمرأة. أحد الوظائف الرئيسية لهذا الجزء من الدماغ هو تنظيم الشعور بالأمان. في سياق الأسرة، يعد أحد أشكال مسؤولية الزوج في الحفاظ على الأمان هو ضمان الأمان الاقتصادي، وهو ما نعرفه كواجب في توفير النفقة.^{١٧٥}

ومع ذلك، لا يعني ذلك أن الفضل الذي منحه الله تعالى للرجل يجب أن يُستخدم للسيطرة على المرأة. الرجل لديه ميزات تفوق المرأة في بعض الأمور، والعكس، فالمرأة أيضاً تتمتع بميزات لا يمتلكها الرجل. بنية دماغ المرأة تسهل عليها أداء دورها الرئيسي كأول معلمة لأطفالها. وفي المقابل، بنية دماغ الرجل تدعمه في تحمل المسؤولية الرئيسية لتوفير احتياجات الأسرة.^{١٧٦}

لذلك، فإن الشريعة الإسلامية التي تقوم على مبدأ العدالة والمساواة لا تقبل أبداً وجود عدم عدالة بين الجنسين. ولكن، فإن اعتبار التفرقة في تقسيم الأدوار والمسؤوليات بين الرجل والمرأة شكلاً من أشكال عدم العدالة بين الجنسين لا يتوافق مع الشريعة الإسلامية.^{١٧٧}

^{١٧٣} سورة النساء (٤): ٣٤.

^{١٧٤} محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن (القاهرة: دار هجر ودار عالم الكتب، ١٤٢٢ هـ)، ج. ٦، ص. ٦٨٧.

^{١٧٥} Rifqatul Husna and Ira Bariroh, "Penafsiran Term Qawwam Pada QS. Al-Nisa': 34 Dan Korelasinya Dengan Neurosains," *Ta'wiluna: Jurnal Ilmu Al-Qur'an, Tafsir dan Pemikiran Islam* 5, no. 3 (2024): 839.

^{١٧٦} Husna and Bariroh, "Penafsiran Term Qawwam Pada QS. Al-Nisa': 34 Dan Korelasinya Dengan Neurosains," 837.

^{١٧٧} Sippah Chotban and Azis Kasim, "Konsep Ketidakadilan Gender Perspektif Hukum Islam," *Al-Risalah* 20, no. 1 (2020): 40."

ث- الخاتمة

يُظهر هذا البحث أن مبادئ حقوق الإنسان الدولية كما هو مذكور في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) تُركّز بشكل كبير على المساواة بين الرجل والمرأة، خاصة في ما يتعلق بالزواج. على الرغم من أن هذه المبادئ تهدف بشكل عام إلى تحقيق العدالة، إلا أنه في بعض الحالات قد يبدو أن منهجها لا يأخذ بعين الاعتبار الفروقات الطبيعية بين الرجل والمرأة، بما في ذلك الأدوار التي هي جزء من فطرتهم.

على النقيض من ذلك، تركّز الشريعة الإسلامية على تقسيم الأدوار بشكل متوازن ومتوافق مع القدرات والمسؤوليات الطبيعية لكل من الزوج والزوجة. لا يرفض الإسلام المساواة، بل يفهمها في إطار العدالة، حيث يُعتبر الزوج والزوجة شريكين يكملان بعضهما البعض، وليس من الضروري أن يقوم كل منهما بجميع الأمور بالتساوي تمامًا.

لذلك، يمكن أن تكون نظرة الشريعة الإسلامية مكملّة لفهم المساواة بين الجنسين بشكل أكثر عدلاً وواقعية. ومن المتوقع أن يكون هذا البحث مرجعًا يُؤخذ بعين الاعتبار من أجل أن لا يُفهم مبادئ حقوق الإنسان بعيدًا عن السياق الديني والاجتماعي والفطري للإنسان. ينبغي أن ترى هذه المبادئ الأنظمة القانونية الأخرى، بما في ذلك الشريعة الإسلامية التي تعزّز بقيم العدالة والإنسانية، خاصة في ما يتعلق بحياة الأسرة.

ج- المراجع

القرآن الكريم.

- البغوي، الحسين بن مسعود. *معالم التنزيل في تفسير القرآن*. دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١٧.
- الدمشقي، إسماعيل بن عمر بن كثير. *تفسير القرآن العظيم*. بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٠.
- سابق، السيد. *فقه السنة*. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٣٥.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله. *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان*. مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني. *فتح القدير*. دمشق: دار ابن كثير، ١٤٣١.
- الصباغ، أبو عبد الرحمان سمير بن أحمد عبد الخالق. *حقوق الزوجين*. شبكة الألوكة، ١٤٤٤.

- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد. *المعجم الأوسط*. القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥.
- الطبري، أبو جعفر ابن جرير. *تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن*. القاهرة: دار هجر ودار عالم الكتب، ١٤٢٢.
- العيني، محمود بن أحمد. *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*. بيروت: دار الفكر، ١٤٣١.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج بن القشيري. *صحيح مسلم*. رياض: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، ١٤١٩.
- "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، تم الاطلاع عليه في تاريخ 9 يوليو 2025 ميلادية،
<https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights>
- "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، تم الاطلاع عليه في تاريخ 9 يوليو 2025 ميلادية،
<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights>
- "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، تم الاطلاع عليه في تاريخ 9 يوليو 2025 ميلادية،
<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women>
- Abdullah, Jihan. "Kesetaraan Gender Dalam Islam." *Musawa Journal for Gender Studies* 1, no. 1 (2009): 107–114.
- Adharsyah, Malik, Muhammad Sidqi, and Muhammad Aulia Rizki. "Pernikahan Dalam Perspektif Hukum Islam." *Jurnal Syariah dan Ekonomi Islam* 2, no. 1 (2024): 44–53.
<https://doi.org/10.71025/2xrmbv96>
- Ainiyah, Qurrotul. "Prinsip Pernikahan Dalam Cedaw Perspektif Hukum Islam." *Qolamuna: Jurnal Studi Islam* 4, no. 1 (2018): 21–42.
- Apriana, Dian, and Nanda Silvia. "Ketidakseimbangan Hak Dan Kewajiban Suami Istri Dalam Keluarga" (2022).
- Atabik, Ahmad, and Khoridatul Mudhiiah. "Pernikahan Dan Hikmahnya Perspektif Hukum Islam." *Yudisia* 5, no. 2 (2014): 293–294.
- Ats-Tsauri, Fajrul Islam. "Kesetaraan Gender Dalam Islam: Reinterpretasi Kedudukan Perempuan." *Progresiva: Jurnal Pemikiran dan Pendidikan Islam* 9, no. 2 (2020): 106–132. <https://doi.org/10.22219/progresiva.v9i2.14874>
- Audina, Dhea Januastasya. "Kesetaraan Gender Dalam Perspektif Hak Asasi Manusia." *Nomos: Jurnal Penelitian Ilmu Hukum* 2, no. 4 (2022): 148–154.
<https://doi.org/10.56393/nomos.v1i6.602>

-
- Chotban, Sippah, and Azis Kasim. "Konsep Ketidakadilan Gender Perspektif Hukum Islam." *Al-Risalah* 20, no. 1 (2020): 28–42. <https://doi.org/10.24252/al-risalah.v20i1.14464>
- Fiantika, Feny Rita. *Metodologi Penelitian Kualitatif*. Padang: PT. Global Eksekutif Teknologi, 2022.
- Habib, Muhamad, Thomas Mulyanto Kurniawan, Viola Evarista, Riyan Ardiansyah, and Vinanda Langgeng Kencana. "Implementasi Prinsip Kesetaraan Gender Dalam Undang-Undang Perkawinan Di Indonesia." *Journal of Mandalika Literature* 6, no. 2 (2025): 325–334. <https://doi.org/10.36312/jml.v6i2.3782>
- Hermanto, Agus. "Menjaga Nilai-Nilai Kesalingan Dalam Menjalankan Hak Dan Kewajiban Suami Istri Perspektif Fikih Mubadalah." *Al-Mawarid Jurnal Syariah Dan Hukum (JSYH)* 4, no. 1 (2022): 43–56. <https://doi.org/10.20885/mawarid.vol4.iss1.art3>
- Husna, Rifqatul, and Ira Bariroh. "Penafsiran Term Qawwam Pada QS. Al-Nisa': 34 Dan Korelasinya Dengan Neurosains." *Ta'wiluna: Jurnal Ilmu Al-Qur'an, Tafsir dan Pemikiran Islam* 5, no. 3 (2024): 826–841. <https://doi.org/10.58401/takwiluna.v5i3.1788>
- Lulu' Aniqurrohmah, Syayidah Fitria. "Kesetaraan Gender Dan Nilai Nilai Yang Terkandung Di Dalamnya Menurut Hak Asasi Manusia." *Jurnal Dunia Ilmu Hukum (JURDIKUM)* 1, no. 2 (2023): 50–56. <https://doi.org/10.59435/jurdikum.v1i2.170>
- Malik, Marhani, and Andi Alda Khairul Ummah. "Ketaatan Istri Terhadap Suami Perspektif Nabi Saw.(Suatu Kajian Tahlili)." *Jurnal Ushuluddin: Media Dialog Pemikiran Islam* 23, no. 1 (2021). <https://doi.org/10.24252/jumdpi.v23i1.19580>
- Malisi, Ali Sibra. "Pernikahan Dalam Islam." *SEIKAT: Jurnal Ilmu Sosial, Politik dan Hukum* 1, no. 1 (October 31, 2022): 22–28. <https://doi.org/10.55681/seikat.v1i1.97>
- Marhamah, Ismi, Meri Mardiyani, and Wahyu Maulana. "Sejarah Hak Asasi Manusia Di Indonesia." *Madani: Jurnal Ilmiah Multidisiplin* 1, no. 4 (2023). <https://doi.org/10.5281/zenodo.7953998>
- Mubarok, Muhammad Fuad, and Agus Hermanto. "Hak Dan Kewajiban Suami Istri Dalam Konsep Kesetaraan Gender Perspektif Maqasid Syariah." *The Indonesian Journal of Islamic Law and Civil Law* 4, no. 1 (2023): 93–108. <https://doi.org/10.51675/jaksya.v4i1.298>
- Muchimah, Muchimah. "Komparasi Hak Istri Pada KHI, HAM Dan Mazhab." *Al-Ahwal: Jurnal Hukum Keluarga Islam* 10, no. 2 (n.d.): 203–212. <https://doi.org/10.14421/ahwal.2017.10208>
- Muhaimin. *Metode Penelitian Hukum*. Mataram: Mataram University Press, 2020.

-
- Mwambene, Lea. “What Is the Future of Polygyny (Polygamy) in Africa?” *Potchefstroom Electronic Law Journal/Potchefstroomse Elektroniese Regsblad* 20, no. 1 (2017). <https://doi.org/10.17159/1727-3781/2017/v20i0a1357>
- Nurani, Sifa Mulya. “Relasi Hak Dan Kewajiban Suami Istri Dalam Perspektif Hukum Islam (Studi Analitis Relevansi Hak Dan Kewajiban Suami Istri Berdasarkan Tafsir Ahkam Dan Hadits Ahkam).” *Al-Syakhsyiyah: Journal of Law & Family Studies* 3, no. 1 (2021): 98–116. <https://doi.org/10.21154/syakhsyiyah.v3i1.2719>
- Nurliah, and Astika Umyy Athahira. *HAM, Gender Dan Demokrasi (Sebuah Tinjauan Teoritis Dan Praktis)*. Purbalingga: Sketsa Media, 2022.
- Salamah, Umi. “Polemik Poligami Dalam Hukum Islam Tinjauan Hak Asasi Manusia.” *Khuluqiyya: Jurnal Kajian Hukum dan Studi Islam* (2019): 1–17. <https://doi.org/10.56593/khuluqiyya.v1i2.32>
- Saputri, Neli. “Perkembangan Dan Pelanggaran Hak Asasi Manusia.” *Jurnal PUSDANSI* 2, no. 2 (2022).
- Setyowati, Enik. “Konvensi Internasional Cedaw: Kiprah Pbb Dalam Menghapus Diskriminasi Wanita & Dukungan Indonesia Melalui Ratifikasi.” *Jurnal Artefak* 8, no. 2 (October 27, 2021): 127–136. <https://dx.doi.org/10.25157/ja.v8i2.6277>
- Suhartawan, Budi. “Hak Dan Kewajiban Suami Istri Perspektif Al-Qur’an (Kajian Tematik).” *TAFAKKUR : Jurnal Ilmu Al-Qur’an dan Tafsir* 2, no. 2 (April 30, 2022): 106–126.
- Tijow, Lusiana Margareth. *Perlindungan Hukum Bagi Perempuan Korban Janji Kawin*. Malang: Inteligencia, 2017.
- Tuininga, Emma. *The Impact of CEDAW on Women’s Marital Rights: An Overview of Recent International Legislative Developments Bachelor Thesis*, 2018.
- Umar, Nasaruddin. *Kodrat Perempuan Dalam Islam*. Jakarta: Lembaga Kajian Agama dan Gender, 1999.
- Waldi, Atri, Aisyah Anggraeni, and Katharine Putri Rivelia. *HAM Dan Demokrasi*. Sukoharjo: CV Tahta Media Group, 2024.
- Yusuf, Hanif Maulana, Nazma ruhia Sabila, Faraz Gilar Nuladani, and Insan Noor Zaman. “Hak Asasi Manusia (HAM).” *Advances In Social Humanities Research* 1, no. 5 (June 2, 2023): 511–519. <https://doi.org/10.46799/adv.v1i5.58>
- Zed, Mestika. *Metode Penelitian Kepustakaan*. Jakarta Pusat: Yayasan Pustaka Obor Indonesia, 2014.
- “Arti Kata Hak - Kamus Besar Bahasa Indonesia (KBBI) Online.” Accessed July 5, 2025. <https://kbbi.web.id/hak>.

“Arti Kata Kewajiban - Kamus Besar Bahasa Indonesia (KBBI) Online.” Accessed July 5, 2025. <https://kbbi.web.id/kewajiban>.

“International Covenant on Civil and Political Rights.” *IntactiWiki*. Accessed July 5, 2025. https://en.intactiwiki.org/wiki/International_Covenant_on_Civil_and_Political_Rights.

“Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos. - Wikipedia, la enciclopedia libre.” Accessed July 5, 2025. https://es.wikipedia.org/wiki/Pacto_Internacional_de_Derechos_Civiles_y_Pol%C3%ADticos.

“Pandangan dunia.” *Wikipedia bahasa Indonesia, ensiklopedia bebas*, April 12, 2025. Accessed July 5, 2025. https://id.wikipedia.org/w/index.php?title=Pandangan_dunia&oldid=27134982.



An-Nikah: Jurnal Pernikahan Islam

Volume 1 Nomor 1 Juli 2025

Email Jurnal : an.nikah.ejournal@gmail.com

Website Jurnal : <https://ejournal.stdiis.ac.id/index.php/an-nikah/>

اختلاف الفقهاء في كون الخلع طلاقاً أو فسخاً وتطبيقه في جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا

Atma Nurseto

Program Studi Hukum Keluarga Islam

Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafii Jember

nursetoatma@gmail.com**Akhmad Husaini**

Program Studi Hukum Keluarga Islam

Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafii Jember

akhmadhusaini2016@mail.stdiis.ac.id**ABSTRACT**

This study explores khul' as a form of marital dissolution increasingly prevalent in modern society. It aims to clarify the nature of khul', its similarities and differences with talāq (divorce) and faskh (annulment), and the legal implications of juristic disagreements regarding its classification. Using a library-based method grounded in classical fiqh sources, the research finds that while khul', talāq, and faskh all terminate marriage, they differ in who initiates the separation, whether compensation (i'wad) is involved, and their effects on divorce counts, 'iddah, nafaqah, inheritance, and the possibility of raj'ah (reconciliation). The key debate lies in whether i'wad changes khul' from a talāq to a faskh. The stronger opinion holds that khul' is a faskh. However, Indonesia's Compilation of Islamic Law (Kompilasi Hukum Islam) treats khul' as an irrevocable divorce (talāq bā'in baynunah ṣuḡhrā) that reduces divorce counts and requires a new marriage contract and mahr for remarriage. This view aligns with the majority of jurists (jumhūr al-fuqahā') and represents a binding legal stance aimed at legal clarity, social stability, and fulfilling the objectives of Sharī'ah (maqāṣid al-sharī'ah).

Keywords: Khul', Talāq, Compilation of Islamic Law in Indonesia

المخلص

يتناول هذا البحث مسألة الخلع باعتباره أحد أنواع الفُرقة بين الزوجين، وذلك في ظل ازدياد ظهوره في الواقع الاجتماعي المعاصر. يهدف البحث إلى بيان حقيقة الخلع، ووجه الشبه والاختلاف بينه وبين الطلاق والفسخ، مع التركيز على الخلاف الفقهي حول اعتباره طلاقاً أم فسخاً، وبيان الأثر المترتب على كل قول. وقد اتبع الباحث المنهج المكتبي القائم على دراسة

المصادر الفقهية المعتمدة. وتوصل البحث إلى أن الخلع، والطلاق، والفسخ تشترك في إنهاء العلاقة الزوجية، لكنها تختلف في الجهة التي تطلب الفُرقة، وفي وجود العوض، وفي أثرها على عدد الطلقات، والعدة، والنفقة، والميراث، وإمكانية الرجعة. كما يبين أن سبب الخلاف الفقهي في حكم الخلع يعود إلى النظر في العوض هل يخرج عن كونه طلاقاً إلى كونه فسخاً. والراجح أن الخلع فسخ، إلا أن جمع الأحكام الشرعية الإسلامية بإندونيسيا اعتبرته طلاقاً بائناً بينونة صغرى، يُنقِص عدد الطلقات، ولا يجيز الرجعة إلا بعقد ومهر جديد، وهو ما يتفق مع رأي جمهور الفقهاء. واعتبار الخلع طلاقاً في جمع الأحكام الإسلامية هو حكم ملزم يرفع الخلاف، ويُعمل به تحقيقاً للاستقرار ومراعاةً للمصلحة الشرعية.

الكلمات الرئيسية: الخلع، الطلاق، جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا.

أ- المقدمة

من ذا الذي لا يتوق إلى الزواج؟ سواء أكان رجلاً أم امرأة، فإن أغلبهم يتمنون الحصول على شريك حياة يرافقهم حتى يشيخوا معاً. فالزواج سبيلٌ للحصول على أنيسٍ يشارك الإنسان حياته. إنه مرحلةٌ جميلةٌ لكل مسلمٍ ومسلمةٍ يطمحان إلى أسرةٍ يسودها الحبُّ والبركة. والزواج يُجد لتلبية حاجةٍ فطريةٍ في الإنسان، بحيث لا ينجرَّ حبُّ الرجل للمرأة إلى الوقوع في المحرمات التي يبغضها الله تعالى ويمقتها الناس. وله في الشرع مقاصد سامية، من بينها: التعاون على طاعة الله سبحانه وتعالى، والحفاظ على بقاء النوع البشري، وتكوين أجيالٍ تدافع عن الدين والوطن، فضلاً عن كونه من المكوّنات الأساسية لبناء المجتمع. وهي من سنن الله الكونية التي فطر الله الناس عليها، وبه تبنى الأسرة والرابطة بين الذكر والأنثى فيتكاثر الناس على منهج قويم وطريقة صالحة حافلة بالاطمئنان والاستقرار وإشباع الغرائز بطريقة مشروعة.^{١٧٨}

غير أنه في واقع الحياة، صار انفصام عرى الزواج مسألةً تؤرق المجتمع. فمع تزايد حالات الطلاق، تتعدد وتتفرع أسبابها. ورغم أنّ الشريعة الإسلامية تُبيح الطلاق، إلا أنه يظلّ في ذاته فعلاً غير مرغوب فيه، بل هو أكثر الأمور المباحة بُغضاً عند الله تعالى كما في الحديث (أبغض الحلال إلى الله الطلاق) وفي سننه مقال^{١٧٩}. لقد جاءت شريعة

^{١٧٨} عبد الله بن محمد المطلق، *فقه السنة الميسر*، (الرياض: دار كنوز إشبيليا، ٢٠٠٨ م)، ج. ٣، ص. ١٧٦.

^{١٧٩} أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، *سنن أبي داود*، (بيروت: المكتبة العصرية، بدون سنة)، ج. ٢، ص. ٢٥٥، رقم الحديث: ٢١٧٨. قال الحافظ في "التلخيص": "رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث محارب بن دثار عن ابن عمر، ورواه أبو داود والبيهقي مرسلًا ليس فيه ابن عمر، ورجح أبو حاتم والدارقطني في "العلل" والبيهقي المرسل. (أبو الفضل أحمد بن

الإسلام راعيةً لحياة الزوجية ومقويةً أواصرها، فنصّت على أحكامٍ تنظم الزواج منذ بدايته، وبيّنت كيفية اختيار الشريك، وعقد الزواج، وحقوق وواجبات الزوجين. كما رسمت خطواتٍ لحلّ المشاكل إذا وقعت، عسى أن يحافظ الزوجان على دوام عشّهما الزوجي. لكن الحقائق تأبى إلا أن تُظهر أنّ هناك أزواجًا يواجهون صعوباتٍ في حياتهم الزوجية. ليست المحبة دائماً قابلةً للاستمرار. فقد تنفصم عرى الزواج التي شُدّت منذ أمدٍ بعيدٍ بسبب تغيّر الأحوال. كان الأمر في البداية محبةً، ولكنه انتهى إلى شقاءٍ ومعاناة. فيكون الطلاق هو الحلّ الأخير. إمّا بأن يُطلّق الزوج زوجته، أو تطلب الزوجة من زوجها أن يُطلّقها بعوض وهو الخلع. وفي الآونة الأخيرة، كثر وقوع الطلاق الذي تطلبه المرأة (الخلع)، والذي يُعرف أيضاً بالدعوى القضائية من قبل الزوجة. تتنوع أسباب طلب الزوجة للطلاق، لكنّ العامل الاقتصادي المتدرج للأسرة يشكّل سبباً رئيساً. ففي محافظة جمبیر وحدها، سُجّلت ٢,٧٤٣ حالة فراق في هذه السنة.^{١٨٠} منها ٦٠٤ حالة طلاق طلبها الزوج أي قضية الطلاق، و٢,١٣٩ حالة فراقٍ رفعته الزوج أي قضية الخلع. وهذا ما دفع الكاتب إلى التعمّق في دراسة هذه المسألة. ولما كان الفراق في الفقه الإسلامي يدور بين الطلاق والخلع والفسخ، رغب الباحث في أن يعالج في هذا البحث عن المحاور التالية: (١) أوجه التشابه والاختلاف بين الخلع والطلاق والفسخ، (٢) أثر اختلاف الفقهاء في كون الخلع طلاقاً أو فسخاً وبيان الراجح من القولين، (٣) تطبيق الخلع في جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا. وقد وردت بحوث مشابهة قبل هذه الكتابة. من ذلك البحث في المجلة المحكمة *Maliki Interdisciplinary Journal (MIJ)* تحت الموضوع *Khulu' dalam Perspektif Kompilasi Hukum Islam (KHI)* "الخلع من منظور جمع الأحكام الإسلامية. كتبتها الباحثة يايوك سافيتري Yayuk Safitri. تكلمت الباحثة في بحثها عن تحليل الحماية القانونية التي تُمنح للزوجة في حالات الخلع، ولا سيما حينما يتم تحديد الخلع والتحقيق فيه وفقاً للأنظمة القانونية. كما تسعى إلى بيان العلاقة بين مفهوم الخلع ومكانة المرأة في نظام الزواج الإسلامي، وذلك بالرجوع إلى مضمون جمع الأحكام الإسلامية المتعلقة بأحكام الزواج والطلاق.^{١٨١} تساوى البحثان في معالجة قضية الخلع ويفترقان في أن ذلك البحث يتكلم

علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، (بدون المدينة: دار الكتب العلمية، ١٩٨٩ م)، ج. ٣، ص. ٤٣٥.

تم الاطلاع عليه ٨ https://kingsatker.badilag.net/Dash_page_perkaraditerima/perkara_persatker_detail/4013381¹⁸⁰

يونيو ٢٠٢٥.

¹⁸¹ Yayuk Safitri, "Khulu' dalam perspektif kompilasi hukum Islam (KHI)" (2024).

عن العوض المالي أو العيني، يمثل صورةً من صور الفراق المشروع في الشريعة الإسلامية. ويُعد هذا العوض شكلاً من أشكال الحماية القانونية التي يُقرّها النظام القضائي لصالح الزوجة التي تسعى للانفصال عن زوجها بطريقة مشروعة وقانونية وأما هذا البحث فيتكلم عن اختلاف الفقهاء في كون الخلع طلاقاً أو فسخاً والأثر المترتب منه والكلام عن تطبيقه في جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا.

البحث الثاني بحث محكم في مجلة *Indonesian Journal of Islamic Jurisprudence, Economic*

"Dinamika Nafkah Istri Dalam Cerai Gugat (Integrasi and Legal Theory (IJJEL)

antara Fikih dengan Konteks Indonesia)" (تكمال بين الفقه والسياق

الإندونيسي) الذي كتبها جمع من الكتاب. وقد عالج الكاتبون ما يتعلق بالنفقة التي هي حق شرعي ثابت للزوجة منذ قيام

عقد الزواج، وتستمر بحسب نوع الطلاق. وفي الفقه الإسلامي، تُراعى حال الزوجة بعد الطلاق في استحقاق النفقة، لا

سيما إذا كانت حاملاً أو مطلقة رجعيًا. أما في السياق الإندونيسي، فقد شهدت مسألة نفقة الزوجة في حالة دعوى

الطلاق تطورًا ملحوظًا؛ إذ انتقلت من فراغ قانوني إلى اجتهادات قضائية تُراعي حماية المرأة وتعزز حقوقها، بما يعكس

تكاملًا بين المبادئ الفقهية والواقع القانوني المعاصر¹⁸². تساوى البحثان في معالجة قضية الخلع ويفترقان في أن ذلك

البحث يعالج قضية النفقة المترتبة من الخلع أنها حق ثابت للمرأة في منشورات والتعاميم القضائية عن المحكمة العليا.

وأما هذا البحث فيتكلم عن أوجه التشابه والاختلاف بين الخلع والطلاق والفسخ والأثر المترتب من اختلاف الفقهاء في

كون الخلع هل هو فسخ أو طلاق. وكيف يكون تطبيقه لدى جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا.

البحث الثالث، مقالة بعنوان "مشروعية الخلع وأثره في استقرار الحياة الأسرية دراسة مقارنة في ضوء الفقه

الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري المعدل في بعض مواده بالأمر ٢٠٠٥-٢٠٠٥-٥٠٠. مدعما بالاجتهادات القضائية" التي

أصدرها مجلة الإحياء المحكمة. كتبها علاوة بوشوشة. وفي بحثها تناولت قضية ازدياد نسبة الفرقة بين الأزواج نظرا

للتعديلات التي أدخلت على قانون الأسرة المستمدة من نصوص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

¹⁸² Inawati Mohammad Jainie Jarajap, Amelia Rahmaniah, and Farihatni Mulyati, "Dinamika Nafkah Istri Dalam Cerai Gugat (Integrasi antara Fikih dengan Konteks Indonesia)" (n.d.).

لسنة ١٩٧٩ م، وكذا مخرجات المؤتمرات الخاصة بالسكان وغيرها.^{١٨٣} اتفق الباحثان في تناول مسألة الخلع واختلفاً في أن البحث المذكور يعالج قضية الخلع في الجزائر وأما هذا البحث فيعالج قضية الخلع وتطبيقه في جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا.

البحث الرابع، بحث عنون فيه كاتبه ب"أحكام الخلع في الفقه الإسلامي والقضاء السعودي". كتبه الباحث عبد الرحمن بن سليمان الجهني. هذه المقالة صدرت ضمن المجلة الدولية في العلوم القانونية والمعلوماتية. توصل الباحث في بحثه على أن مفهوم الخلع في الفقه الإسلامي مع الخلع في نظام الأحوال الشخصية السعودي متوافقان. فالألفظ الدالة على الخلع مقيدة بعض الشيء في الفقه الإسلامي، بينما نظام الأحوال الشخصية السعودي جعلها مطلقة بكل ما يدل على الفرقة. ثم جواز الخلع حال حيض المرأة أو نفاسها في الفقه الإسلامي، وكذلك نظام الأحوال الشخصية السعودي. وبعده لا يصح الخلع بلا عوض في الفقه الإسلامي و نظام الأحوال الشخصية السعودي. وكذا يصح الخلع دون الحاجة لصدور حكم قضائي في نظام الأحوال الشخصية.^{١٨٤} اتفق الباحثان في تناول مسألة الخلع واختلفاً في أن البحث المذكور يعالج قضية الخلع في المملكة العربية السعودية وأما هذا البحث فيعالج قضية الخلع وتطبيقه في جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا.

الدراسة السابقة التي تليها، بحث صدر ضمن مجلة *JURISPRUDENSI* تحت العنوان "*Dinamika*

Peran Pengadilan Agama Sidoarjo: Analisis Peningkatan Perkara Cerai Gugat و Khulu' dan Pasca-COVID-19 تفاعلات الخلع ودور المحكمة الدينية في سيدوارجو: تحليل لزيادة دعاوى الطلاق من طرف الزوجة بعد جائحة كوفيد-١٩" وهو بحث كتبه عدد من الكتاب. توصلوا في بحثهم بأن نسبة الخلع بعد حدوث جائحة كوفيد ازدادت وذلك بسبب الضغط الاقتصادي، وتغير نمط الأحوال الاجتماعية وعدم استقرار الحالة النفسية. ولأجل سد هذا الموج الفديح، قامت محكمة سيدوارجو الدينية بتوعية المجتمع عن تقوية العلاقة الزوجية والحفاظ عما

^{١٨٣} مجلة الإحياء، المجلد ٢٤، العدد: ٣٥، سبتمبر ٢٠٢٤، ص - ص: ٢٣٤ - ٢١٥ التقييم الدولي: ١١١٢-٤٣٥٠. الترقيم الدولي الإلكتروني: ٢٤٠٦-٢٥٨٨.

^{١٨٤} المجلة الدولية في العلوم القانونية والمعلوماتية (٢٠٢٥) العدد ٦ المجلد ٢ (2025) *Int.J. Law Inf. Sci. Vol. 6 No. 2, 67-82*

يضعونها وتقرير الأنظمة المعقولة وإيجاد الحل الأمثل للمشاكل الأسرية.¹⁸⁵ اتحد الباحثان في الكلام عن قضية الخلع واختلفا بأن ذلك البحث بحث ميداني في إحدى المحاكم الدينية بإندونيسيا. وأما هذا البحث فهو بحث مكتبي قام بتحليل قضية الخلع في منظور الفقه الإسلامي وتطبيقه في جمع الأحكام الإسلامية في إندونيسيا.

وبليه البحث السادس، البحث بعنوان "*Khulu: Tinjauan Menurut Hadits Bukhori Dan Pasal*"

148 KHI الخلع من منظور حديث البخاري ومادة ١٤٨ بجمع الأحكام الإسلامية.¹⁸⁶ كتبه الباحثان فازا فوزيا هيرماوان وتاج العارفين. البحث يتكلم عن قضية العوض في الخلع حيث أن العوض في الحديث يكون برد المهر من الزوجة إلى الزوج بينما كان في مادة ١٤٨ بجمع الأحكام الإسلامية يكون العوض على ما اتفق عليه الزوجان. تساوى الباحثان في الكلام عن مسألة الخلع وإنما في اختلاف في أن البحث المذكور يركز في قضية العوض في الخلع وأما هذا البحث فيعالج أثر اختلاف الفقهاء في كون الخلع طلاقاً أو فسخاً وتطبيق الخلع في جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا.

البحث السابع، قريب بالبحث السادس يتعلق عن مقارنة العوض في الخلع بين المذهب الشافعي وجمع الأحكام

الإسلامية. وهو بحث تحت العنوان "*Kompilasi Komparasi Iwadh Khulu' Perspektif Madzhab Syafi'i Dan Hukum Islam (KHI)*". ذلك البحث يعالج دراسة مقارنة بين المذهب الشافعي وجمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا في مسألة العوض.¹⁸⁷ تساوى الباحثان في الكلام عن مسألة الخلع وإنما في اختلاف في أن البحث المذكور يركز في قضية العوض في الخلع وأما هذا البحث فيعالج عن اختلاف الفقهاء في كون الخلع طلاقاً أو فسخاً وأثره وتطبيقه في جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا.

ب- منهج البحث

¹⁸⁵ Khusnul Lutfi Solch Am, Muhammad Zakki, and Misbahul Huda, "Dinamika Khulu' dan Peran Pengadilan Agama Sidoarjo: Analisis Peningkatan Perkara Cerai Gugat Pasca-COVID-19," *Jurisprudensi: Jurnal Ilmu Syariah, Perundang-Undangan dan Ekonomi Islam* 16, no. 2 (September 10, 2024): 453–467.

¹⁸⁶ Faza Puzia Hermawan and Tajul Arifin, "Khulu: Tinjauan Menurut Hadits Bukhori Dan Pasal 148 KHI," *Al Fuadiy : Jurnal Hukum Keluarga Islam* 6, no. 1 (June 18, 2024): 42–58.

¹⁸⁷ Isma Zahrotun Nisa and Masrokhin, "Komparasi iwadh khulu perspektif Madzhab Syafi'i dan KHI," *Jurnal Ilmiah Pendidikan Kebudayaan Dan Agama* 1, no. 4 (September 25, 2023): 19–31.

في هذا البحث، استخدم الباحث المنهج النوعي، الذي يُنتج بياناتٍ وصفيةً على هيئة كلماتٍ مكتوبة. وأما نوع البحث فهو بحثٌ مكتبيٌّ (دراسة مكتبية)، حيث يقوم الباحث بالرجوع إلى الكتب والمصادر العلمية للعلماء والفقهاء من أجل جمع المعلومات وتحليلها¹⁸⁸. اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج التحليلي المقارن، حيث قام بدراسة المسائل المتعلقة بالفرقة بين الزوجين، وخصوصاً مسألة الخلع، من خلال تتبع الأقوال الفقهية وتحليلها وبيان القول الراجح بدليله، والكلام عن تطبيقها في جمع الأحكام الإسلامية حيث أنها معمولة في المحاكم الدينية بإندونيسيا، ونظراً لطبيعة الموضوع، فإن البحث من نوع الدراسة المكتبية (البحث المكتبي)، حيث جمع الباحث مادته العلمية من الكتب الفقهية المعتمدة في المذاهب الأربعة، والنصوص النظامية والقضائية المتعلقة بالموضوع، دون إجراء دراسة ميدانية. وتم تحليل البيانات وفق منهج علمي منضبط، يجمع بين التحقيق الفقهي والمقارنة بين الأقوال، مع ربطها بالواقع القضائي المعاصر في إندونيسيا.

ت- البحث ونتائجه

١- تعريف الخلع والطلاق والفسخ وأوجه التشابه والاختلاف بينها

يود الباحث قبل أن يتكلم عن أوجه التشابه والاختلاف بين الخلع والطلاق والفسخ أن يورد مفهوم كل من تلك الأمور والأثار المترتبة منها. الخلع في اللغة مأخوذ من خلع الثوب ونحوه¹⁸⁹، وذلك لأن كلا الزوجين بمنزلة اللباس للآخر. قال الله سبحانه وتعالى: ((هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ)) أي: هم لباس لكم، وأنتم لباس لهن. وأما في الاصطلاح الشرعي، فهو فراق الرجل بعوض تدفعه الزوجة لزوجها¹⁹⁰، وهو عبارة عن فراق بين الزوجين بفدية تُعطيها الزوجة لزوجها، بلفظٍ مخصوص¹⁹¹. وأما دليل مشروعية الخلع، فمستند إلى القرآن الكريم، والسنة النبوية، وإجماع الأمة. ومما يدل على مشروعيته قوله تعالى: ((وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ

¹⁸⁸ Mestika Zed, Metode Penelitian Kepustakaan, (Jakarta: Yayasan Obor Indonesia, 2008), 3.. بالتصرف

¹⁸⁹ أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، ج. ٢، ص. ٢٠٩. مادة خلع.

¹⁹⁰ أبو مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة، (القاهرة: المكتبة التوقيفية، بدون سنة)، ج. ٣، ص. ٣٠٤.

¹⁹¹ نخبة من العلماء، كتاب الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، (الرياض: دار أعلام السنة، ٢٠٠٩م)، ص. ٣٠٣.

خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ)) البقرة: ٢٢٩. قال ابن كثير مبيناً تفسير الآية " إذا تشاقت الزوجان، ولم تقم المرأة بحقوق الرجل وأبغضته ولم تقدر على معاشرته، فلها أن تفتدي منه بما أعطاهما، ولا حرج عليها في بذلها، ولا عليه في قبول ذلك منها."^{١٩٢} والآية تبين سبب الفدية المعبر بها الخلع ومشروعيتها عند الحاجة الملحة إلى ذلك. قال القرطبي " حرم الله تعالى في هذه الآية ألا يأخذ إلا بعد الخوف ألا يقيما حدود الله، وأكد التحريم بالوعيد لمن تعدى الحد. والمعنى أن يظن كل واحد منهما بنفسه ألا يقيم حق النكاح لصاحبه حسب ما يجب عليه فيه لكرهه يعتقدها، فلا حرج على المرأة أن تفتدي، ولا حرج على الزوج أن يأخذ. والخطاب للزوجين."^{١٩٣}

وكذلك ما ثبت في السنة من حديث امرأة ثابت بن قيس رضي الله عنهما أنها جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: «يا رسول الله، لا أعيب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام». فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أتردّين عليه حديثه؟» قالت: نعم. فقال النبي صلى الله عليه وسلم لثابت: «أقبل الحديقة وطلقها تطليقة.» رواه البخاري.^{١٩٤} وهذا الحديث يدلّ على أنّ طلب المرأة للخلع لا يلزم أن يكون لسوء خلق الزوج أو لقصور في دينه، وإنما إذا خافت سوء العشرة والمخالطة السيئة، فيُشرع لها الخلع مقابل الفدية. بسبب ذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطلاق ورد البستان الذي اعطته لزوجها كفارة وهذه الحديثه تعتبر اول حدث للخلع في الاسلام. وهذا الحديث أصل في الخلع وعليه جمهور الفقهاء.^{١٩٥}

أما الآثار المترتبة من الخلع فسوف يتم إيرادها حين يعالج الباحث قضية كون الخلع هل طلاق أو فسخ. فالآثار المترتبة من تلك الأمور تشمل النقاط التالية وهي نقصان عدد الطلاق وعدمه، وهل فيه الرجوع أم لا، وهل يلزم عند

^{١٩٢} أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، (بدون المدينة: دار طيبة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، ج. ١، ص. ٦١٣.

^{١٩٣} أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م)، ج. ٣، ص. ١٣٧.

^{١٩٤} محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، (بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ)، ج. ٧، ص. ٤٦، رقم الحديث: ٥٢٧٣.

^{١٩٥} ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، شرح صحيح البخاري لابن بطلال، (الرياض: مكتبة الرشيد، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م)، ج. ٧، ص. ٤٢٠.

القاضي أم لا، واستحقاق المهر في تلك الأمور وعدمه، ومسألة العدة، ومسألة التوارث. كل ذلك يتم خلال الكلام عن مفهوم الطلاق والفسخ كما سيأتي.

الطلاق لغة هو الاطلاق. يقال طلقت الناقة أي نَفَسْت، أي أن الناقة انطلقت إلى حيث يشاء مسمارها. وطلقت المرأة أي بانث من زوجها.^{١٩٦} وأما شرعاً فهو حل قيد النكاح بلفظ الطلاق.^{١٩٧} وهو حل عقد النكاح كله بأن يكون الطلاق طلاقاً بائناً أو بعضه أي يكون الطلاق رجعيًا.^{١٩٨} الأصل في الزواج هو الاستمرار والتعايش بين الزوجين، ولهذا شرع الله أحكاماً وآداباً كثيرة لضمان بقاء العلاقة الزوجية ونموها. غير أن تجاهل بعض هذه الآداب، كعدم حسن اختيار الشريك أو التفريط في آداب العشرة، يؤدي إلى توتر العلاقة واستحالة التفاهم، مما يُفضي أحياناً إلى فشل الزواج. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تشريع قانون احتياطي يُرجع إليه عند تعذر استمرار الحياة الزوجية، بما يحفظ حقوق الطرفين ويمنع الظلم، خاصة حين تنعدم مقومات التعايش بين الزوجين. والحالة من تشريع قانون احتياطي.^{١٩٩}

الغرض الأساسي من النكاح هو دوام الحياة الزوجية بين الزوجين. إن الله قد شرع الكثير من الأحكام وآداب متنوعة في النكاح من أجل استمراره وضمان دوام العلاقة، ولكن أحياناً لا يحفظ الطرفان أو أحدهما هذه الآداب. فينشأ نزاع محتدم بينهما لا يترك مجالاً للسلم، فيستلزم ذلك وضع أحكام تنظم عملية الطلاق دون تضييع حقوق الطرفين حينما تنقطع وسائل المودة بينهما. شرع الله أحكام الزواج لضمان استمراره، لكن تجاهلها، كسوء الاختيار أو التفريط في العشرة، قد يؤدي لفشل العلاقة. لذلك وُضع قانون احتياطي يُلجأ إليه عند استحالة التعايش، لحفظ الحقوق ومنع الظلم.

الطلاق مشروع بنص القرآن والسنة والإجماع. أما من القرآن، فقد قال الله تعالى: ((الطلاق مرتان فإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ)) البقرة: ٢٢٩. ذكر العلماء في تفسير هذه الآية أن الطلاق الذي تحصل به الرجعة مرتان، واحدة بعد الأخرى، فحكم الله بعد كل طلاق هو إمساك المرأة بالمعروف، وحسن العشرة بعد

^{١٩٦} أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المخصص، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م)، ج. ٤، ص. ٣٧٧.

^{١٩٧} أبو مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة، ج. ٣، ص. ٢٠٩.

^{١٩٨} نخبة من العلماء، كتاب الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، ص. ٣٠٣.

^{١٩٩} مصطفى البغاء، مصطفى الخن، علي الشريجي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، (دمشق: دار المصطفى، ٢٠٢٠م)، ج. ٢، ص.

مراجعتها، أو تخلية سبيلها مع حسن معاملتها بأداء حقوقها، وألا يذكرها مطلقاً بسوء.^{٢٠٠} وهذه الآية أصل في مشروعية الطلاق. فالطلاق الرجعي يقع مرتين، وبعد كل مرة يجب على الزوج إما إمساك زوجته بمعروف، أو مفارقتها بإحسان، مع حفظ حقوقها وعدم الإساءة إليها.

وأما من السنة، فحديث ابن عمر رضي الله عنه حين طلق زوجته في حيضها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر ((مره فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق بعد أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء)). متفق عليه.^{٢٠١} فهذا الحديث يفيد أن شأن الطلاق قد وقع عند الصحابة، وهو مجمع على مشروعيته كما قال ابن قدامة " وأجمع الناس على جواز الطلاق، والعبارة دالة على جوازه، فإنه ربما فسدت الحال بين الزوجين، فيصير بقاء النكاح مفسدة محضة، وضرراً مجرداً بإلزام الزوج النفقة والسكنى، وحبس المرأة، مع سوء العشرة، والخصومة الدائمة من غير فائدة، فاقتضى ذلك شرع ما يزيل النكاح، لتزول المفسدة الحاصلة منه."^{٢٠٢} وهذه الحكمة على جواز الطلاق؛ لأنه قد تفسد العلاقة بين الزوجين، فيتحول الزواج إلى ضرر خالص، من نفقة بلا مودة، وسكنى بلا راحة، ونزاع دائم بلا جدوى، فشُرِعَ الطلاق لإزالة هذا الضرر وإنهاء المفسدة.

الطلاق يترتب منه الأمور. فمن حيث نقصان عدد الطلاق فلا شك أن الطلاق ينقص عدده. فالطلاق الذي يملك^{٢٠٣} الزوج مراجعة وجته بدون عقد جديد هو طلقتان. وأما إذا كان قد اساتوفى عدده فإنه يكون بائناً كبرى. فلا ينكحها حتى تنكح زوجاً غيره على التفصيل الذي ذكره الفقهاء. وأما إذا كان الطلاق دون الثلاث ولا يراجع الرجل زوجته في

^{٢٠٠} نخبة من أساتذة التفسير، التفسير الميسر، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م)، ص. ٣٦.
^{٢٠١} محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، (بدون المدينة: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ)، ج. ٧، ص. ٤١، رقم الحديث: ٥٢٥١.
 مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون سنة)، ج. ٢، ص. ١٠٩٣، رقم الحديث: ١٤٧١.
^{٢٠٢} أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، المغني، (القاهرة: بدون طبعة، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م)، ج. ٧، ص. ٣٦٣.
^{٢٠٣} أبو مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة، ج. ٣، ص. ٢٣٥.

تلك المدة فإنها تبين منه بينونة صغرى أو طلقها قبل الدخول بها. فيحوز الرجوع بعقد جديد. وكذا يحرم الطلاق في الحيض فيكون طلاقاً بدعياً يَأْتُم فاعله ويقع طلاقه.^{٢٠٤}

وأما وقوع الطلاق بغير حكم القاضي فإن الطلاق من الأحكام الوضعية التي من قبيل السبب. فإذا وقع الطلاق وقع أثره. ولا يحتاج إلى تصحيح القاضي أو أن يكون الطلاق أمام القاضي. وهذا مثل الإشهاد. فلا تحتاج صحة الطلاق إلى الإشهاد، لأنه ليس شرطاً في صحته.^{٢٠٥} وفي مسألة استحقات المهر فإن الطلاق إذا وقع بعد الدخول أو مات عنها الزوج فإن للمرأة المهر الكامل وإن وقع قبل الدخول فلها نصف المهر المسمى. وإذا طلقها قبل أن يدخل بها وقبل أن يفرض لها المهر فلا يجب لها إلا المتعة.^{٢٠٦} وفي مسألة العدة فلا خلاف أن عدة الطلاق ثلاثة قروء على خلاف في كون القراء هل هو طلاق أو حيض.^{٢٠٧} ولا يوجد التوارث إذا كان الطلاق بائناً فإن البينونة تصير المرأة أجنبية. وأما الطلاق الرجعي ففيه التوارث لكون الرجعية هي الزوجة.^{٢٠٨} وفي مسألة النفقة والسكنى فإن لها النفقة والسكنى والخلاف في المطلقة البائنة هل لها نفقة أم سكنى كما ذكرت مستوفاة في كتب الفقهاء.^{٢٠٩}

ويبقى أمر ثالث وهو أحد صور قطع العلاقة الزوجية إلى جانب الخلع والطلاق هو الفسخ. الفسخ هو أحد أشكال إنهاء العلاقة الزوجية التي يمكن أن يستخدمها الزوج أو الزوجة لإبطال النكاح. في كثير من المصادر يُذكر أن الفسخ في اللغة الفسخ لغة: يطلق على معان، منها: النقض أو التفريق، والضعف في العقل والبدن، والجهل، والطرح، وإفساد الرأي، ومن المجاز: انفسخ العزم والبيع والنكاح: انتقض، وقد فسخه: إذا نقضه^{٢١٠}، وأما في الاصطلاح فيُقصد به

^{٢٠٤} نخبة من العلماء، كتاب الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، ص. ٣٠٧.
^{٢٠٥} أحمد بن الحسين بن أحمد، أبو شجاع، شهاب الدين أبو الطيب الأصفهاني، متن الغاية والتقريب، (بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٤ هـ)، ص. ٢٤١.
^{٢٠٦} عبد الله بن محمد المطلق، فقه السنة الميسر، (الرياض: دار كنوز إشبيلية، ٢٠٠٨ م)، ج. ٣، ص. ٢٨٥.
^{٢٠٧} أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م)، ج. ٣، ص. ١٠٨.
^{٢٠٨} أبو مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة، ج. ٣، ص. ٢٤٠.
^{٢٠٩} أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج. ٣، ص. ١١٤.
^{٢١٠} مرتضى الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، تاج العروس، (بيروت: دار الهداية، بدون سنة)، ج. ٧، ص. ٣١٩، مادة فسخ.

إبطال أو فسخ الزواج بقرار من القاضي أو المحكمة. فهو نقض العقد من أصله أو منع استمراره، ولا يحتسب من عدد الطلاق، ويكون غالباً في العقد الفاسد أو غير اللازم.^{٢١١}

لمزيد البيان عن تفصيل الفسخ: منه ما يتوقف على القضاء، ومنه ما لا يتوقف عليه. أما الفسخ المتوقف على القضاء فهو في الجملة يكون في الأمور الآتية: عدم الكفاءة. ونقصان المهر عن مهر المثل. وإبء أحد الزوجين الإسلام إذا أسلم الآخر، لكن الفرقة بسبب إبء الزوجة فسخ بالاتفاق، أما الفرقة بسبب إبء الزوج فهي فسخ في رأي الجمهور ومنهم أبو يوسف، وخالف في ذلك أبو حنيفة ومحمد، فلم يريا توقفها على القضاء، لأن الفرقة حينئذ طلاق في رأيهما- خيار البلوغ لأحد الزوجين عند الحنفية، إذا زوجهما في الصغر غير الأب والجد. خيار الإفاقة من الجنون عند الحنفية إذا زوج أحد الزوجين في الجنون غير الأب والجد والابن. وأما الفسخ غير المتوقف على القضاء فهو في الجملة في الأمور التالية: فساد العقد في أصله، كالزواج بغير شهود. وطروء حرمة المصاهرة بين الزوجين، وردة الزوج في رأي أبي حنيفة وأبي يوسف، فإن ارتد الزوجان فلا يفرق بينهما بمجرد الردة في الراجح عند الحنفية.^{٢١٢}

ويختلف عن الطلاق الذي لا يحق إلا للزوج أن يقوم به تجاه الزوجة، فالفسخ يمكن أن يقوم به الزوج أو الزوجة على حد سواء. بين السيد سابق إن الفسخ قد يحدث بسبب شروط لم تُستوفَ في عقد النكاح أو بسبب أمور أخرى تطراً فيما بعد تبطل استمرار الزواج.^{٢١٣} إذن الفسخ في الزواج نوعان: ما يتوقف على القضاء، ويشمل حالات كعدم الكفاءة، ونقص المهر، وإبء أحد الزوجين الإسلام، مع اختلاف في بعض الجزئيات بين الفقهاء. ومنه أيضاً خيار البلوغ والإفاقة إذا كان العقد بغير إذن وليّ معتبر. أما الفسخ غير المتوقف على القضاء، فيكون في حالات مثل فساد العقد من أصله، كغياب الشهود، أو طروء حرمة بين الزوجين، أو ردة الزوج في رأي أبي حنيفة وأبي يوسف.

يمكن الاستنتاج أن الفسخ هو إبطال الزواج الذي قد تم فعلاً، كأنه لم يكن بين الطرفين زواج سابقاً. فالفسخ يختلف عن الطلاق، فالطلاق ليس إبطالاً للزواج، بل إنهاء للعلاقة الزوجية القائمة. والفسخ يخالف الطلاق في أنه نقض

^{٢١١} وهبة بن مصطفى الرُّحَيْلِي، *الفقه الإسلامي وأدلته*، (دمشق: دار الفكر، بدون سنة)، ج. ٩، ص. ٧٠٤١.

^{٢١٢} مجموعة من الباحثين، *الموسوعة الفقهية الكويتية*، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٧ هـ)، ج. ٣٢، ص. ١٣٧.

^{٢١٣} سيد سابق، *فقه السنة*، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م)، ج. ٢، ص. ٣١٤.

للعقد وتهدم به آثاره وأحكامه التي نشأت عنه وأما الطلاق فلا ينقض العهد ولكن ينهي آثاره فقط.^{٢١٤} فالفسخ عبارة عن إبطال لعقد الزواج من أصله، كأن الزواج لم يقع مطلقاً، بخلاف الطلاق الذي ينهي العلاقة الزوجية مع بقاء آثارها السابقة. فالفسخ يُزيل كل ما ترتب على الزواج، بينما الطلاق لا يُنقض العقد وإنما يوقف أحكامه. لذلك، الفرق بينهما جوهرى من حيث الأثر الشرعى.

والأثر المترتب من الفسخ كما بين سابقاً أن الفسخ لا ينقص عدد الطلاق. والفرقة الحاصلة بالفسخ غير الفرقة الحاصلة بالطلاق، إذ أن الطلاق ينقسم إلى طلاق رجعي وطلاق بائن. والرجعي لا ينهي الحياة الزوجية في الحال، والبائن ينهيها في الحال. أما الفسخ، سواء أكان بسبب طارئ على العقد، أم بسبب خلل فيه، فإنه ينهي العلاقة الزوجية في الحال.^{٢١٥} ومن جهة أخرى. فإن الفرقة بالطلاق تنقص عدد الطلاقات، فإذا طلق الرجل زوجته طلاقاً رجعيًا، ثم راجعها وهي في عدتها، أو عقد عليها بعد انقضاء العدة عقداً جديداً، فإنه تحسب عليه تلك الطلقة، ولا يملك عليها بعد ذلك إلا طلقتين. وأما الفرقة بسبب الفسخ فلا ينقص بها عدد الطلاقات، فلو فسخ العقد بسبب خيار البلوغ، ثم عاد الزوجان وتزوجا ملك عليها ثلاث طلاقات. وقد أراد فقهاء الاحناف أن يضعوا ضابطاً عاماً لتمييز الفرقة التي هي طلاق، من الفرقة التي هي فسخ، فقالوا: إن كل فرقة تكون من الزوج، ولا يتصور أن تكون من الزوجة فهي طلاق. وكل فرقة تكون من الزوجة لا بسبب من الزوج، أو تكون من الزوج ويتصور أن تكون من الزوجة فهي فسخ.^{٢١٦}

وقد يكون بحكم القاضي كالفسخ بالعيب وحكم الشارع كالنكاح بالأخت من الرضاع. بين السيد سابق أن الفسخ بقضاء القاضي من الحالات ما يكون سبب الفسخ فيها جلياً لا يحتاج إلى قضاء القاضي، كما إذا تبين للزوجين أنهما أخوان من الرضاع، وحينئذ يجب على الزوجين أن يفسخا العقد من تلقاء أنفسهما. ومن الحالات ما يكون سبب الفسخ خفياً غير جلي، فيحتاج إلى قضاء القاضي، ويتوقف عليه، كالفسخ بإبء الزوجة المشركة الاسلام إذا أسلم زوجها، لأنها ربما لا تمتنع فلا يفسخ العقد.^{٢١٧}

^{٢١٤} أبو مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة، ج. ٣، ص. ٢٠٩.

^{٢١٥} سيد سابق، فقه السنة، ج. ٢، ص. ٣١٥.

^{٢١٦} المصدر السابق.

^{٢١٧} المصدر السابق.

وأما العدة للفسخ فإنه بالاستبراء أي بالحيضة الواحدة أو بالحمل على القول الأقرب الراجح. لأن القروء وضعت على المطلقة وأما المفسوخة فليست بمطلقة. واختاره ابن تيمية وتابعه ابن عثيمين حيث قال في الشرح الممتع " والصحيح أنها لا تعد كمطلقة، وإنما تستبرأ بحيضة؛ لأن هذه ليست زوجة، ولا مطلقة، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وكون العدة ثلاثة قروء للزوجة التي طلقها زوجها، ليس لأجل العلم ببراءة الرحم فقط، لكن من أجل ذلك، ومن أجل حقوق الزوج؛ ليمتد له الأجل حتى يراجع إن شاء، والموطوءة بشبهة، هل يكون في حقها ذلك؟ لا؛ لأنه ليس زوجها، حتى يحتاج أن نمده الأجل لعله يراجع، وإنما المقصود أن نعلم براءة رحمها، وهذا يحصل بحيضة، هذا من جهة التعليل، أما من جهة الدليل فالأن الله إنما أوجب العدة على المطلقة، وهذه ليست مطلقة.^{٢١٨}

والفسخ ليس فيه وجوب النفقة والتوارث لأنه ليس فيه علاقة زوجية. قال الشافعي رضي الله عنه: " وكل ما وصفت من متعة أو نفقة أو سكتى فليست إلا في نكاح صحيح فأما كل نكاح كان مفسوخاً فلا نفقة حاملاً أو غير حامل ".^{٢١٩} والفسخ يجوز أن يكون في الحيض وغيره. وإذا أراد الرجوع فلا بد أن يكون بعقد جديد. وفي استحقاق المهر فإذا دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها وإذا لم يدخل بها فليس لها شيء من المهر لعدم ورود الدليل الأمر بذلك. قال ابن قدامة "أن الفسخ إذا وجد قبل الدخول، فلا مهر لها عليه، سواء كان من الزوج أو المرأة. وهذا قول الشافعي لأن الفسخ إن كان منها، فالفرقة من جهتها، فسقط مهرها، كما لو فسخته برضاع زوجة له أخرى، وإن كان منه، فإنما فسخ لعيبها دلسته بالإخفاء، فصار الفسخ كأنه منها."^{٢٢٠} والمفهوم من كلامه أنه لو تم الدخول فإنه لها المهر لعموم الحديث (فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها) رواه الترمذي.^{٢٢١} قال الصنعاني " وظاهره أن المرأة تستحق المهر بالدخول، وإن كان النكاح باطلاً."^{٢٢٢}

^{٢١٨} محمد بن صالح بن محمد العثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، (الدمام: دار ابن الجوزي، بدون سنة)، ج. ١٣، ص. ٣٨١.
^{٢١٩} الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الحاوي الكبير في فقه مناهج الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المنزي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م)، ج. ١١، ص. ٤٦٦.
^{٢٢٠} أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، المغني، (القاهرة: بدون طبعة، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م)، ج. ٧، ص. ١٨٨.

^{٢٢١} الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤدة بن موسى بن الضحاك أبو عيسى، سنن الترمذي المسعى بالجامع الكبير، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨ م)، ج. ٢، ص. ٣٩٨، رقم الحديث: ١١٠٢. قال ابن الملقن " قال ابن الجوزي: رجاله رجال الصحيح، وقال ابن معين: إنه

ومن خلال الشرح السابق للخلع والطلاق والفسخ يمكن التوصل إلى أوجه التشابه والاختلاف بينهم. وجه التشابه أن الثلاثة تُنهي العلاقة الزوجية القائمة و من حيث المهر فإن المهر ثبت كاملاً بالدخول في الخلع والطلاق والفسخ. أما وجه الاختلاف فوجد الباحث فيها ثماني نقاط فهي: (١) من حيث الفراق، فإن الخلع هو الفراق بطلب من الزوجة بعبوس وخالعها الزوج، والطلاق هو الفرقة من الزوج بلا عبوس، وأما الفسخ قد يكون من قبل القاضي وقد يكون من قبل الشرع وليس فيه عبوس. (٢) من حيث نقصان عدد الطلاق فإن الطلاق ينقص عدده والفسخ لا ينقص وأما الفسخ فمختلف فيه بناء على الخلاف في كونه فسخاً أم طلاقاً كما سيأتي. (٣) وأما من حيث الوقوع فإن الخلع والطلاق يصح ولو لو يكونا عند القاضي وأما الفسخ فمنه ما يصح بحكم القاضي ومنه ما يصح بحكم الشارع دون القاضي. (٤) المهر إذا لم يكن دخل بها الزوج ففي الطلاق لها نصف المهر وفي الخلع والفسخ ليس لها شيء. (٥) وفي العدة فإن عدة الطلاق ثلاثة قروء وعدة الفسخ هي الاستبراء بالحمل أو بالحضة وأما الخلع فمختلف فيه كما سيأتي. (٦) من حيث الرجوع ففي الطلاق الرجعي فيه رجعة بغير عقد جديد وفي الطلاق البائن لا رجعة بعقد جديد. وأما في الخلع والفسخ فإذا أراد الرجل الرجوع فإنه لا بد من عقد جديد. (٧) في الطلاق الرجعي فيه النفقة والإرث لأن الرجعية هي الزوجة وفي الطلاق البائن ففيه خلاف. وأما الخلع والفسخ فليس فيهما النفقة ولا الإرث. (٨) من حيث وقت الفرقة فإن الطلاق يحرم أن يطلق الزوج زوجته في حالة الحيض وأما الخلع والفسخ فيجوز إيقاعه في حالة الحيض.

٢- اختلاف الفقهاء في الخلع والأثر المترتب من ذلك الاختلاف

يود الباحث قبل أن يسرد خلاف الفقهاء في كون الخلع طلاقاً أم فسخاً بتحرير محل النزاع. وقد اتفق جمهور الفقهاء على أن الخلع إذا كان بلفظ الطلاق أو ينويه الزوج فإنه يقع طلاقاً بائناً. وإنما الخلاف إذا كان بلفظ الخلع ولم ينو به الطلاق وإنما ينو الخلع.^{٢٢٣} وفي هذه المسألة اختلف الفقهاء في الخلع أهو طلاق أم فسخ؟ فرأى الجمهور، ومنهم أبو حنيفة ومالك، أنه طلاق بائن يُحسب من عدد الطلقات، بينما قال الشافعي وأحمد وابن عباس إنه فسخ لا يُحسب

أصح حديث في الباب" (ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، خلاصة البدر المنير، (بدون المدينة: مكتبة الرشد، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م)، ج. ٢، ص. ١٨٧).

^{٢٢٢} الأمير الصنعاني محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، سبل السلام، (بيروت: دار الحديث، بدون سنة)، ج. ٢، ص. ١٧٣.

^{٢٢٣} أبو مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة، ج. ٣، ص. ٣٠٦.

منها.^{٢٢٤} وهذا الخلاف مبني على سبب الخلاف الذي هو اقتران العوض بهذه الفرقة هل يخرجها من نوع فرقة الطلاق إلى نوع الفسخ أم ليس يخرجها كما ذكره ابن رشد في بداية المجتهد.^{٢٢٥}

فمن المستحسن أن يسرد كلام الفقهاء في هذه المسألة من كل المذاهب ليكون البيان متضحاً أكثر. الفسخ على أنه طلاق بائن فقال السرخسي الحنفي "والخلع تطليقة بائنة عندنا."^{٢٢٦} قال ابن عبد البر المالكي "الخلع ليس بفسخ عند مالك وإنما هو طلاق بائن ومن نوى بالخلع تطليقتين أو ثلاثاً لزمه ذلك."^{٢٢٧} والقول عند الشافعية حيث قال الماوردي الشافعي "فعلى هذا إذا كان صريحاً فهل يكون طلاقاً أو فسخاً؟ فيه قولان: أحدهما: قاله في (الأم) و (الإملاء) (وأحكام القرآن) أنه صريح في الطلاق."^{٢٢٨} ورواية عن أحمد حيث قال المرادوي الحنبلي "والخلع طلاق بائن إلا أن يقع بلفظ الخلع أو الفسخ والمفاداة ولا ينوي به الطلاق فيكون فسخاً لا ينقص به عدد الطلاق في إحدى الروايتين (والأخرى) هو طلاق بائن بكل حال."^{٢٢٩} وهو قول لبعض السلف من الصحابة والتابعين كعثمان وعلي وابن مسعود وعطاء والنخعي والشعبي وبعض أئمة المذاهب كالثوري والأوزاعي والزهري.^{٢٣٠}

وأما الذين قالوا بأن الخلع فسخ فهو قول قديم للشافعي والرواية المشهورة عن أحمد وقال به إسحاق بن رهويه وأبو ثور وداود الظاهري وهو مذهب ابن عباس واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه.^{٢٣١} قال النووي الشافعي مبيناً مذهب إمامه " وإن لم يجز إلا لفظ الخلع، فقولان الجديد، أنه طلاق ينقص به العدد، وإذا خالعه ثلاث مرات، لم

^{٢٢٤} أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*، ج. ٣، ص. ٩١.

^{٢٢٥} المصدر السابق

^{٢٢٦} محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، *المبسوط*، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، ج. ٦، ص. ١٧١.

^{٢٢٧} أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، *الكافي في فقه أهل المدينة*، (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، ج. ٢، ص. ٥٩٣.

^{٢٢٨} الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، *الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المنزني*، ج. ١٠، ص. ٩.

^{٢٢٩} علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، *الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف*، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون سنة)، ج. ٨، ص. ٣٩٢.

^{٢٣٠} أبو مالك كمال بن السيد سالم، *صحيح فقه السنة*، ج. ٣، ص. ٣٠٧.

^{٢٣١} المصدر السابق، ج. ٣، ص. ٣٠٨.

ينكحها إلا بمحلل، والقديم: أنه فسخ لا ينقص به العدد. ويجوز تجديد نكاحها بعد الخلع بلا حصر.^{٢٣٢} قال المرداوي الحنبلي "الصحيح من المذهب: أن الخلع فسخ. لا ينقص به عدد الطلاق، بشرطه الآتي. وعليه جماهير الأصحاب. قال الزركشي: هذه الرواية هي المشهورة في المذهب، واختيار عامة الأصحاب متقدمهم ومتأخرهم. قال في الخلاصة: فهو فسخ في الأصح^{٢٣٣}". قال ابن عباس "ما أجازته المال فليس بطلاق" رواه عبد الرزاق.^{٢٣٤} وقال شيخ الإسلام ابن تيمية "وما علمت أحداً من أهل العلم صحح ما نقل عن الصحابة من أنه طلاق بائن محسوب من الثلاث".^{٢٣٥}

هنا، يود الباحث أن يورد أدلة الفقهاء في هذه المسألة مع مناقشة تلك الأدلة. استدلت القائلون بالقول الأول بما يلي: أن في بعض طرق روايات حديث الخلع وهو قصة امرأة ثابت بن قيس ورد اللفظ "أقبل الحديثة وطلقها تطليقة". الحديث رواه البخاري. ولكن أجيب بأن البخاري أورده مرسلًا وتعقبه بقوله: «لا يتابع فيه عن ابن عباس».^{٢٣٦} ما يدل على ضعفه. والطرق الصحيحة الموصولة ليس فيها ذكر التطليق.^{٢٣٧} وكذلك استدلتوا بالحديث (أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخلع تطليقة بائنة). رواه أبو يعلى.^{٢٣٨} لكن الرواية غير صحيحة. قال البيهقي "تفرد به عباد بن كثير البصري وقد ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والبخاري وتكلم فيه شعبة بن الحجاج وكيف يصح ذلك ومذهب ابن عباس وعكرمة بخلافه على أنه يحتمل أن يكون المراد به إذا نوى به طلاقاً أو ذكره والمقصود منه قطع الرجعة".^{٢٣٩}

^{٢٣٢} أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، *روضة الطالبين وعمدة المفتين*، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م)، ج. ٧، ص. ٣٧٥.

^{٢٣٣} علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي دمشقي الصالحي الحنبلي، *الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف*، ج. ٨، ص. ٣٩٢.
^{٢٣٤} أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، *المصنف*، (بيروت: المجلس العلمي، ١٤٠٣ هـ)، ج. ٦، ص. ٤٨٦، رقم الحديث: ١١،٧٦٨.

^{٢٣٥} تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، *مجموع فتاوى*، (المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م)، ج. ٣٢، ص. ٢٩٠.

^{٢٣٦} محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري*، ج. ٧، ص. ٤٦، رقم الحديث: ٥٢٧٣.

^{٢٣٧} أبو مالك كمال بن السيد سالم، *صحيح فقه السنة*، ج. ٣، ص. ٣٠٧.
^{٢٣٨} أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلية، *المعجم*، (فيصل آباد: إدارة العلوم الأثرية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م)، ج. ١، ص. ١٩٦، رقم الحديث: ٢٣٠.

^{٢٣٩} البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، *السنن الكبرى*، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م)، ج. ٧، ص. ٥١٨، رقم الحديث: ١٤،٨٦٥.

وقضى عثمان في أم بكرة الأسلمية حين اختلعت من زوجها بالطلاق فقال (هي واحدة "وفي رواية تطليقة" إلا أن تكون سمت شيئاً فهو على ما سمّت). في الموطأ^{٢٤٠} وهي رواية ضعيفة ضعفها أحمد^{٢٤١} واستدلوا بما روي عن ابن مسعود أنه قال (لا تكون تطليقة بائنة إلا في فدية أو إيلاء) رواه ابن أبي شيبة^{٢٤٢} ولكن في هذه الرواية مقال. فقد بين ابن القيم ذلك بسبب سوء حفظ ابن أبي ليلى وغايته إن كان محفوظاً أن يدل على أن الطلقة في الخلع تقع بائنة لا أن الخلع يكون طلاقاً بائناً وبين الأمرين فرق ظاهر^{٢٤٣}. وكذا روي عن علي ما يدل على أن الخلع طلقة بائنة وضعفها ابن حزم^{٢٤٤} ونقل ابن حجر قول ابن خزيمة "لا يثبت عن أحد أنه طلاق"^{٢٤٥}.

وأما الذين قالوا بأن الخلع هة الفسخ فإنهم استدلوا بالآية واستدلوا لها على ما فهمه ابن عباس. عن طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سأل إبراهيم بن سعد ابن عباس عن امرأة طلقها زوجها تطليقتين ثم اختلعت منه أيتزوجها؟ قال ابن عباس: "ذكر الله عز وجل الطلاق في أول الآية وآخرها والخلع بين ذلك فليس الخلع بطلاق، ينكحها" رواه البيهقي^{٢٤٦} والآية التي أشار إليها ابن عباس هي ((الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ))^{٢٤٧} ووجه الاستدلال من الآية كما ذكره ابن رشد الحفيد أنه الله - تبارك وتعالى - ذكر في كتابه الطلاق فقال: {الطلاق مرتان} ثم ذكر الافتداء، ثم قال: {فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره}. فلو كان الافتداء طلاقاً لكان الطلاق الذي لا تحل له فيه إلا بعد زوج

^{٢٤٠} مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبجي المدني، الموطأ، (بيروت: المكتبة العلمية، بدون سنة)، ج. ١، ص. ١٨٩، رقم الحديث: ٥٦٣.
^{٢٤١} ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، (الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)، ج. ٨، ص. ٦٠.
^{٢٤٢} أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواسي العبسي، المصنف في الأحاديث والآثار، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٨٩م-١٤٠٩هـ)، ج. ٤، ص. ١١٧، رقم الحديث: ١٨،٤٣٥.
^{٢٤٣} محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م)، ج. ٥، ص. ١٨١.
^{٢٤٤} المصدر السابق.
^{٢٤٥} أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٩م)، ج. ٣، ص. ٤٣٣.
^{٢٤٦} البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، السنن الكبرى، ج. ٧، ص. ٥١٧، رقم الحديث: ١٤،٨٦٣.
^{٢٤٧} البقرة: ٢٢٩.

هو الطلاق الرابع.^{٢٤٨} ولكن أجيب عن الاستدلال بأن الله لما ذكر التطليقة الثالثة بعوض وبغير عوض وبهذا لا يصير الطلاق أربعاً.^{٢٤٩}

واستدلوا كذلك بما رواه عكرمة عن ابن عباس أنه قال (ما أجازته المال فليس بطلاق). رواه عبد الرزاق^{٢٥٠} وقال بصحته ابن مفلح.^{٢٥١} واستدلوا بفتوى عثمان ابن عفان كما روى ابن ماجه عن الربيع بنت معوذ ابن عفراء قال قلت لها حديثي حديثك قالت اختلعت من زوجي ثم جئت عثمان فسألت ماذا علي من العدة فقال لا عدة عليك إلا أن يكون حديث عهد بك فتمكثين عنده حتى تحيضين حيضة قالت وإنما تبع في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريم المغالية وكانت تحت ثابت بن قيس فاختلعت منه.^{٢٥٢} وقال الألباني إنه حسن صحيح.^{٢٥٣} وكذا جاء عن ابن عباس في شأن عدة المختلعة أنها حيضة وليست بثلاثة قروء كما أخرجه أبو داود في سننه عن ابن عباس، «أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة»، قال أبو داود: وهذا الحديث رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن عمرو بن مسلم، عن عكرمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا.^{٢٥٤} وأعل أبو داود بالإرسال.

فالمسألة التي يعالجها الباحث من الخلاف المعتبر في الفقه وكل له دليله ووجهة نظره. وهو من الأمور الاجتهادية. لو كان حديث عباس في عدة المختلعة أنها حيضة صحيحاً لكان حجة. وكذلك أن فتوى عثمان صريح في أنه تبع لقضاء الرسول صلى الله عليه وسلم وقد حكم على الرواية بالصحة. وكذا يطلب الترجيح من حيث الأمر المعقول في الشريعة وإليه ذهب الباحث بأن الراجح -والعلم عند الله- أن الخلع هو الفسخ حيث أن مقتضى قواعد الشريعة فإن العدة إنما

^{٢٤٨} أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*، ج. ٣، ص. ٩١.

^{٢٤٩} أبو مالك كمال بن السيد سالم، *صحيح فقه السنة*، ج. ٣، ص. ٣٠٨.

^{٢٥٠} سبق تخريجه.

^{٢٥١} محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي، *الفرع*، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م)، ج. ٨، ص. ٤٢١.

^{٢٥٢} ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، *سنن ابن ماجه*، (بدون المدينة: دار إحياء الكتب العربية، بدون سنة)، ج. ١، ص. ٦٦٣، رقم الحديث: ٢٠٥٨.

^{٢٥٣} محمد ناصر الدين الألباني، *صحيح وضعيف سنن ابن ماجه*، (برنامج منظومة التحقيقات الحديثية - المجاني - من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية).

^{٢٥٤} أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، *سنن أبي داود*، (بيروت: المكتبة العصرية، بدون سنة)، ج. ٢، ص. ٢٦٩، رقم الحديث: ٢، ٢٢٩.

جعلت ثلاث حيض ليطول زمن الرجعة، فيتروى الزوج ويتمكن من الرجعة في مدة العدة، فإذا لم تكن عليها رجعة، فالمقصود مجرد براءة رحمها من الحمل وذلك يكفي فيه حيضة، كالأستبراء. ولا ينتقض هذا بالمطلقة ثلاثاً، فإن باب الطلاق جعل حكم العدة فيه واحداً بائنة ورجعية. وهذا دليل على أن الخلع فسخ وليس بطلاق، وهو مذهب ابن عباس وعثمان وابن عمر والربيع وعمها ولا يصح عن صحابي أنه طلاق البتة.^{٢٥٥}

وما استدلل به ابن عباس في تفسير الآية فإن استدلاله قوي متجه. قال ابن عثيمين " ومنها: أن الخلع ليس بطلاق؛ لقوله تعالى: {الطلاق مرتان} [البقرة: ٢٢٩] ، ثم قال تعالى: {فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به} [البقرة: ٢٢٩] ، ثم قال تعالى: {فإن طلقها فلا تحل له} الآية؛ ولو كان الخلع طلاقاً لكان قوله تعالى: {فإن طلقها} هي الطلقة الرابعة؛ وهذا خلاف إجماع المسلمين؛ لأن المرأة تبين بالطلاق الثلاث بإجماعهم.^{٢٥٦} والذي يظهر - والله أعلم - أن الخلع فسخ وليس بطلاق؛ لقوة أدلة القائلين به، فإن رواية (وظلقها) مرسلة، وقد رواه البخاري بلفظ: (وأمره تفارقها)، والله تعالى جعل الاقتداء غير الطلاق، وذلك عام سواء أكان يلفظه أم بلفظ آخر؛ لأن الحقائق لا تتغير بتغير الألفاظ.^{٢٥٧}

ومما يؤيد القول بأن الخلع في حكم الفسخ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لا يسأل المختلعة هل هي حائض أم لا؟ لأن الطلاق في حالة الحيض بدعي ومحرم. فالرسول ﷺ لم يستفصل زوجة ثابت عن حالها، ولأن حكمة المنع من الطلاق حال الحيض الإضرار بالزوجة بتطويل العدة عليها، فإذا رضيت بذلك فقد أسقطت حقها، وهذا كله تفرع على

^{٢٥٥} محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م)، ج. ٥، ص. ١٧٩.

^{٢٥٦} نقلاً عن موقع <https://www.islamweb.net/ar/fatwa/140957/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%B9-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B9%D8%AF-%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7-%D8%A3%D9%85-%D9%81%D8%B3%D8%AE%D8%A7> تم الاطلاع عليه

في ٢٧ يونيو ٢٠٢٥.

^{٢٥٧} عبد الله بن صالح الفوزان، منحة العلامة في شرح بلوغ المرام، (القاهرة: دار ابن الجوزي، ١٤٣٠ هـ)، ج. ٧، ص. ٥٠٣.

أن الخلع طلاق، وأما على أنه فسخ فالأمر واضح.^{٢٥٨} وهذا استنباط دقيق من القاعدة الأصولية التي ذكرها الشافعي في أن ترك الاستفصال في حكايات الأحوال مع الاحتمال يتنزل منزلة العموم في المقال.^{٢٥٩}

ويليه البحث عن الأثر المترتب من الخلع إذا كان طلاقاً أو فسخاً. إذا كان الخلع طلاقاً فإنه ينقص عدد الطلقات وإذا كان الخلع فسخاً فلا ينقص عدد الطلقات. وبالتالي إذا كان الخلع طلاقاً فخالعها ثلاث مرات فلا يمكن الرجوع بعقد جديد حتى تنكح زوجاً غيره. وإذا كان فسخاً فيمكن الرجوع بعقد جديد وإن خالعه مئة مرة.^{٢٦٠} وكذا المسألة تؤثر في العدة، فإذا كان طلاقاً فالمختلعة تعتد بثلاثة قروء. وإذا كان فسخاً فالمختلعة تعتد بالاستبراء. إما بالحیضة وإما بوضع الحمل. ومقصود الشارع من شرع العدة هي العلم ببراءة الرحم مع الحكم الأخرى فكان الاعتداد يكون بالاستبراء.

ويبقى الحكم ما يتعلق بقرار الحاكم لأن هذه المسألة مسألة اجتهادية التي يتجاذب في القائلون أخذاً ورداً. ومتى كان الحاكم يحكم بأحد القولين فيكون حكمه رافعاً مزيلاً للخلاف. بين القرافي ذلك أن حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد يرفع الخلاف ويرجع المخالف عن مذهبه لمذهب الحاكم وتتغير فتياه بعد الحكم عما كانت عليه على القول الصحيح من مذاهب العلماء.^{٢٦١} وهذا مما ينضبط به القضاء في المجتمع الإسلامي حتى يستقر الوضع الاجتماعي ولا يحدث أي إثارة حول الخلاف الفقهي مادام قد حكم به الجهة الرسمية للدولة ويكون داخلاً في طاعة ولي الأمر بالمعروف إذ هم لا يصدرن الأحكام إلا بمراعاة الأحوال المتعلقة به.

٣- تطبيق الخلع في جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا

جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا أو ما يسمى بـ *Kompilasi Hukum Islam* هي عبارة عن مجموعة من المسائل الفقهية التي تستمد من كتب الفقهاء وخاصة من المذهب الشافعي التي تكون مرجعاً لفصل القضاء عند المحاكم

^{٢٥٨} المصدر السابق، ج. ٧، ص. ٥٠٤.

^{٢٥٩} إمام الحرمين الجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، *البرهان في أصول الفقه*، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م)، ج. ١، ص. ١٢٢.

^{٢٦٠} أبو مالك كمال بن السيد سالم، *صحيح فقه السنة*، ج. ٣، ص. ٣٠٩.

^{٢٦١} القرافي أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، *أنوار البروق في أنواء الفروق*، (بدون المدينة: عالم الكتب، بدون سنة)، ج. ٢، ص. ١٠٣.

الدينية بإندونيسيا. وهي تتكون من ٢٢٩ مادة في ثلاثة أبواب؛ باب النكاح وما يتعلق به، وباب الميراث، وباب الوقف.^{٢٦٢} وهذه المجموعة صالحة للعمل بها لوجود *Instruksi Presiden* أي تعليمات رئاسية التي وجهها رئيس جمهورية حينذاك وهو الرئيس سوهرتو إلى الوزير الديني كي ينشر فعالية هذا الجمع في أوساط المجتمع وذلك في تاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٩١ ميلادية. ويليه القرار من الوزير الديني في تطبيق العمل بهذه المجموعة في المحاكم الدينية تاريخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٩١ ميلادية.^{٢٦٣} وبالتالي يعد جمع الأحكام الإسلامية بمثابة القانون المعمول في الواقع حيث أنه يكون مرجعاً للقضاة عند إصدارهم الحكم على القضايا التي رفعت إليهم.

الباحثون المشتغلون بهذا الجمع يستمدون في كتاباتهم من كتب الفقهاء في المذاهب الفقهية الإسلامية المعتمدة ولكن كان الأغلب في الاستمداد من الكتب في المذهب الشافعي حيث بلغ عدد الكتب ٣٨ كتاباً. قالت إيمان دماينتي،

*"Dari hasil penelusuran terhadap kitab-kitab yang digunakan tersebut dapat diketahui bahwa kebanyakan dari mereka adalah kitab-kitab fiqh madzhab Syafi'i. Sedangkan sebagian lainnya merupakan kitab-kitab fiqh madzhab Hanafi, Maliki, Hanbali, Dzahiri dan Syi'ah. Di samping itu juga terdapat kitab-kitab perbandingan dan tanpa madzhab."*²⁶⁴

من خلال تتبع للكتب المستخدمة، يتبين أن أغلبها من كتب الفقه على مذهب الشافعي، بينما البعض الآخر من كتب الفقه على مذاهب الحنفي، والمالكي، والحنبلي، والظاهرية، والشيعية. بالإضافة إلى ذلك، توجد أيضاً كتب في الفقه المقارن وكتب لا تتبع مذهباً معيناً.

وهذا الجمع متوافق مع الأحوال والعادات في إندونيسيا حيث أن العلماء الباحثين في جمع الأحكام الإسلامية راعوا حاجة المسلمين بإندونيسيا كما قال خير الأمم،

"Kompilasi Hukum Islam (KHI) hadir sebagai hukum Islam berwawasan Indonesia karena dalam penyusunannya sangat memperhatikan kondisi kebutuhan hukum umat Islam"

²⁶² Mahkamah Agung RI, *Himpunan Peraturan Perundang-Undangan Yang Berkaitan Dengan Kompilasi Hukum Islam Serta Pengertian Dalam Pembahasannya*, (Perpustakaan dan Layanan Informasi Biro Hukum dan Humas Badan Urusan Administrasi Mahkamah Agung Republik Indonesia, 2011), hal. 5.

²⁶³ Idem, hal. 37.

²⁶⁴ Ima Damayanti, "Kompilasi Hukum Islam Dalam Tinjauan Madzhab" 19, no. 1 (2018).

*Indonesia. Keberadaan Kompilasi Hukum Islam (KHI) bukan sekedar pengadopsi, penghimpun atau pengumpul ketentuan-ketentuan fikih yang hidup dan berkembang dalam masyarakat muslim, namun merupakan bentuk tasyri' islamiy yang memuat hal-hal baru yang belum ada atau belum ditegaskan dalam kitab-kitab fikih terdahulu.*²⁶⁵

يعتبر جمع الأحكام الشرعية الإسلامية (KHI) تجسيداً للفقهِ الإسلامي ذي الرؤية الإندونيسية، إذ إنها أُعدت مع مراعاة دقيقة لاحتياجات المجتمع الإسلامي في إندونيسيا من الناحية القانونية. ولا تقتصر هذه المجموعة على كونها مجرد تبيّن أو جمعٍ لأحكام الفقه المتداولة بين المسلمين، بل تُعدّ تشريعاً إسلامياً يتضمن مستجدات وأموراً لم تُذكر أو لم تُوضّح في كتب الفقه القديمة.

وبعد الكلام عن ماهية جمع الأحكام الإسلامية، أورد الباحث ما يتعلق بتطبيق الخلع في هذا الجمع. وفي تعريف الخلع في مادة ١ حرف (i) ذكر،

*"Khuluk adalah perceraian yang terjadi atas permintaan isteri dengan memberikan tebusan atau iwad kepada dan atas persetujuan suaminya;"*²⁶⁶

أن الخلع هو الطلاق الذي يقع بناءً على طلب الزوجة مع دفع فدية أو عوض وبموافقة الزوج.

ثم ذكر في مادة ١٦١ الفصل الخامس ما يتعلق بأثر الخلع ذكر،

*"Pasal 161. Perceraian dengan jalan khuluk mengurangi jumlah talak dan tak dapat dirujuk."*²⁶⁷

المادة ١٦١. الطلاق بطريق الخلع يُنقص عدد الطلقات ولا يجوز فيه الرجعة.

²⁶⁵ Khairul Umam, "Penyerapan Fiqh Madzhab Syafi'i dalam Penyusunan Kompilasi Hukum Islam," *De Jure: Jurnal Hukum dan Syar'iah* 9, no. 2 (December 30, 2017): 117–127.

²⁶⁶ Kompilasi Hukum Islam (Grahamedia Press, 2014), hal. 335.

²⁶⁷ Idem, hal. 378.

ويظهر من المادتين السابقتين أن الخلع هو الطلاق الذي يقع بناءً على طلب الزوجة مع دفع فدية أو عوض وبموافقة الزوج. ولا رجوع للزوج على زوجته التي انفصلت بسبب الخلع. وإذا كان ليس فيه الرجوع فهو طلاق بائن لكن بينونة صغرى لأن الزوج أراد الرجوع إليها فعليه أن يعقد عليها بعقد جديد ومهر جديد. وينقص عدد الطلقات. بحيث إذا خالعهما أول مرة ثم راجعهما بعقد جديد فبقي له تطليقتان. وبهذا يظهر أن الخلع في تطبيق جمع الأحكام الإسلامية أنه من قبيل الطلاق بعوض وهو موافق للمذهب الشافعي والمذاهب الأخرى التي تؤيد هذا القول.

ولأجل ذلك فمسألة كون الخلع طلاقاً قد ثبت في ها الجمع وأنه داخل في حكم الحاكم إذا تشاجر الخصمان فيه وكون الخلع طلاقاً في جمع الأحكام الإسلامية رافعا للخلاف بين المجتمع. ويُعتبر حكم الحاكم في المسائل الاجتهادية مُلْزِمًا ورافعًا للخلاف كما سبق بيانه، ولو خالف مذهب البعض، لأن القضاء في مثل هذه القضايا يُرَجَّح أحد الأقوال ويضبط به الوضع الاجتماعي. وقد بين القرافي أن فتوى المخالف تتغير بعد صدور الحكم، حرصاً على استقرار المجتمع، وطاعةً لولي الأمر الذي يُصدر الأحكام وفق المصلحة الشرعية ولا سيما في الزمن الحاضر الذي يتطلب الاجتهاد والاحتياط في الحقوق.^{٢٦٨}

ث- الخاتمة

يتبين مما سبق من البحث ما يتعلق بتحديد المسائل. فيود الباحث أن يعرض نتائج بحثه فيما يلي؛ أن الخلع والطلاق والفسخ تشترك في إنهاء العلاقة الزوجية، ويثبت المهر كاملاً فيها عند الدخول. لكنها تختلف في ثمانية أمور، أبرزها: جهة الطلب والعوض، فالخلع بطلب الزوجة وبعوض، والطلاق من الزوج بلا عوض، والفسخ يكون بحكم القاضي أو الشرع. كما تختلف في أثرها على عدد الطلقات، والعدة، والنفقة، والميراث، وحكم الرجعة، ووقت وقوع الفُرقة. واختلف الفقهاء في كون الخلع هل يأخذ حكم الطلاق أو حكم الفسخ. وحرر الفقهاء محل النزاع في الخلع، فاتفقوا على أنه إذا صدر بلفظ الطلاق أو نواه الزوج فهو طلاق بائن. واختلفوا إذا وقع بلفظ الخلع دون نية الطلاق، هل يُعد طلاقاً أم فسخاً؟ فذهب الجمهور كأبي حنيفة ومالك والشافعي في الجديد إلى أنه طلاق بائن، بينما رآه الشافعي في

^{٢٦٨} عبد الله بن صالح الفوزان، منحة العلامة في شرح بلوغ المرام، ج.٧، ص. ٥٠٤. بالتصرف.

القديم وأحمد وابن عباس فسحاً. وسبب الخلاف يعود إلى أثر العوض في تحديد نوع الفرقة. والأثر المترتب على اعتبار الخلع طلاقاً أو فسحاً أنه إذا كان الخلع طلاقاً فإنه يُنقِص عدد الطلقات، ولا تحل المرأة لزوجها بعد ثلاث خلع حتى تنكح زوجاً غيره. أما إذا كان فسحاً فلا ينقص العدد، ويجوز الرجوع بعقد جديد ولو تكرر الخلع. كما تختلف العدة، فإن كان طلاقاً فعدتها ثلاثة قروء، وإن كان فسحاً فعدتها بالاستبراء بحيضة أو وضع حمل.

وتطبيق الخلع في جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا أنه يتبين من المادتين أن الخلع طلاق يتم بطلب الزوجة مقابل عوض وبموافقة الزوج، ولا يحق له الرجوع إليها إلا بعقد ومهر جديد. لذا يُعد طلاقاً بائناً بينونة صغرى. وينقص به عدد الطلقات، فإذا خالعه مرة ثم تزوجها من جديد، بقي له طلقان. هذا الفهم يُظهر أن الخلع طلاق بعوض، وهو ما اعتمده مجموعة الأحكام الشرعية الإسلامية (KHI)، موافقاً للمذهب الشافعي وجمهور الفقهاء. واعتبار الخلع طلاقاً في جمع الأحكام الإسلامية يُعدّ حكماً قضائياً ملزماً يرفع الخلاف في المجتمع، حتى لو خالف آراء بعض الفقهاء. ويُعمل به تحقيقاً لاستقرار الأحوال، وطاعة لولي الأمر، ومراعاة للمصلحة في القضايا الاجتهادية.

ج- المراجع

القرآن الكريم

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني. سنن أبي داود. بيروت: المكتبة العصرية. بدون سنة.

أبو شجاع، أحمد بن الحسين. متن الغاية والتقريب. بيروت: دار ابن حزم. ١٩٩٤.

أبو مالك، كمال بن السيد سالم. صحيح فقه السنة. القاهرة: المكتبة التوقيفية. بدون سنة.

أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي. المعجم. فيصل آباد: إدارة العلوم الأثرية، ١٩٨٧.

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. المصنف في الأحاديث والآثار. الرياض: مكتبة الرشد. ١٩٨٩.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. زاد المعاد في هدي خير العباد. بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٩٩٤.

ابن الملقن، عمر بن علي. البدر المنير في تخرير الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير. الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع. ٢٠٠٤.

_____، عمر بن علي. خلاصة البدر المنير. الرياض: مكتبة الرشد. ١٩٨٩.

- ابن بطلال، علي بن خلف. شرح صحيح البخاري. الرياض: مكتبة الرشيد، ٢٠٠٣.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. مجموع الفتاوى. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٩٩٥.
- ابن رشد، محمد بن أحمد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٤.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل. المخصص. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٦.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. الكافي في فقه أهل المدينة. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، ١٩٨٠.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. المغني. القاهرة: بدون طبعة، ١٩٦٨.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. تفسير القرآن العظيم. الرياض: دار طيبة، ١٩٩٩.
- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. سنن ابن ماجه. بدون مدينة: دار إحياء الكتب العربية. بدون سنة.
- ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي. الفروع. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٣.
- الألباني، محمد ناصر الدين. صحيح وضعيف سنن ابن ماجه. الإسكندرية: مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة، منظومة التحقيقات الحديثية - الإصدار المجاني.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. الجامع المسند الصحيح = صحيح البخاري. بيروت: دار طوق النجاة، ٢٠٠١.
- البغا، مصطفى، مصطفى الخن، وعلي الشريجي. الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي. دمشق: دار المصطفى، ٢٠٢٠.
- البيهقي، أحمد بن الحسين. السنن الكبرى. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣.
- الترمذي، محمد بن عيسى. سنن الترمذي المسمى بالجامع الكبير. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨.
- الجويني، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد. البرهان في أصول الفقه. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧.
- الرازي، أحمد بن فارس. معجم مقاييس اللغة. بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩.
- الزبيدي، محمد بن محمد. تاج العروس. بيروت: دار الهداية. بدون سنة.
- الزحيلي، وهبة بن مصطفى. الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر. بدون سنة.
- السرخسي، محمد بن أحمد. المبسوط. بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٣.
- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود. بيروت: المكتبة العصرية. بدون سنة.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل. سبل السلام. بيروت: دار الحديث. بدون سنة.
- العثيمين، محمد بن صالح. الشرح الممتع على زاد المستقنع. الدمام: دار ابن الجوزي، بدون سنة.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. *التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير*. بدون المدينة: دار الكتب العلمية. ١٩٨٩.

الفوزان، عبد الله بن صالح. *منحة العلام في شرح بلوغ المرام*. القاهرة: دار ابن الجوزي. ١٤٣٠ هـ.

القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي. *أنوار البروق في أنواء الفروق*. بدون مدينة: عالم الكتب. بدون سنة.

القرطبي، محمد بن أحمد. *الجامع لأحكام القرآن*. القاهرة: دار الكتب المصرية. ١٩٦٤.

الماوردي، علي بن محمد. *الحاوي الكبير*. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩.

المجلة الدولية في العلوم القانونية والمعلوماتية. (٢٠٢٥) العدد ٦، المجلد ٢، ص ٦٧-٨٢.

المرداوي، علي بن سليمان. *الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف*. بيروت: دار إحياء التراث العربي. بدون سنة.

المطلق، عبد الله بن محمد. *فقه السنة الميسر*. الرياض: دار كنوز إشبيليا. ٢٠٠٨.

النووي، يحيى بن شرف. *روضة الطالبين وعمدة المفتين*. بيروت: المكتب الإسلامي. ١٩٩١.

سابق، سيد. *فقه السنة*. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٧.

عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. *المصنف*. بيروت: المجلس العلمي، ١٩٨٣.

مالك بن أنس. *الموطأ*. بيروت: المكتبة العلمية. بدون سنة.

مجلة الإحياء. المجلد ٢٤، العدد: ٣٥، سبتمبر ٢٠٢٤، ص ٢١٥-٢٣٤.

مجموعة من الباحثين. الموسوعة الفقهية الكويتية. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٦.

مسلم، بن الحجاج. *المسند الصحيح المختصر = صحيح مسلم*. بيروت: دار إحياء التراث العربي. بدون سنة.

نخبة من أساتذة التفسير. *التفسير الميسر*. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. ٢٠٠٩.

نخبة من العلماء. *كتاب الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة*. الرياض: دار أعلام السنة. ٢٠٠٩.

Damayanti, Ima. "Kompilasi Hukum Islam Dalam Tinjauan Madzhab" 19, no. 1 (2018).

Hermawan, Faza Pauzia, and Tajul Arifin. "Khulu: Tinjauan Menurut Hadits Bukhori Dan Pasal 148 KHI." *Al Fuadiy : Jurnal Hukum Keluarga Islam* 6, no. 1 (June 18, 2024): 42-58.

Jarajap, Inawati Mohammad Jainie, Amelia Rahmaniah, and Farihatni Mulyati. "Dinamika Nafkah Istri Dalam Cerai Gugat (Integrasi antara Fikih dengan Konteks Indonesia)" (n.d.).

Kompilasi Hukum Islam .Grahamedia Press, 2014.

Lutfi Soleh Am, Khusnul, Muhammad Zakki, and Misbahul Huda. "Dinamika Khulu' dan Peran Pengadilan Agama Sidoarjo: Analisis Peningkatan Perkara Cerai Gugat Pasca-

COVID-19.” *Jurisprudensi: Jurnal Ilmu Syariah, Perundang-Undangan dan Ekonomi Islam* 16, no. 2 (September 10, 2024): 453–467.

Mahkamah Agung RI, *Himpunan Peraturan Perundang-Undangan Yang Berkaitan Dengan Kompilasi Hukum Islam Serta Pengertian Dalam Pembahasannya*, (Perpustakaan dan Layanan Informasi Biro Hukum dan Humas Badan Urusan Administrasi Mahkamah Agung Republik Indonesi, 2011),

Safitri, Yayuk. “Khulu’ dalam perspektif kompilasi hukum Islam (KHI)” (2024).

Umam, Khairul. “Penyerapan Fiqh Madzhab Syafi’i dalam Penyusunan Kompilasi Hukum Islam.” *De Jure: Jurnal Hukum dan Syar’iah* 9, no. 2 (December 30, 2017): 117–127.

Zahrotun Nisa, Isma and Masrokhin. “Komparasi iwadh khulu perspektif Madzhab Syafi’i dan KHI.” *Jurnal Ilmiah Pendidikan Kebudayaan Dan Agama* 1, no. 4 (September 25, 2023): 19–31.

Zed, Mestika. *Metodologi Penelitian Kepustakaan*. Jakarta: Yayasan Pustaka Obor Indonesia, 2008.

https://kinsatker.badilag.net/Dash_page_perkaraditerima/perkara_persatker_detail/4013381
<https://www.islamweb.net/ar/fatwa/140957/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%B9-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B9%D8%AF-%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7-%D8%A3%D9%85-%D9%81%D8%B3%D8%AE%D8%A7>



An-Nikah: Jurnal Pernikahan Islam

Volume 1 Nomor 1 Juli 2025

Email Jurnal : an.nikah.ejournal@gmail.com

Website Jurnal : <https://ejournal.stdiis.ac.id/index.php/an-nikah/>



المعوقات في الالتزام بأحكام العدة

(دراسة حالة لمجتمع سومبرساري، جمبر، جاوى الشرقية)

Fatimah Rahma Zubaidi

Program Studi Hukum Keluarga Islam

Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember

fathimahzubaidi@gmail.com

Muhammad Nurul Fahmi

Program Studi Hukum Keluarga Islam

Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember

fahmi.emnufa@gmail.com

ABSTRACT

The implementation of iddah rules in the Jember region, given the high divorce rates for various reasons, is considered weak. The study revealed weak compliance by women in iddah rules in several villages in the Jember region. Most of them accept the proposal, marry another man, and go out unnecessarily during their waiting period. However, some women in some villages have tried to apply the provisions to the best of their knowledge. Women in Ketemba village, Kalisat district, adhered to some of the provisions without understanding the legal terminology. This research aims to explore the obstacles faced by Summersari women in adhering to the provisions of the waiting period. The methodology used in this research is a qualitative approach, with a case study of the community of Summersari, Jember, East Java. The findings of the research indicate that the obstacles to adhering to the rules of iddah among the respondents are health problems, the husband's neglect of the rights of the wife and children, parental care, and administrative regulations.

Keywords: *iddah, obstacles, society.*

الملخص

تطبيق أحكام العدة في منطقة جمبر في ظل ارتفاع معدلات الطلاق بأسباب متنوعة يعتبر ضعيفا. وقد كشفت الدراسة عن ضعف التزام النساء المعتدات بأحكام العدة في عدة قرى بمنطقة جمبر. فإن معظمهن يقبلن الخطبة، ويتزوجن برجل آخر، ويخرجن من دون حاجة أثناء عدتهن. لكن بعض النساء في بعض القرى حاولن على تطبيق أحكامها حسب معرفتهن. وأما النساء في قرية كيتمبا مقاطعة كاليبسات التزمن ببعض الأحكام دون معرفة المصطلحات الشرعية. وهذا البحث يهدف في استكشاف المعوقات التي تواجهها نساء سوميرساري في الالتزام بأحكام العدة. والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الكيفي بنوع الدراسة دراسة حالة لمجتمع سوميرساري، جمبر، جاوى الشرقية. ونتائج البحث هي أن المعوقات في الالتزام بأحكام العدة عند المخبرات هي المشاكل الصحية، وإهمال الزوج حقوق الزوجة والأولاد، ورعاية الوالدين، والأنظمة الإدارية.

الكلمات الرئيسية: العدة، المعوقات، مجتمع.

أ. المقدمة

الواجب على المسلم السمع والطاعة، والتسليم لنصوص الوحي، والأحكام الشرعية، وإن لم يعرف الحكمة منها، قال الله تعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا).^{٢٦٩} على الرغم ذلك، فإن الله هو الرحمن لجميع الخلائق والرحيم للمؤمنين جعل الشريعة الإسلامية جاءت بكل أحكامها وأوامرها ونواهيها لتحقيق المصالح وتكثيرها ودرء المفسد وتقليلها، قال الله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ).^{٢٧٠} لذا شرع الله العدة حفظا لحق الزوج حتى يتمكن من الرجعة إذا ندم وصيانة لحق المرأة لما لها من النفقة والسكنى زمن العدة وحماية لحق الولد لئلا يضيع نسبه. وكانت العلة الرئيسية من تشريع العدة هي العلم ببراءة الرحم وألا يجتمع ماء الواطئين في رحم واحد، فتختلط الأنساب وتفسد وفي ذلك من الفساد ما تمنعه الشريعة الإسلامية.^{٢٧١}

^{٢٦٩} سورة النساء (٤): ٦٥.

^{٢٧٠} سورة الأنبياء (٢١): ١٠٧.

^{٢٧١} "الصفحة الرئيسية، *dorar.net*، تم الاطلاع عليه في تاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٢٤، <https://dorar.net>.

ارتفع عدد الطلاق في إندونيسيا ارتفاعاً فاحشاً ولاسيما في جاوى الشرقية، وصارت منطقة جمبر في المركز الثاني بأعلى معدل الطلاق فيها.²⁷² فكان عدد الطلاق فيه في عام ٢٠٢٠ م بلغ ٦,١٣٣ حالة، وفي عام ٢٠٢١ م بلغ ٥,٨٢٩ حالة، وفي عام ٢٠٢٢ م بلغ ٦,٥٢٩ حالة، وفي عام ٢٠٢٣ م بلغ ٥,٨٦٤ حالة. وفي هذا العام الذي لم تنتهي منه، كان عدد الطلاق بلغ حوالي ٤,٤٤٨ حالة. فكثرة وقوع الطلاق في جمبر يؤدي إلى كثرة المعتدات فيه، فيترتب عليهن الأحكام الفقهية وهي أحكام العدة.²⁷³

أسباب ارتفاع نسبة الطلاق في المحكمة الشرعية بمدينة جمبر خلال العام ٢٠١٦-٢٠١٨ م متعددة، معظمها بسبب الاقتصاد ففيه ٨٢١٥ حالة، ثم الشقاق والنزاع المستمر فيه ٦١٧٣ حالة، ثم ترك طرف الواحد الثاني فيه ٢٨٩١ حالة، ثم العنف المنزلي فيه ١٧٧ حالة، وغيرها من الأسباب. فهذه الأسباب كلها صارت الزوجة المطلقة معتدة ويترتب عليها أحكام العدة.²⁷⁴

إن للعدة أحكاماً مترتبةً عليها، منها ترك الزينة والطيب. لكن تبين أن الكثير من النساء العاملات في منطقة جمبر لا يطبقن هذا الحكم. فإن العدة في فهمهم هي انحباس المطلقة أو المتوفى عنها زوجها عن الزواج في مدة معينة فحسب، مجردة عن معرفة كل ما يتعلق بها. فهذا الأمر يدل على عدم الالتزام النساء في منطقة جمبر بأحكام العدة.²⁷⁵

²⁷² Anisah Firdausi and Anas Burhanuddin, "Analisis Faktor-Faktor Penyebab Tingginya Jumlah Gugatan Perceraian Di Jember," *Al-'Adalah : Jurnal Syariah dan Hukum Islam* 9, no. 1 (July 30, 2024): 58–80.

²⁷³ <https://putusan3.mahkamah.go.id/direktori/index/pengadilan/pa-jember/kategori/perceraian.html> تم الاطلاع عليه .

في تاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٢٤.

²⁷⁴ سيف الله، البحث الأخير: أسباب ارتفاع نسبة الطلاق في المحكمة الشرعية بمدينة جمبر وعلاجه، [جمبر: كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية، ٢٠١٩]، صفحة الملخص.

²⁷⁵ Nuning Nikmatul Hasanah, "Ihdad Bagi Wanita Karier: Analisis Pendapat Tokoh Agama Di Kabupaten Jember" (undergraduate, UIN Kiai Haji Achmad Siddiq Jember, 2022), accessed July 13, 2025, <https://digilib.uinkhas.ac.id/11386/>.

من أحكام العدة أيضاً، يحرم للرجل أن يخطب معتدة ولاسيما الزواج بها. لكن الخيانة من سبب انهيار العلاقة الزوجية في قرية كلومبانجان مقاطعة أجونج منطقة جمبر. فطلق الأزواج زوجاتهم وصرن المعتدات يجب عليهن الالتزام بأحكام العدة. لكنهن مع الأسف الشديد لم يلتزم بها، وذلك بقبولهن خطبة رجل آخر.²⁷⁶

وكذلك ما وقع في قرية غوننج مالانج مقاطعة سومبرجامي منطقة جمبر، فإن المعتدات فيها يتزوجن برجل آخر قريبا من فراقهن بأزواجهن ولا يلتزم بأحكام العدة. فإن هتين الظاهرتين تدلان على ندرة تطبيق أحكام العدة في مجتمع جمبر.²⁷⁷

إن التزام النساء المعتدات في قرية بنجاكريا مقاطعة أجونج منطقة جمبر بتطبيق أحكام العدة يعتبر قليلا، فإنهن لا يعتددن ويستمرن في الخروج من المنزل دون أي غرض ولا حاجة. لكن هناك عدد قليل من المعتدات في هذه القرية يحاولن على تطبيقها، فلا يخرجن من البيوت إلا لحاجة ماسة كشراء المحتاجات والعمل لنفقة الأولاد. فإنهن يقللن أنشطتهن ويطبقن العدة حسب ما عرفن من الأحكام.²⁷⁸

إن النساء المعتدات في قرية كيتمبا مقاطعة كاليسات منطقة جمبر يلتزم ببعض أحكام العدة والإحداد من غير معرفة هذه المصطلحات الشرعية. وأما مدتها، فإنهن يطبقنها حسب الظروف والأحوال.²⁷⁹

²⁷⁶ Safa'ah, Lailatus, Skripsi: *Pelanggaran Ketentuan Masa Iddah di Masyarakat (Studi Kasus Desa Klompangan Kecamatan Ajung)*, [Jember: UIN Kiai Haji Achmad Siddiq, 2024].

²⁷⁷ Awaliya Safithri, "Perkawinan dalam Masa 'Iddah perspektif Feminisme Radikal Kate Millett: Studi kasus di Desa Gunung Malang, Kecamatan Sumberjambe, Kabupaten Jember Jawa Timur" (masters, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim, 2019), accessed July 13, 2025, <http://etheses.uin-malang.ac.id/16801/>.

²⁷⁸ Riza Ainun Kholifah, "Penerapan Iddah Di Masyarakat Pedesaan Dalam Perspektif Hukum Islam (Studi Kasus Di Desa Pancakarya Kecamatan Ajung Kabupaten Jember)" (undergraduate, UNIVERSITAS ISLAM NEGERI KIAI HAJI ACHMAD SIDDIQ JEMBER, 2022), accessed July 13, 2025, <https://digilib.uinkhas.ac.id/16529/>.

²⁷⁹ Alfina Wildatul Fitriyah, "Tinjauan Hukum Islam Terhadap Iddah Dan Ihdad Wanita Karier : (Studi Kasus Di Kecamatan Sumber Ketempa Kecamatan Kalisat Kabupaten Jember)," *Jurnal Mahasiswa: Jurnal Ilmiah Penalaran dan Penelitian Mahasiswa* 1, no. 3 (September 19, 2019): 17–25.

مع كثرة الدراسات التي تركز على المخالفات الواقعة أثناء العدة، اهتمت الباحثة بدراسة المعوقات التي تمنع أكثر المعتدات الالتزام بأحكامها إحساناً للظن بهن. وقد قامت الباحثة بالمقابلة التمهيديّة على مجتمع سومبرساري وحصلت على البيانات والمعلومات الكافية فيها، وأيضاً سهل على الباحثة الوصول إليها. فكتبت بحثاً مفيداً -إن شاء الله- تحت الموضوع "المعوقات في الالتزام بأحكام العدة (دراسة الحالة مجتمع سومبرساري، جمبر، جاوي الشرقية)" حتى تبينت للباحثة ما هو الدوافع في عدم التزام نساء هذه المقاطعة الأحكام المترتبة في العدة. وجدت الباحثة الدراسة السابقة لها علاقة قوية بهذا الموضوع، وذلك كما يلي:

أولاً، البحث الذي كتبه شفيرا نور عزيزة (*Syafira Nur Azizah*) تحت الموضوع "معوقات الزواج المبكر" (*Kendala Nikah Muda*) سنة ٢٠٢٤ م، المنهج المستخدم لهذا البحث هو المنهج الكيفي بنوع الميدانية. ويظهر من نتائج البحث أن معوقات الزواج المبكر تنقسم إلى قسمين وهي المعوقات الداخلية كمشاكل صحية عقلية وجسدية ومشاكل جنسية دمية وعدم الثقة بالنفس وعدم الاستعداد من جهة الاقتصاد. والمعوقات الخارجية كعرف الأسرة وعدم الدعم من الوالدين وعدم حصول الرجل المناسب ووجوب الخدمة لمن يعينها على دفع الرسوم الدراسية. وجه الاتفاق بينهما هو في الدراسة عن المعوقات. ووجه الاختلاف هو أن هذا البحث يمتاز بدراسة المعوقات الواقعة في الالتزام بأحكام العدة.^{٢٨٠}

ثانياً، البحث الذي كتبه ورزي مودة، (*Wirza Mawaddah*) تحت الموضوع "مخالفات المعتدة وأسبابها" (*Pelanggaran-Pelanggaran Wanita Pada Masa Iddah*) سنة ٢٠٢٢ م، المنهج المستخدم لهذا البحث هو المنهج الكيفي بنوع الميدانية. ويظهر من نتائج البحث أن مخالفة المعتدة في قرية بنجكونج لمبوك الغربية مخالفان الأول نكاح المعتدة قبل انقضاء العدة وسببه هو الدوافع الشخصية وانخفاض المستوى التعليمي والعادات والتقاليد وقلة التفقه بالدين وانحراف السلوك والمعاملة الحرة دون تقييد نقصان اهتمام العائلة وتحمل مسؤوليتها. والثاني السفر في

²⁸⁰ شفيرا نور عزيزة، معوقات الزواج المبكر (دراسة حالة لطلبات بكلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية Syafira Nur Azizah 2024)

(٢٠٢٤)، تم الاطلاع عليه في تاريخ ١٣ يوليو ٢٠٢٥، (Sekolah Tinggi Dirasat Islamiah Imam Syafi'i Jember، جمبر)

//www.siput.stdiis.net%2Findex.php%3Fp%3Dshow_detail%26id%3D5338%26keywords%3D.

فترة العدة وسببه هو العامل الاقتصادي والدوافع العائلية وقلة إدراك المجتمع عن الأحكام المتعلقة بالمرأة المعتدة. وجه الاتفاق بينهما هو في الدراسة ما يتعلق بالعدة. ووجه الاختلاف هو أن هذا البحث يبني على حسن الظن بأن هؤلاء النساء يلتزم بأحكام العدة، بخلاف البحث المتقدم فإنه قد جزم على وقوع المخالفة بأحكام العدة في المجتمع.²⁸¹

ثالثاً، البحث الذي كتبه ألفتية الرزقية (*Alfiyatul Rizqiyah*) تحت الموضوع "مخالفات تنفيذ فترة العدة من

منظور قانون الأسرة الإسلامي" (*Pelanggaran Terhadap Pelaksanaan Masa Iddah Ditinjau Dari*)

Perspektif Hukum Keluarga Islam) سنة ٢٠٢٢ م، المنهج المستخدم لهذا البحث هو المنهج الكيفي بنوع

الميدانية. ويظهر من نتائج البحث أن سبب مخالفة النساء لفترة العدة هو عدم معرفة الحد الزمني لفترة العدة التي

حددها قانون جمهورية إندونيسيا وأن أنظمة وجوب العدة المذكورة في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ عن الزواج ومجموع

الشريعة الإسلامية لا عقوبات على من يخالفها. وجه الاتفاق بينهما هو في الدراسة ما يتعلق بالعدة. ووجه الاختلاف هو

أن هذا البحث يبني على حسن الظن بأن هؤلاء النساء يلتزم بأحكام العدة، بخلاف البحث المتقدم فإنه قد جزم على

وقوع المخالفة بأحكام العدة في المجتمع.²⁸²

رابعاً، البحث الذي كتبه رزا عين خليفة (*Riza Ainun Kholifah*) تحت الموضوع "تطبيق العدة في

المجتمعات القروية من منظور الشريعة الإسلامية" (*Penerapan Iddah Di Masyarakat Perdesaan Dalam*)

Perspektif Hukum Islam) سنة ٢٠٢٢ م، المنهج المستخدم لهذا البحث هو المنهج الكيفي بنوع الميدانية. ويظهر من

نتائج البحث أن الالتزام بأحكام العدة في المجتمع يعتبر قليلاً، إذ النساء المعتدة لا يفهمن أحكام العدة بالضبط فلا

²⁸¹ مودة، ورزي، البحث الأخير: مخالفات المعتدة وأسبابها (دراسة الميدانية في قرية بنجكونج لمبوك الغربية)، [جمبر: كلية الإمام الشافعي

للدراستات الإسلامية، ٢٠٢٢].

²⁸² Alfiyatul Rizqiyah Alfiyatul Rizqiyah, "Pelanggaran Terhadap Pelaksanaan Masa 'Iddah Ditinjau Dari Perspektif Hukum Keluarga Islam (Studi Kasus Di Desa Benda Kecamatan Sirampog Kabupaten Brebes)," *Khuluqiyya: Jurnal Kajian Hukum dan Studi Islam* (January 31, 2022): 1–17.

يعتدن ويخرجن المنزل من غير عذر، وكان تطبيقها لا يوافق المطلوب الشرعي. وجه الاتفاق بينهما هو في الدراسة ما يتعلق بالعدة. ووجه الاختلاف هو كون هذا البحث دراسة تالية بعد معرفة تطبيق العدة في المجتمع.²⁸³

خامسا، البحث الذي كتبه طنطوي، م هامين، منيب (Tontowi, M Hamin, Munib) تحت الموضوع

"تنفيذ العدة" (Penerapan Masa Iddah) سنة ٢٠١٨ م المنهج المستخدم لهذا البحث هو المنهج الكيفي بنوع الميدانية. ويظهر من نتائج البحث أن تطبيق العدة لم يكن كاملا إذ أن النساء الأرامل في المناطق الساحلية يفهمن بأن أحكام العدة ترك الزواج مدة ثلاثة قروء فحسب، وكانت البيئية غير الداعمة لعدم وجود تقليد العدة منذ الزمان حتى الآن، وأن العامل الرئيسي وراء هذه المشكلة هو صعوبة في الإقتصاد. وجه الاتفاق بينهما هو في الدراسة ما يتعلق بالعدة. ووجه الاختلاف هو كون هذا البحث دراسة تالية بعد معرفة تطبيق العدة في المجتمع.²⁸⁴

إن هدف هذه الدراسة لمعرفة الأسباب في اعتداد النساء في سومبرساري والمعوقات الواقعة في نساء تلك

المنطقة في الالتزام بأحكام العدة.

ب. منهج البحث

هذا البحث بالنظر إلى منهجه في جمع المعلومات يعتبر بحثا ميدانيا، وذلك أن تقوم الباحثة بدراسة حالة النساء المسلمات اللواتي جاوزن فترة العدة للحصول على المعرفة في مسألة معينة بحد مفصل. والمنهج لجمع البيانات في هذا البحث هي المقابلة، أي أن تقوم الباحثة بسؤال وجواب بينها وبين المخبرات. وتكون المقابلة للمخبرات إما شفوية عبر

²⁸³ Riza Ainun Kholifah, "Penerapan Iddah Di Masyarakat Pedesaan Dalam Perspektif Hukum Islam (Studi Kasus Di Desa Pancakarya Kecamatan Ajung Kabupaten Jember)" (undergraduate, UNIVERSITAS ISLAM NEGERI KIAI HAJI ACHMAD SIDDIQ JEMBER, 2022) تم الاطلاع عليه في تاريخ ١٣ يوليو ٢٠٢٥،

<https://digilib.uinkhas.ac.id/16529/>

²⁸⁴ Tontowi Tontowi, M. Hamim, and Munib Munib, "PENERAPAN MASA IDDAH : (Studi Kasus Kawasan Pantura)," *Jurnal Kajian Hukum Islam* 5, no. 1 (March, ٢٠١٨, ٢٨)، تم الاطلاع عليه في تاريخ ١٣ يوليو ٢٠٢٥،

<https://journal.unsuri.ac.id/index.php/jkhi/article/view/34>.

الواتساب وإما بطرح الأسئلة مباشرة. وأما البيانات الثانوية فإنها تجمع بطريقة المطالعة على المقالات والبحوث العلمية وكذلك الكتب الموجودة التي تتعلق بهذا البحث. وتحليل البيانات في هذا البحث هو الكيفي يكون بطريق ميلس وحوبرمان، ومراحله أن تجمع البيانات بالمقابلة والتتبع، ثم تبسيطها وتصنيفها وترتيبها، ثم تعرض البيانات على شكل النصوص والفقرات ثم تستنتج منها معاني باختصار ووضوح.

ت. البحث ونتائجه

١. الأسباب في اعتداد نساء سومبرساري

(أ) اعتداد النساء بسبب الفراق

(١) الطلاق

الطلاق هو حل عقد النكاح أو بعضه.^{٢٨٥} وقد ذكر الله تعالى عنه: (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ).^{٢٨٦} والطلاق قسمان طلاق رجعي وطلاق بائن، والبائن نوعان بائن بينونة صغرى وبائن بينونة كبرى. وقد اقترن الله تعالى لفظ الطلاق بلفظ العدة في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ).^{٢٨٧} ولهذا إذا طلق الرجل زوجته وجبت عليها العدة، وصار الطلاق من أحد أسباب عدة النساء.

وقد وجدت الباحثة تسعة من المخبرات في سومبرساري يعتدّن بهذا السبب. واحدة منهن طلقها زوجها طلاقاً بائناً بينونة كبرى، وأما الباقي طلقهن أزواجهن بطلاق بائن بينونة صغرى. وكان أكثر المخبرات يعتدّن بهذا السبب. وقد سجلت سبعة منهن قضيتهم في المحكمة الدينية. وأما الباقي مجرد النطق بلفظ الطلاق في

^{٢٨٥} نخبة العلماء، الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة (القاهرة: دار العلمية للنشر والتجليد، ١٤٣٧).

^{٢٨٦} سورة البقرة (٢): ٢٢٩.

^{٢٨٧} سورة الطلاق (٦٥): ١.

البيت دون المحكمة ولم يسجل بعد. وذلك إما لغلاء ثمن التجهيز والتسجيل وإما لعدم رغبة الزوج في

تسجيله.^{٢٨٨}

(٢) الخلع

الخلع هو فرقة تجري بين الزوجين على عوض تدفعه المرأة لزوجها بألفاظ مخصوصة.^{٢٨٩} وقد جعلت الشريعة الإسلامية للرجل حقَّ الطلاق، وفي مُقابل ذلك فإنها جعلت الخُلع حقًا للمرأة. وهو الافتداء إذا ما كرهت المرأة زوجها وخافت ألا تُوفِّيه حقه، سواء كان من الزوجة أو من وليِّها أو ممَّن يتوب عنها.^{٢٩٠} فالخلع يوجب العدة لأن العدة واجبة على كل امرأة فارقت زوجها أو فارقتها زوجها، والمختلعة داخلة فيه.

وقد وجدت الباحثة اثنتان من المخبرات في سومبرساري تعتدان بهذا السبب. ردت إحدى منهما جميع الأشياء التي أعطها زوجها لها أثناء الوليمة، وأما الأخرى ردت المهر فحسب.^{٢٩١} وكان عدد المعتدات بسبب الفراق أي: الطلاق والخلع، في مقاطعة سومبرساري في العام ٢٠٢٣-٢٠٢٤ بلغ ١,٨١٦ امرأة.^{٢٩٢}

(ب) اعتداد النساء بسبب الوفاة

^{٢٨٨} المخبرات، مقابلة (جمبر، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٤ - ٥ يناير ٢٠٢٥).

^{٢٨٩} نخبة العلماء، الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة (دار العلمية للنشر والتجليد، ١٤٣٧).

^{٢٩٠} الخلع في الإسلام، "http://www.alukah.net/sharia, http://www.alukah.net, /www.alukah.net/٥٩.٩٥/- في الإسلام./ تم الاطلاع عليه في تاريخ ٢٤

أبريل ٢٠٢٥

^{٢٩١} المخبرات، مقابلة (جمبر، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٤ - ٥ يناير ٢٠٢٥).

^{٢٩٢} Badan Pusat Statistik Kabupaten Jember, "Kecamatan Sumbersari Dalam Angka بتاريخ ٢٠٢٤، تم الاطلاع عليه في تاريخ

١٣ يوليو ٢٠٢٥، <https://jemberkab.bps.go.id/id/publication/2024/09/26/abec6d433f6cccd3a56885c1/kecamatan-sumbersari-dalam-angka-2024.html>.

إذا توفي الزوج وجب الاعتداد على زوجته، وقد قال الله تعالى عنه: (وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا).^{٢٩٣} أي: ينتظرن ويعتدن.^{٢٩٤} وفاء للزوج ومراعاةً لحقه عليها، فإن رابطة الزوجية عقد وثيق وميثاق غليظ. ولهذا، صارت الوفاة من أحد أسباب عدة النساء.

وقد وجدت الباحثة اثنتان من المخبرات في سومبرساري تعتدان بهذا السبب. وكان عدد المعتدات بسبب الوفاة في مقاطعة سومبرساري في العام ٢٠٢٣-٢٠٢٤ أكثر من عدد المعتدات بسبب الفراق، وقد بلغ عددهن ٥,٨٨٦ امرأة.^{٢٩٥}

٢. المعوقات الواقعة في نساء سومبرساري في الالتزام بأحكام العدة

أ) المشاكل الصحية

١) الإفرازات المهبلية النفسية (Keputihan Psikogenik)

الإفرازات المهبلية النفسية هي حالة إفرازات مهبلية ناجمة عن عوامل نفسية مثل التوتر أو القلق أو الاكتئاب، والتي يمكن أن تقلل من جهاز المناعة في الجسم وتؤدي إلى التهابات تسبب إفرازات مهبلية غير طبيعية.^{٢٩٦}

أصبحت إحدى المخبرات بهذا المرض وهي سيسيانا. وصار هذا المرض معوقاً في التزامها بأحكام العدة. فإنها قامت بالفحص لم يمض وقت طويل من طلاق زوجها لها وقامت بالعلاج في المستشفى ذهاباً وإياباً خلال ثلاثة أشهر. وبهذا صعبت عليها البقاء في البيت أثناء العدة.^{٢٩٧}

^{٢٩٣} سورة البقرة (١): ٢٣٤.

^{٢٩٤} عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠).

^{٢٩٥} Jember, "Kecamatan Summersari Dalam Angka 2024."

^{٢٩٦} تم الاطلاع عليه في تاريخ ١٢ يونيو ٢٠٢٥. <https://mayapadahospital.com/news/stres-dapat-menyebabkan-keputihan>.

^{٢٩٧} سيسيانا، مقابلة (٥ يناير ٢٠٢٥).

(٢) الاكتئاب (*Depresi*)

الاكتئاب هو اضطراب نفسي شائع، وينطوي على تكدر المزاج أو فقدان الاستمتاع أو الاهتمام بالأنشطة لفترات طويلة من الزمن. ويمكن أن يتعرض أي شخص للاكتئاب ويشد تعرض الأشخاص الذين عانوا من سوء المعاملة أو الخسائر الفادحة أو غيرها من المواقف الصعبة للإصابة بالاكتئاب. وتعد النساء أشد تعرضاً للإصابة بالاكتئاب من الرجال.^{٢٩٨}

أصبحت إحدى المخبرات بهذا المرض وهي إيرى. وصار هذا المرض معوقاً في التزامها بأحكام العدة. فإن الطبيب نصحها بالخروج من البيت والقيام بالأنشطة الممتعة. فدعتها أمها بالخروج لتهدئة عقلها وتسليتها نفسها. وكان هذا الأمر وقع بضع مرات وهي لا زالت في عدتها. وبهذا صعبت عليها البقاء في البيت طوال العدة.^{٢٩٩}

(ب) إهمال الزوج حقوق الزوجة والأولاد

أناس اليوم يشتغلون بأمر الزواج مع غض النظر عن الحقوق والواجبات بين الزوجين، فكثير من الأزواج في تيجال بيسار، كاليواتيس، جمبر، يهملون حقوق زوجاتهم، ومن صور إهمالهم: سوء المعاملة كالخيانة والضرب من غير عذر شرعي، وإعطاء النفقة على وجه غير معروف، وقلة الإرشاد الديني من الزوج كالأمر بستر العورة أو تعليم الأخلاق الكريمة.^{٣٠٠}

ولازال الرجل مسؤولاً عن زوجته أثناء العدة وأولاده مدى الحياة ولو قد طلق زوجته. وإذا لم يقيم هو بواجباته عليهما، فإن ذلك يكون معوقاً على زوجته في الالتزام بأحكام العدة. لأنها -شاءت أم أبت- تحل محل

^{٢٩٨} "الاضطراب الاكتئابي (الاكتئاب)، <https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/depression>، تم الاطلاع عليه في

تاريخ ٨ مارس ٢٠٢٥.

^{٢٩٩} إيرى، مقابلة (٥ جمبر، يناير ٢٠٢٥).

^{٣٠٠} فضيلة، سبتي النساء، البحث الأخير: إهمال حقوق الزوجة في مجتمع تيجال بيسار مقاطعة كاليواتيس محافظة جمبر، [جمبر: كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية، ٢٠٢٢].

زوجها في القيام ما يجب عليه القيام به. وإذا كان الإهمال يكون معوقا في التزام الزوجات بواجباتها، فما بال المعتدات؟ وهذا الأمر وقع في مقاطعة سومبرساري، جمبر. ومن صور إهمال الزوج حقوق زوجته المطلقة التي وقعت في مجتمع سومبرساري ما يلي:

(١) سوء المعاشرة

أمر الشارع الزوج بالمعاشرة مع زوجته معروفا، قال الله تعالى: (وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ).^{٣٠١} أي: طيبوا أقوالكم لهن، وحسنوا أفعالكم وهيئاتكم بحسب قدرتكم، كما تحب ذلك منها، فافعل أنت بها مثله،^{٣٠٢} كما قال تعالى: (وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلِمْنَ بِالْمَعْرُوفِ).^{٣٠٣} وكانت المطلقة الرجعية لازالت زوجة لزوجها، فلا بد له أن يحسن المعاملة مع زوجته. لكن الواقع أن بعض الأزواج لا يهتمون بالشرائع القائمة ولا يحاولون على تحسين طبيعته السيئة. فصارت الزوجات المطلقات يخرجن من بيوت الزوجية أثناء عدتهن ولم يتحمل العيش مع أزواجهن لسوء معاملتهم بهن. فلا شك في أن إساءتهم هذه يكون معوقا في التزامهن بأحكام العدة. ومن صور إساءتهم ما يلي:

(١) الضرب

إن ضرب الزوج زوجته مشروع للتأديب، ولكن لا يجوز للزوج أن يبادر إلى ضرب زوجته ابتداءً. فلا بد للزوج أن يعظها أولا، وأن يجرها في المضجع ثانيا، وضربها أخيرا. وكان المقصود بالضرب هو إصلاح حال المرأة. فيشترط أن يكون الضرب غير مبرح، ولا يجوز الضرب على الوجه والمواضع الحساسة في الجسد،^{٣٠٤} قال الله تعالى: (وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ

^{٣٠١} سورة النساء (٤): ١٩.

^{٣٠٢} إسماعيل بن عمر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩).

^{٣٠٣} سورة البقرة (٢): ٢٢٨.

^{٣٠٤} ابن كثير، تفسير القرآن العظيم.

وَأَضْرِبُوهُنَّ^{٣٠٥} لكن الأسف، أن بعض الأزواج يتساهلون في ضرب زوجاتهم للتنفيس عن غضبه لا لتأديبها.

وقع هذا الأمر في شأن آسية حيث أن زوجها كثير الغضب والغيرة. كلما خرجت هي للعمل أو لعبت الجوال ظن أنها تخونه فغضب غضبا شديدا وضربها. وقد حاولت على إصلاح أخطائها، لكنه لازال أن يضربها. وقع هذا مرارا خلال سنة حتى أن طلقها ولازال أن يضربها طوال عدتها. وهذا الأمر يكون سببا من أسباب خروجها من بيت الزوجية أثناء عدتها.^{٣٠٦}

(٢) الطرد

قال الله تعالى في كتابه الكريم: (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ).^{٣٠٧} أن الله نهى عن إخراج المطلقات عن البيوت وأمر بإسكانهن معروفا، وهو البيت الذي يسكنه مثله ومثلها بحسب وجد الزوج وعسرته. ونهى عن إضرارهن عند سكنهن بالقول أو الفعل، فيخرجن من البيوت قبل تمام العدة.^{٣٠٨}

كان زوج آسية لقاسية طبيعته، يجبرها على الخروج من البيت وهي لا زالت في عدتها. وكان الطرد لا بمجرد القول بل بالفعل كذلك، حيث أن زوجها رفسها ورمى جميع بضائعها خارج البيت. فرجعت إلى بيت أسرتها واستمرت عدتها هناك.^{٣٠٩}

(ج) الخيانة

^{٣٠٥} سورة النساء (٤): ٣٤.

^{٣٠٦} آسية، مقابلة (جمبر، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٤).

^{٣٠٧} سورة الطلاق (٦٥): ٦.

^{٣٠٨} السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان.

^{٣٠٩} آسية، مقابلة (جمبر، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٤).

الخيانة هي كل علاقة عاطفية غير شرعية تربط رجلا متزوجا أو امرأة متزوجة بطرف آخر

خارج نطاق الزوجية. وبهذا تكون المحادثات العاطفية واللقاءات الرومانسية والخلوة والمراسلات الغرامية عبر وسائل الاتصال وبرامج التواصل أو الإنترنت خارج نطاق الشرعية الزوجية كلها داخل في الخيانة.^{٣١٠} فقد وردت النصوص من القرآن، والسنة بتحريمها، قال الله تعالى: (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ). وقوله تعالى: (وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ).^{٣١١} وقال النبي ﷺ: [لَا يَخْلُونَ رَجُلًا بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ].^{٣١٢} ولاسيما إذا كانت الخيانة يوقع صاحبها إلى الزنا-والعياذ بالله-، فإنه كبير من كبائر الذنوب. وقد نهى عنه الشارع في قوله تعالى: (وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا).^{٣١٣}

هذا الأمر وقع في شأن إيمي، كان زوجها طلقها وهي حامل. فلما عرفت بأن لزوجها عشيقة في مكان عمله، رجعت هي إلى بيت أسرتها. فصار هذا الأمر معوقا من معوقاتهما في البقاء مع زوجها أثناء العدة.^{٣١٤}

وكذلك ما حدث في شأن إيليسا، كان لزوجها عشيقة وطلب إذنها بالزواج مرة أخرى لم يمض وقت طويل من ولادتها. لكنها لم تسمح له ذلك فطلقها. وقد حاولت على إصلاح هذه العلاقة، لكن زوجها لا يندم على ما فعله ولا يعتذر عن أخطائه، بل يكلمها بكلام مؤلم. فرجعت هي إلى بيت والديها.^{٣١٥}

³¹⁰ <https://ar.wikipedia.org/wiki/٢٠٢٥> تم الاطلاع عليه في تاريخ ١٠ مارس ٢٠٢٥.

^{٣١١} سورة النور (٢٤): ٣٠-٣١.

^{٣١٢} مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم (القاهرة، ١٣٧٤).

^{٣١٣} سورة الإسراء (١٧): ٣٢.

^{٣١٤} إيمي، مقابلة (جمبر، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٤).

^{٣١٥} إيليسا، مقابلة (جمبر، ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤).

وأيضاً ما وقع في شأن إيرى، كان زوجها طلقها بغتة. فلما عرفت من جيراتها أنه يخونها بامرأة

أخرى، فزعت عما سمعت واستحيت من جيراتها. فرجعت إلى بيت والديه واستمرت عدتها هناك.^{٣١٦}

(د) الخدعة

الخدعة هو الكذب لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الآخرين أو أفعال أو كلمات غير

شريفة بقصد التضليل أو الغش أو السعي لتحقيق الربح.^{٣١٧} وهو محرم في كل شيء، ومع كل أحد،

وفي أي معاملة، ومحرم في الأعمال المهنية، ومحرم في الصناعات، ومحرم في العقود والبيوع وغيرها؛

ولما يسببه من التشاحن والتناحر.^{٣١٨} قال النبي ﷺ: [من غشَّنَا فليس منَّا، والمكْرُ والخِدَاعُ في النَّارِ].^{٣١٩}

هذا ما حدث في شأن إيرى، كان زوجها الثاني سئى الخلق حيث أنه يخدعها وعائلتها حتى

طلبت منه طلاقها (الخلع). فخرجت إلى بعض الأماكن لحل هذه المشكلة. وهذه إحدى العقبات التي

واجهتها في فترة العدة.^{٣٢٠}

(هـ) عدم المبالاة

الإنسان مدني بطبعه أي أن كل فرد من أفراد المجتمع الإنساني محتاج إلى غيره في ضرورة

تبادل منفعه، ولاسيما إذا كان بين الأفراد علاقة كالزوجين. والتعاون بين شريكي الحياة وتقاسم

الأعباء المنزلية من الأمور التي تطالب بها كثيرات من الزوجات، لاسيما العاملات ممن قد يصبن

بالإرهاق، ويشعرن بالظلم لكثرة المسؤوليات الملقاة على عاتقهن.^{٣٢١}

^{٣١٦} إيرى، مقابلة (جمبر، ٥ يناير ٢٠٢٤).

^{٣١٧} تم الاطلاع عليه في تاريخ ١٠ مارس ٢٠٢٥. <https://id.m.wikipedia.org/wiki/Penipuan>.

^{٣١٨} مجموعة من المؤلفين، "الموسوعة الفقهية"، (موقع الدرر السنوية على الإنترنت dorar.net، ١٤٣٣هـ) المجلد الثاني، ص: ٤١٤.

^{٣١٩} أحمد بن محمد الهيتي، الزواجر عن اقتراف الكبائر (دمشق: دار الفكر، ١٤٠٧).

^{٣٢٠} إيرى، مقابلة (جمبر، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٤).

^{٣٢١} تم الاطلاع عليه في تاريخ ١٧ مارس ٢٠٢٥. <https://www.emaratalyoum.com/life/life-style>.

إن زوج أبو ليستاري سافر إلى مدينة أخرى أثناء عدتها. وصار جميع الأعمال المنزلية من

مسؤولياتها ولا أحد من يساعدها. فإنها خرجت مرة لإصلاح الدراجة ومرة لإصلاح السقف ومرة

لاصطحاب الأولاد إلى المدرسة ومرة لشراء المحتاجات وهكذا. فأصبحت هذه الأمور كلها معوقا من

معوقاتها في الالتزام بأحكام العدة.^{٣٢٢}

وأيضاً، ما وقع في شأن إيمي. كان زوجها يخونها بامرأة أخرى، فطلقها ولا يبالي بها وأولادهما

مرة أخرى. وكان أكبر الأولاد من ذوي الإعاقة، (*down syndrome*) فيجب أن يخضع للعلاج والتعليم

الخاص. وكل هذه الأشياء بحاجة إلى الخروج مرارا وتستغرق فترة طويلة خارج البيت. ولا أحد من يقوم

برعايته إلا هي نفسها. فصار هذا معوقا من معوقاتها أثناء العدة.^{٣٢٣}

(٢) إعطاء النفقة على وجه غير معروف

أجمع العلماء على أن الزوج يجب عليه أن ينفق على زوجته بالمعروف لأن المرأة محبوسة في البيت،

عاطلة عن العمل، والأصل في المرأة أن تقوم على بيته وأن ترعى بيته، وقد أشار النبي ﷺ إلى ذلك بقوله:

[استوصوا بالنساء خيراً، فَإِنَّمَا هُنَّ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ].^{٣٢٤} وقد أجمع العلماء على وجوب النفقة وتوابعها من

كسوة وسكنى للمطلقة الرجعية لأنها في حكم الزوجة. لكن الواقع إذا طلق الرجل زوجته ظن أنه بريء من

جميع مسؤولياته. وهذه المشكلة لا يقتصر في شأن الزوجة بل في شأن الأولاد مثله، فلا يبالي بحالهم ولا

ينفق عليهم، مع أن الله تعالى قال: (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ).^{٣٢٥} فإن إنفاق الرجل على

^{٣٢٢} أبو ليستاري، مقابلة، (جمبر، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٤).

^{٣٢٣} إيمي، مقابلة (جمبر، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٤).

^{٣٢٤} الشنقيطي، محمد بن محمد المختار، "فقه الأسرة"، (دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية

<http://www.islamweb.net> المجلد الأول، ص: ٣.

^{٣٢٥} سورة البقرة (٢): ٢٣٣.

أولاده المحتاجين واجب بالإجماع. وفي حال وجود الأب وغناه فالنفقة واجبه عليه وحده، ولا تجب على الأم. فإن كان الأب فقيراً أو ميتاً، فالنفقة واجبة على الأم لأولادها إذا كانت غنية وهم فقراء.^{٣٢٦}

وجدت الباحثة أن معظم المخبرات يشتكن على هذا الأمر، ويقطن بأن هذه المشكلة هي أكبر معوقا في التزامهن بأحكام العدة. فإن إحدى المخبرات ديان لعدم إنفاق زوجها لها وولده أثناء عدتها، قام أبوها بإنفاقها وولدها. فاستحيت من أبيها فخرجت من البيت للعمل.^{٣٢٧}

وأيضاً ما حدث في شأن إيرى، فإن زوجها بعد أن طلقها لم ينفق عليها وأولدها مرة أخرى. حتى قامت أمها بمساعدتها، لكن ذلك غير كاف لسد حاجاتها وابنيها. فلا سبيل لها إلا الخروج للعمل لزيادة الدخل.^{٣٢٨}

وأحسن حالاً مما سبق، ما وقع في شأن سيني سناداري. فإن زوجها ينفق على أولاده ويسد حاجاتهم ويدفع رسوم دراستهم دون أن ينفق عليها أثناء عدتها، لأنه ظن على ألا مسؤولية له تجاه زوجته بعد طلاقها. فقامت بالعمل خارج البيت لسد حاجاتها.^{٣٢٩}

وكذلك ما وقع في شأن أيو، فإن زوجها أثناء عدتها لازال أن ينفق عليها وأولاده. لكن النفقة منه غير كافية لسد الحاجات ودفع الرسوم الدراسية. فخرجت إلى بيوت الناس لخدمتهم في الطبخ وتنظيف البيت وغسل الملابس حتى تحصل على الأجرة لتغطية ما نقص من النفقة.^{٣٣٠}

بخلاف ما وقع في شأن نزلة، فإن زوجها ينفق عليها وبنتيهما تماماً أثناء العدة. لكن الأموال التي أنفقها لأسرتها هي أموال الربا. فرفضت تلك الأموال وقامت بالعمل خارج البيت لسد حاجاتها وبنتيهما.^{٣٣١}

^{٣٢٦} عبد الله بن أحمد ابن قدامة، المغني (القاهرة: مكتبة القاهرة، ١٣٨٨).

^{٣٢٧} ديان، مقابلة (جمبر، ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٤).

^{٣٢٨} إيرى، مقابلة (جمبر، ٥ يناير ٢٠٢٥).

^{٣٢٩} سيني سناداري، مقابلة (جمبر، ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤).

^{٣٣٠} أيو ليستاري، مقابلة (جمبر، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٤).

وأشد وقوعاً، ما حدث في شأن ريتي يوني، كان زوجها لم ينفق عليها من قبل طلاقها ولاسيما بعده. فإن نفقة أسرتها تقع على عاتقها، وصار الخروج للعمل من عاداتها اليومية. وكان المكث في البيت أثناء العدة صعبت عليها، لما عليها من إنفاق نفسها وعائلتها.^{٣٣٢}

ج. رعاية الوالدين

لا ريب أن بر الوالدين من أعظم الواجبات، فيدخل فيه جميع ما يجب من الرعاية والعناية، وقد أكد الله الأمر بإكرام الوالدين حتى قرن الله سبحانه وتعالى الأمر بالإحسان إليهما بعبادته التي هي توحيدته والبراءة عن الشرك اهتماماً به وتعظيماً له، قال الله تعالى: (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا).^{٣٣٣} وعلى المرأة المتزوجة السمع والطاعة لزوجها وخدمته. وطاعته مقدمة على طاعة كل أحد حتى الوالدين، لأن حقه عليها بعد زواجها به أعظم من حق والديها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: "المرأة إذا تزوجت، كان زوجها أملك بها من أبويها، وطاعة زوجها عليها أوجب."^{٣٣٤} لكن إذا كبر الأبوان في السن ومرضا ولا أحد من يراعيهما، فولدهما أولى برعايتهما من غيره.

كما حصل في شأن إيمي، فإن والدها يعاني من سكتة دماغية لما عرف أن زوج ابنته يخونها ويطلقها. فرجعت إلى بيت أسرتها لرعاية أبيها المريض وتهدئته. فصار هذا الأمر معوقاً من معوقاتهما في البقاء مع زوجها أثناء العدة.^{٣٣٥}

^{٣٣١} نزلة، مقابلة (جمبر، ٧ يناير ٢٠٢٥).

^{٣٣٢} ريتي يوني، مقابلة (جمبر، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٤).

^{٣٣٣} سورة الإسراء (١٧): ٢٤.

^{٣٣٤} شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، مجموع الفتاوى (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، ١٤٢٥).

^{٣٣٥} إيمي، مقابلة (جمبر، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٤).

وكذلك ما حصل في شأن نزلة، كانت والدتها تعاني من سكتة دماغية. فلما طلقها زوجها، اعتدت هي في بيت والدتها أسبوعاً. واعتدت الباقي في سكن الموظفين قريباً من مكان عملها. وقد تأتي إلى بيت والدتها لزيارتها ورعايتها. فصار هذا الأمر معوقاً من معوقاتهما في التزام بأحكام العدة.³³⁶

د. الأنظمة الإدارية

إن للإدارة أنظمة يجب على الموظفين سماعها وطاعتها. وكان وضع هذه الأنظمة يراعي مصلحة الموظفين عامة والإدارة خاصة، وذلك بأن الإدارة تسمح للموظفين الإجازة لأمر ضروري كالمريض، والولادة، والزواج، ووفاء الأقارب، وغيرها من الأمور. لكن هذه الإجازة محددة، فلا يجوز للموظفين أخذ الإجازة مرات عديدة. وأيضاً، أن التوظيف في أندونيسيا لم ينظم إجازة العدة.³³⁷

كانت النساء قديماً يسكن في البيوت كثيراً ولا يخرجن إلا لحاجة ماسة، لكن اليوم ليس بغريب أن يخرجن من بيوتهن للعمل. كما أن معظم النساء في قرية باجي مقاطعة سيلو منطقة جمير، فإن ٢٠٥٠ النساء فيها يكن فلاحات و٣٤٨٩ النساء يكن عاملات في المصنع و٦٠ النساء يكن موظفات في الإدارات الحكومية و٢٢ النساء يكن تاجرات و٢٣٤ النساء يكن موظفات في الشركة.³³⁸ فهذه الحالة، صعب عليهن المكث في البيت طوال اليوم ولا سيما طوال العدة التي تستغرق الأشهر.

³³⁶ نزلة، مقابلة (٧ يناير ٢٠٢٥).

³³⁷ Ria Luthfiana, "Cuti 'iddah bagi wanita karier dalam pandangan pengurus Nahdlatul Ulama Kota Malang" (undergraduate, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim, ٢٠٢٥ يوليو ١٣ تاريخ في تاريخ ٢٠١٩), <http://theses.uin-malang.ac.id/14893/>

³³⁸ "Faktor-Faktor Istri Sebagai Tenaga Kerja Wanita (TKW) Studi Kasus Di Desa Pace Kecamatan Silo Kabupaten Jember," *ResearchGate* (n.d, ٢٠٢٥ يوليو ١٣ تاريخ في تاريخ ٢٠١٩), https://www.researchgate.net/publication/363679499_Faktor-Faktor_Istri_Sebagai_Tenaga_Kerja_Wanita_TKW_Studi_Kasus_Di_Desa_Pace_Kecamatan_Silo_Kabupaten_Jember.

ها هو شأن إيليسا، فإنها من إحدى الموظفين في الشركة. كان زوجها يطلقها بعد ولادتها بقليل ولا زالت هي في إجازتها من الولادة. فإنها عرفت بأن من أحكام العدة المكث في البيت، لكن الإدارة لم تسمح لها أخذ الإجازة مرة أخرى. فصار هذا الأمر من معوقها في التزامها بأحكام العدة.^{٣٣٩}

ث. الخاتمة

١. يتبين من خلال الأبواب والفصول المتقدمة أن النساء في مقاطعة سومبرساري يعتددن بسببين، أولاً: الفراق، كالطلاق والخلع، وثانياً: الوفاة. وكان عدد المخبرات عشر مخبرة، ثلاثة منهن يعتددن مرتين بسببين. وحاصله تسع منهن يعتددن بسبب الطلاق (٦٩,٢٣٪)، واثنان يعتدنان بسبب الخلع (١٥,٣٨٪)، واثنان يعتدنان بسبب الوفاة (١٥,٣٨٪).

٢. إن النساء في تلك المقاطعة خالفن بعض أحكام العدة. والأحكام التي خالفنها هي الخروج من البيت وعدم ملازمة بيت الزوجية. فمخالفتهن لهذين الحكمين للمعوقات الآتية:

١. المشاكل الصحية كالإفرازات المهبلية النفسية والاكتئاب.

٢. إهمال الزوج حقوق الزوجة والأولاد، وهو نوعان:

(١) سوء المعاشرة كالضرب، والطرده، والخيانة، والخدعة، وعدم المبالاة.

(٢) إعطاء النفقة على وجه غير معروف.

٥. رعاية الوالدين.

٨. الأنظمة الإدارية.

^{٣٣٩} إيليسا، مقابلة (جمبر، ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤).

وكل هذه تصلح أن تكون عذرا على عدم الالتزام بأحكامها إلا المعوق الأخير وهي الأنظمة الإدارية، لقول النبي

ﷺ: [لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ].^{٣٤٠}

ج. المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم"، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٧٤ هـ.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، "تفسير القرآن العظيم"، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.
- مجموعة من المؤلفين، "الموسوعة الفقهية"، موقع الدرر السنية على الإنترنت dorar.net، ١٤٣٣ هـ.
- الهيتمي، أحمد بن محمد، "الزواج عن اقرار الكباثر"، دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، "المغني"، القاهرة: مكتبة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٨ م.
- ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد، "مجموع الفتاوى"، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- البغوي، الحسين بن مسعود، "شرح السنة"، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- نخبة العلماء، "الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة"، القاهرة: دار العلمية للنشر والتجليد، الطبعة الثانية، ١٤٣٧ هـ.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، "تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان"، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- الشنقيطي، محمد بن محمد المختار، "فقه الأسرة"، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية <http://www.islamweb.net>.
- سيف الله، أسباب ارتفاع نسبة الطلاق في المحكمة الشرعية بمدينة جمبر وعلاجه، البحث الأخير [جمبر: كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية، ٢٠١٩].
- عزيزة، شفيق نور، معوقات زواج المبكر (دراسة حالة للطالبات بكلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية)، البحث الأخير [جمبر: كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية، ٢٠٢٤].
- فضيلة، سيتي النساء، إهمال حقوق الزوجة في مجتمع تيجال بيسار مقاطعة كاليواتيس محافظة جمبر، البحث الأخير [جمبر: كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية، ٢٠٢٢].

^{٣٤٠} الحسين بن مسعود البغوي، شرح السنة (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣).

مودة، ورزى، مخالفات المعتدة واسبابها (دراسة الميدانية في قرية بنجكونج لمبوك الغربية)، البحث الأخير [جمبر: كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية، ٢٠٢٢].

- Firdausi, Anisa dan Anas Burhanuddin, “Analisis Faktor-Faktor Penyebab Tingginya Jumlah Firdausi, Anisah, and Anas Burhanuddin. “Analisis Faktor-Faktor Penyebab Tingginya Jumlah Gugatan Perceraian Di Jember.” *Al-`Adalah : Jurnal Syariah dan Hukum Islam* 9, no. 1 (July 30, 2024): 58–80.
- Fitriyah, Alfina Wildatul. “Tinjauan Hukum Islam Terhadap Iddah Dan Ihdad Wanita Karier : (Studi Kasus Di Kecamatan Sumber Ketempa Kecamatan Kalisat Kabupaten Jember).” *Jurnal Mahasiswa: Jurnal Ilmiah Penalaran dan Penelitian Mahasiswa* 1, no. 3 (September 19, 2019): 17–25.
- Hasanah, Nuning Nikmatul. “Ihdad Bagi Wanita Karier: Analisis Pendapat Tokoh Agama Di Kabipaten Jember.” Undergraduate, UIN Kiai Haji Achmad Siddiq Jember, 2022. Accessed July 13, 2025. <https://digilib.uinkhas.ac.id/11386/>.
- Jember, Badan Pusat Statistik Kabupaten. “Kecamatan Sumpersari Dalam Angka 2024.” Accessed July 13, 2025. <https://jemberkab.bps.go.id/id/publication/2024/09/26/abec6d433f6cccd3a56885c1/kecamatan-sumpersari-dalam-angka-2024.html>.
- Kholifah, Riza Ainun. “Penerapan Iddah Di Dasyarakat Pedesaan Dalam Perspektif Hukum Islam (Studi Kasus Di Desa Pancakarya Kecamatan Ajung Kabupaten Jember).” Undergraduate, UNIVERSITAS ISLAM NEGERI KIAI HAJI ACHMAD SIDDIQ JEMBER, 2022. Accessed July 13, 2025. <https://digilib.uinkhas.ac.id/16529/>.
- . “Penerapan Iddah Di Dasyarakat Pedesaan Dalam Perspektif Hukum Islam (Studi Kasus Di Desa Pancakarya Kecamatan Ajung Kabupaten Jember).” Undergraduate, UNIVERSITAS ISLAM NEGERI KIAI HAJI ACHMAD SIDDIQ JEMBER, 2022. Accessed July 13, 2025. <https://digilib.uinkhas.ac.id/16529/>.
- Luthfiana, Ria. “Cuti ‘iddah bagi wanita karier dalam pandangan pengurus Nahdlatul Ulama Kota Malang.” Undergraduate, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim, 2019. Accessed July 14, 2025. <http://etheses.uin-malang.ac.id/14893/>.
- Rizqiyah, Alfiyatul Rizqiyah Alfiyatul. “Pelanggaran Terhadap Pelaksanaan Masa ‘Iddah Ditinjau Dari Perspektif Hukum Keluarga Islam (Studi Kasus Di Desa Benda Kecamatan Sirampog Kabupaten Brebes).” *Khuluqiyya: Jurnal Kajian Hukum dan Studi Islam* (January 31, 2022): 1–17.
- Safithri, Awaliya. “Perkawinan dalam Masa ‘Iddah perspektif Feminisme Radikal Kate Millett: Studi kasus di Desa Gunung Malang, Kecamatan Sumberjambe, Kabupaten Jember Jawa Timur.” Masters, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim, 2019. Accessed July 13, 2025. <http://etheses.uin-malang.ac.id/16801/>.

-
- Tontowi, Tontowi, M. Hamim, and Munib Munib. "PENERAPAN MASA IDDAH : (Studi Kasus Kawasan Pantura)." *Jurnal Kajian Hukum Islam* 5, no. 1 (March 28, 2018). Accessed July 13, 2025. <https://journal.unsuri.ac.id/index.php/jkhi/article/view/34>.
- "Faktor-Faktor Istri Sebagai Tenaga Kerja Wanita (TKW) Studi Kasus Di Desa Pace Kecamatan Silo Kabupaten Jember." *ResearchGate* (n.d.). Accessed July 14, 2025. https://www.researchgate.net/publication/363679499_Faktor-Faktor_Istri_Sebagai_Tenaga_Kerja_Wanita_TKW_Studi_Kasus_Di_Desa_Pace_Kecamatan_Silo_Kabupaten_Jember.
- "(الاكتئاب الاكتابي). (الاضطراب الاكتابي)." Accessed July 13, 2025. <https://www.who.int/ar/newsroom/fact-sheets/detail/depression>.
- "الخلع في الإسلام." *www.alukah.net*. Last modified August 26, 2013. Accessed July 13, 2025. <http://www.alukah.net/sharia/0/59095/الخلع-في-الإسلام/>.